M/909.108 — 12/107

جامعة 08 ماي 1945 قالمة
قسم التاريخ والآثار
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 45 قالمة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم : التاريخ و الآثار

تخصص . تاريخ عام

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام

تحت عنوان

المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية
بعد وقف إطلاق النار
من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962

إعداد الطالبة :

+ زكية شرقي

إشراف الدكتور :

* محمد شرقي

لجنة المناقشة :

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
صالح فركوس	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945 قالمة
محمد شرقي	أستاذ محاضر أ	مشرفا و مقررا	
سعاد برمضان	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا	

السنة الجامعية : 2012-2011

تشكرات

الشكر لك ربي أن ووفقتني في التغلب على صعاب هذه المسيرة العلمية ، و ساعدنا على جسر العلم سائرين و لمنابع العلم طالبين ، و الحمد لك إلها في جعلنا من الفائزين . فبعد مشواري الدراسي ها أنا أصل إلى نهايته بالتوفيق منك يا عزيز يا معين .

إن مذكرتي هذه هي خاتمة جهدي و عملي طيلة سنوات متتابعة من الدراسة و السير في سبيل العلم ، و قد حان الوقت لأترك مشعل العلم بنوره للجيل الذي بعدي ، و لهذا لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر إلى الذي رحب بفكرة بحثي ترحيبا بالغا فكان لتشجيعي ، و توجيهي أكبر الأثر في بروز هذا العمل إلى الوجود ، فكان لي خير كبيرا للعطي قدما لانجاز مذكرة تخرجي .

وهو أستاذي شرفي محمد الذي أكن له كل الشكر و الامتنان على مساندته لي و إلى كل أساتذة قسم التاريخ و الآثار ، جميل الشكر و صادق الامتنان و العرفان لمرافقتهم لي طيلة مشواري الدراسي الجامعي

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساندني و لو بكلمة طيبة في سبيل إنجاز هذا العمل .

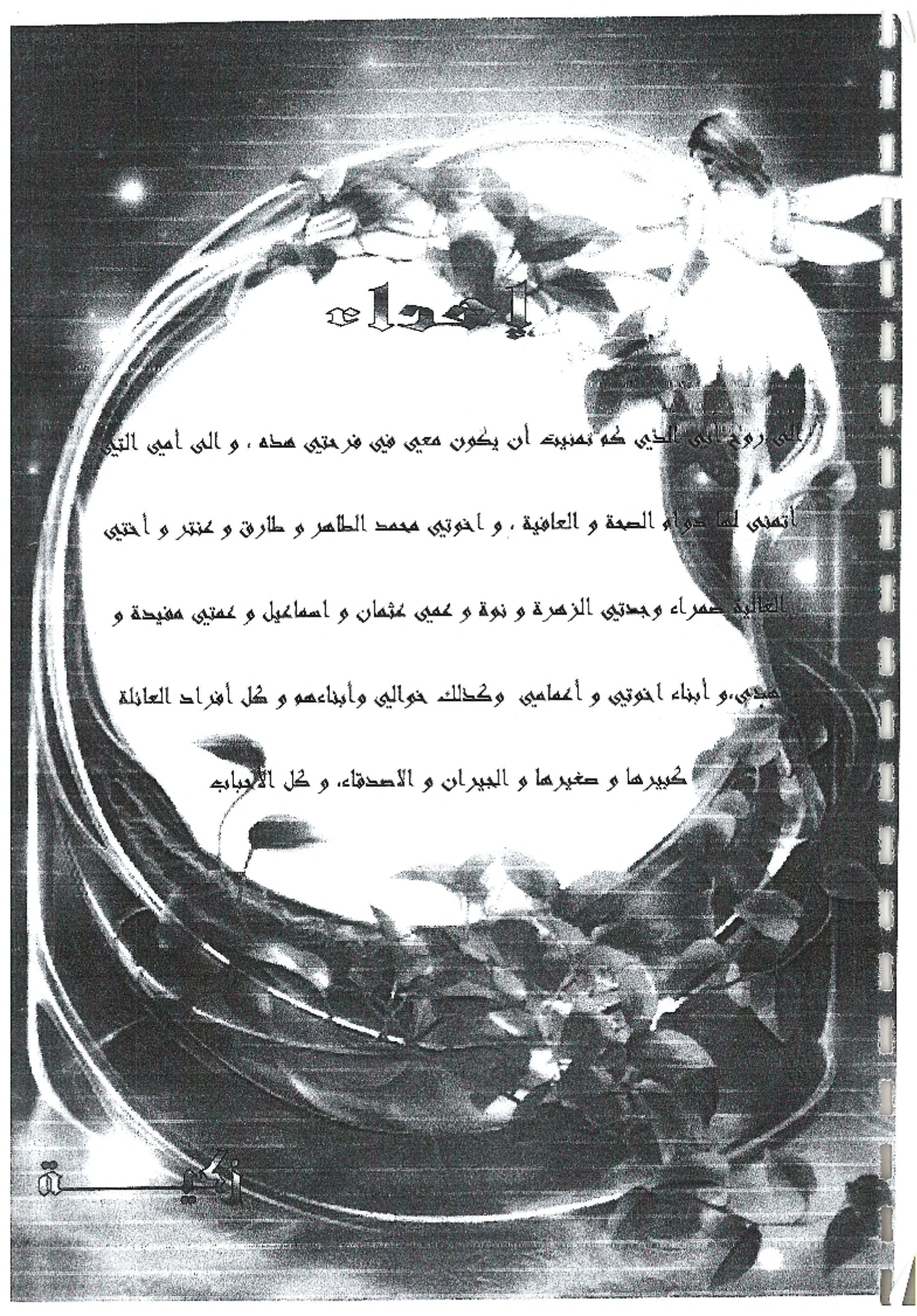

الإهداء

الى روح ابي الذي كم تمنيت أن يكون معي في فرحتي هذه ، و الى أمي التي

أتمنى لها دوام الصحة و العافية ، و اخوتي محمد الطاهر و طارق و عنتر و أختي

الغالية صفراء وجدتي الزهرة و نوة و عمي عثمان و اسماعيل و عمتي مفيدة و

عبدي،و أبناء اخوتي و أعمامي وكذلك خوالي وأبناءهم و كل أفراد العائلة

كبيرها و صغيرها و الجيران و الأصدقاء، و كل الأحباب

المقدمة

المقدمـــــــــــــة:

لقد عانى الشعب الجزائري من ويلات الاستعمار الفرنسي منذ دخول هذا الأخير إلى الجزائر في 05 جويلية 1830 والى غاية آخر يوم لخروجه في05 جويلية 1962 ، حيث شهدت هذه الفترة عدة تطورات كانت بمثابة مآس تمر على الشعب الجزائري يوميا ، و ربما اليوم الذي لا ينسى خلال هذه الفترة هو أول نوفمبر 1954 وهو إندلاع الثورة التحريرية الكبرى ، التي كانت لها مطالب استطاعت تحقيقها بعد سبع سنوات و نصف من الكفاح المسلح ، حيث رضخت فرنسا و حكومتها و جنرالها ديغول إلى مطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة في مفاوضات ايفيان الثانية ، و بالتالي تحصل الجزائريون على ورقة رابحة توجت بالمرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية و التي تبدأ من 19 مارس 1962 حسب تصريح رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة " بن يوسف بن خده" و رئيس الحكومة الفرنسية " الجنرال ديغول" و تنتهي هذه المرحلة في سبتمبر 1962 ، و هو تاريخ انتخاب مجلس تأسيسي جزائري و تكوين أول حكومة جزائرية بعد الاستقلال .

أما عن سبب اختياري لهذا الموضوع بالذات فهو لكونه موضوع يستحق الدراسة من جهة ، و لمعرفة الدور الذي لعبته هذه المرحلة في تاريخ نهاية الثورة و بداية الاستقلال من جهة أخرى ، و كذلك لقلة الدراسات التي تناولت هذه الفترة سواء في المصادر أو المراجع أو حتى في المقاييس التي تدرس في الجامعة .

و الحديث عن هذه المرحلة الانتقالية يقودنا إلى البحث عن الأحداث و التغيرات التي وقعت خلالها .

و من ثمة فقد وجدت أمامي عدة إشكاليات كان لزاما علي أن أجيب عنها و في أولها: كيف استطاعت الجزائر الحصول على هذه الفترة الانتقالية ؟ و ماهي أهداف فرنسا من وراء وضع هذه الفترة؟ و ماهو رد فعل المنظمة المسلحة OAS منها ؟ و ما مدى نجاح هذه المرحلة خاصة فيما يخص تحقيق أهداف الجزائريين ؟ و ما الدور الذي لعبه السياسيين و العسكريين الجزائريين خلالها ؟ و في الأخير بماذا توجت هذه المرحلة ؟

و لاثراء هذا العمل اعتمدت على خطة شملت فصل تمهيدي و أربعة فصول رئيسية إضافة إلى مقدمة و خاتمة .

فقد تناول **الفصل التمهيدي** : **المفاوضات و وقف إطلاق النار** ، و الذي تحدثت فيه عن الاتصالات الأولى بين فرنسا و الجزائر و التي تعد بمثابة بداية اعتراف فرنسا بجبهة التحرير كممثل للشعب الجزائري ، ثم تأتي مفاوضات ايفيان الأولى و هي مبادرة من ديغول لإيجاد حل للقضية الجزائرية ، و في الأخير تحدثت عن مفاوضات أيفيان الثانية و التي أدت إلى إصدار أمر إيقاف القتال من قبل الطرفين الفرنسي و الجزائري و دخول الجزائر في مرحلة انتقالية .

أما **الفصل الأول: المنظمة المسلحة السرية OAS**، فقد تحدثت عن تأسيس هذه المنظمة و هياكلها الأساسية، كذلك عن نشاطاتها قبل و بعد وقف إطلاق النار، و في الأخير ذكرت سبب فشلها و موقف الرأي العام الفرنسي منها.

و بالنسبة **للفصل الثاني : مؤتمر طرابلس 1962** ، فقد ذكرت دورات طرابلس الأولى والتي كانت في السنوات 1960، 1961، و فيفري 1962، ثم مؤتمر طرابلس 1962 و الذي انعقد في الفترة من 27 ماي إلى 07 جوان 1962 أي خلال الفترة الانتقالية ، و انبثق عنه برنامجا قمت بعرضه و تحليله .

أما **الفصل الثالث : الاستفتاء والاستقلال** ، فعنوانه يدل على مضمونه حيث تحدثت فيه عن استفتاء تقرير المصير الذي أقيم في 01 جويلية 1962 ، و نتائجه و إعلان الاستقلال .

و بالنسبة **للفصل الرابع و الأخير : الصراع على السلطة** ، فنقد تناولت فيه الأزمة التي وقعت بين السياسيين و العسكريين خلال صيف 1962 ، و كذلك تكوين المكتب السياسي الجزائري و قيام اول حكومة جزائرية برئاسة احمد بن بله.

و لقد استقيت معلوماتي التاريخية هذه من مصادر و مراجع متنوعة و باللغتين العربية و الفرنسية ، و من بين اهم المصادر العربية كتاب " **اتفاقيات إيفيان**" لابن يوسف بن خده ، و "**مذكرات الامل و التجديد** " لشارل ديغول ، و كذلك "**حياة كفاح**" لاحمد توفيق المدني ، أما بالنسبة للمراجع فنذكر منها : "**التاريخ السياسي للجزائر من البداية والى غاية 1962**" لعمار بوحوش ، و كتاب "**جون بول سارتر و الثورة الجزائرية** " لعبد

المجيد عمراني ، أما المراجع الأجنبية فمنها : Patrick Evenou : **La guerre**

Marie Thérèse Lancelot : **organisation armée secrète ‹d'Algérie**

كما اعتمدت على مجموعة من الرسائل الجامعية منها:" **أبرز القيادات السياسية و العسكرية في الثورة الجزائرية** " للدكتور محمد شرقي، اضافة الى مجلات تاريخية من بينها **مجلة المجاهد** العدد 06 الصادر بتاريخ 09 أكتوبر 1961، و **مجلة أول نوفمبر** "المرحلة الانتقالية للثورة التحريرية من19 مارس إلى سبتمبر 1962».

و في دراستي هذه حاولت قدر المستطاع أن أقدم تفسيرا لهذا الحدث التاريخي بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مع مراعات التسلسل الزمني الأحداث .

و قد واجهتني عدة صعوبات و مشاكل من بينها قلة المصادر و المراجع التي تناولت هذه المرحلة، كذلك صعوبة ترجمة بعض النصوص الأجنبية الخاصة بموضوعي، كذلك عدم التماس الموضوعية في معظم الكتب خاصة التي تناولت أزمة صيف 1962.

الفصل التمهيدي:

المفاوضات ووقف اطلاق النار.

1- الاتصالات الأولى بين فرنسا والجزائر.

2- مفاوضات أيفيان الأولى (20ماي-13جوان1961)

3- مفاوضات أيفيان الثانية ووقف اطلاق النار.

1- الاتصالات الأولى بين فرنسا و الجزائر :

لم تقم الحكومات المتعاقبة على الحكم في باريس منذ 1954 بأية مبادرة من أجل التفاوض مع قادة الثورة الجزائرية. كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار قرارات و توصيات منظمة الأمم المتحدة و المنظمات الدولية الأخرى كالجامعة العربية و المؤتمرات الإسلامية و المؤتمر الإفريقي الأسيوي و غيرها.

حيث أن هذه الحكومات الواحدة تلو الأخرى حاولت أن تفرض حلولها التي فشلت كلها ومنها على سبيل المثال: فكرة الاندماج التي اقترحها سوستال (soustelle) الحاكم العام للجزائر .

و اقتراح غي مولي (grey mollet) المعروف بنقاطه الثلاث : وقف إطلاق النار . الانتخابات . المفاوضات. والتي رفضتها جبهة التحرير الوطني والقانون الأساسي للانييل (lanéel) [1].

و يمكن تقسيم مراحل الاتصالات التي جرت بين المسؤولين الفرنسيين و بين قادة الثورة الجزائرية ، من أجل الوصول إلى حل للقضية الجزائرية إلى مرحلتين أو عهدين:

- عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة
- عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة أو عهد " ديغول"

فخلال السنوات الأولى للثورة من 1954 إلى 1955 و حتى أوائل 1956 رفض المسؤولون الفرنسيون -- في عهد الجمهورية الرابعة – إجراء أي تفاوض مع قادة الثورة ، كما أنهم أصروا على قمع الثورة باعتبارها تمردا على السلطة المركزية بباريس فالجزائر

[1]: بن يوسف بن خدة : نهاية حرب التحرير في الجزائر "اتفاقيات ايفيان " . ترجمة : أحسن زغدار ومحمد العين جلالي . ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . 1986. ص 14 .

في نظرهم جزء لا يتجزأ من فرنسا ، و من ثمة فلا يمكن التفاوض مع قادة ثورتها بأية شكل من الأشكال [1].

رغم هذا الرفض حول التفاوض مع جبهة التحرير إلا أن هناك بعض المراجع مثل " عمار ملاح" الذي يبرز أنه في سنة 1955 و بالتحديد في16 فيفري ، وقع أول اتصال رسمي بين السلطة الفرنسية و أحد قادة الثورة الجزائرية الجزائر، فقد بعث " **جاك سوستيل** " الوالي العام على الجزائر الرائد " **مونتاي** " لإجراء مقابلة مع " **بن بولعيد**" حيث كان في السجن بتونس ، وقد تمت المقابلة بينهما خارج السجن، في مكان أعد لهما من طرف الشرطة ، وقد نشرت بعض الجرائد الصادرة باللغة الفرنسة آنذاك مقتطفات من تقرير حول هذه المقابلة قدمه الرائد **"مونتاي"** بتاريخ **1955-02-22** م للوالي العام ، و قد ذكر **"مونتاي"** في هذا التقرير أن الحوار كان صعبا [2].

و لكن الاتصال الأول و الرسمي الذي تتفق عليه معظم المصادر و المراجع قد وقع سنة **1956 م** ، و بالتحديد بعد انتخابات **1956 م** في فرنسا وتأليف الحكومة الفرنسية برئاسة **"غي موليه"** الوزير الاشتراكي الذي نجح حزبه في الانتخابات المذكورة [3].

و قد بدأت السلطات الفرنسية بالاتصال مع جبهة التحرير الوطني قبل أن تعترف فرنسا رسميا بالجبهة كطرف محارب وتدخل معها في مفاوضات رسمية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري ،و كان هدف فرنسا من هذه الاتصالات الشبيهة بالرسمية هو محاولة للمساومة مع قادة الثورة لإيقاف القتال، لكن قادة الثورة كانوا

---

[1]: احمد توفيق المدني :حياة كفاح . ج3 . الشركة الوطنية للنشر و التوزيع . الجزائر . 1982.ص.548.

[2]: عمار ملاح : المرحلة الانتقالية لثورة الجزائرية من 19 مارس الى سبتمبر 1962م . انتاج جمعية اول نوفمبر . الجزائر . 2005 . ص 155.

[3]: احمد توفق المدني : المصدر السابق . ص 548 .

في كل مرة يؤكدون على مواقف الثورة الثابتة التي حددها بيان أول نوفمبر و ميثاق مؤتمر الصومام [1].

وفي أفريل سنة **1956م** تم اللقاء بين المبعوث الفرنسي **"منداس فرانس"** (mendés France)، و **"عبان رمضان "** و **"بن يوسف بن خدة"** [2]، و قد جرى هذا الاتصال بالجزائر العاصمة في فيلا " بتيليمي" أصاحبها **" ايبعزيزن"** الذي كان نائبا بالمجلس الجزائري[3].

و قد وافق كل من عبان و بن خدة على المفاوضات مقابل الاتصال بقادة جبهة التحرير الوطني المقيمين بالخارج ، مع ضمان الحصانة الدبلوماسية لمندوبينا الذين يقومون بهذه المهمة في الداخل أو في الخارج، و قد تم تكوين لجنة غير حكومية تشرف على حصانة المندوبين خوفا من غدر العدو، و من الأعضاء المقترحين في اللجنة الكردينال **"ديفال"** رئيس الكنيسة الارثودوكسية و الإمام "بابا **عمر"** الذي كان مفتيا على المذهب المالكي [4].

كما جرى في نفس هذا اليوم و التاريخ لقاء أخر بالقاهرة بين **"محمد خيضر"** و" **جورج قورس"** (GORCE) و" **بيقار"** (begarre) مبعوثي **"غيه موليه "** [5] و حسب خطة **" غيه موليه"** التي حملها مبعوثيه إلى القاهرة فإنها تتخلص فيما يلي:

- إجراء انتخابات يشترك فيها جميع سكان الجزائر (مسلمين و أوربيين) في صندوق واحد على أن يكون هناك تمثيل خاص للأوروبيين في الجزائر.

---

[1]: از غيدي محمد لحسن : مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني" 1956-1952". دار هومة . الجزائر . 2005. ص 260 .

[2]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان .المصدر السابق .ص 15 .

[3]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص116. .

[4]: المرجع نفسه :ص117.

[5]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان .المصدر السابق .ص 15 .

- بعد إجراء الانتخابات يمكن لفرنسا أن تتفاوض مع المنتخبين الجدد الذين يمثلون الشعب الجزائري و وضع دستور جديد للبلاد .
- ضرورة وقف إطلاق النار قبل إجراء أية انتخابات في الجزائر .

قد رد **"محمد خيضر"** ممثل جبهة التحرير الوطني على ممثل الحكومة الفرنسية بما يلي :

إن أية اتفاق سياسي لم يؤيده الطرف المشارك في الحرب وهو الجيش الوطني الجزائري، ليس له أي معنى، وعليه فلا بد القيام بمفاوضات مع جيش التحرير ،إن عملية إجراء الانتخابات لا يمكن أن تتم الان و الشيء المهم هو الاتفاق على الخطوط العريضة و المبادئ الأساسية للدستور الجديد و ذلك مع جيش التحرير مباشرة [1].

إن إيقاف القتال ثم الشروع في الانتخابات باتفاق الطرفان على ضمان و شروط معينة سوف يترتب عنه قيام ممثلو الشعب الجزائري المنتخبون بتنفيذ المبادئ المتفق عليها [2].

و بالتالي فـ**خيضر** كان يود تكوين مجلس تأسيس جزائري ذا سيادة [3]، بينما **"غي موليه"** فقد كان يحاول إنشاء مجلس تشريعي محلي يقوم بإصدار قوانين لا تنطبق على الأوربيين و إنشاء نظام سياسي يتمتع بالاستقلال الذاتي فقط [4] ، و لم يؤيد هذا الاتصال الذي أحيط بالسرية إلى أية نتيجة [5].

و في شهر **جوان 1956م** قام المحامون " روني أستيب" و " بيتر أستيب " و **"شارل فرون"** بالاتصال ب"**عبان رمضان**" و تحاوروا معه فأكد لهم مطالب جبهة التحرير الوطني و أنها مستعدة للتفاوض ، فأبلغوا هذه المطالب الى السيد **"مانداس**

---

[1]: عمار بوحوش : التاريخ السياسي الجزائر من بداية و إلى غاية 1962 . دار الغرب الإسلامي 1997. ص 512.

[2]: المرجع نفسه .ص513.

[3]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان .المصدر السابق .ص 15 .

[4]: عمار بوحوش : المرجع السابق .ص513.

[5]: أحمد توفيق المدني : المصدر السابق . ص 548 .

أفرانس" الذي قدمها بدوره إلى رئيس الحكومة الفرنسية " **غي موليه**" ، لكن هذا الأخير رفضها لأنه كان متمسكا باقتراحه الثلاثي [1].

و بعد الاجتماع المشهور لأعضاء الحزب الاشتراكي بمدينة **ليل** في الفترة الممتدة من **29 جوان** إلى غاية **3 جويلية 1956م** ومطالبة الجناح اليساري في هذا الحزب بإنهاء الحرب في الجزائر عن طريق التفاوض مع جبهة التحرير الوطني الجزائري، أرسل " **غي موليه**" وفدا عنه برئاسة " **بيير كوما**" والأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي إلى **بلغراد** يوم **1956/07/21م** ، وذلك لمقابلة وفد جبهة التحرير الوطني الذي كان يقوده "**محمد يزيد**" و"**أحمد فرنسيس**" ، ثم تواصلت هذه الاتصالات بين الوفد الفرنسي الذي أصبح يقوده " **بيير هيربو**" و "**كازيل**" والوفد الجزائري الذي يقوده "**محمد خيضر**" و" **محمد يزيد** "و" **عبد الرحمان كيوان**" وذلك في مدينة روما في الفترة الممتدة ما بين **2** إلى **3 سبتمبر 1956م** [2].

و قد أسفرت هذه الاتصالات و المفاوضات على ما يلي :

1- ستتمتع الجزائر باستقلالية واسعة في التسيير محددة بصلا حيات متفق عليها .

2- ستكون لها هيئة تنفيذية و أخرى تشريعية و أعضاؤها يطبقون كل المواد المتعلقة بمجالات الصلاحيات المشتركة و هي : الحرية العمومة – الحقوق الفردية – المسألة العسكرية- التخطيط – المشاكل المالية [3].

غير أن وفد جبهة التحرير الوطني الجزائري رفض هذا العرض الفرنسي ، واقترح عليه أن تقوم فرنسا بتقديم الضمانات السياسية الضرورية للجزائريين مقابل قبولهم وقف إطلاق النار ،و بعد تبادل وجهات النظر عاد كل وفد إلى مقر عمله لاطلاع المسؤولين هناك على محتوى المفاوضات .

---

[1]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص117.

[2]: عمار بوحوش : المرجع السابق .ص514.

[3]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص118.

و قد التقى الوفدان من جديد في **22 سبتمبر 1966م** [1]، حيث تغيرت تشكيلة الوفد الفرنسي فكان يرأسه **"بيير هيربو"** نائب رئيس الحزب الاشتراكي الفرنسي [2].

لم تدم هذه المفاوضات كثيرا لان الجزائريين تأكدوا أن **"غي موليه"** كان يسعى لاستعمال القوة العسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية وخاصة انه إنضم إلى المجموعة الوزارية المعنية لمواصلة الحرب بالجزائر، والمتكونة من **" لاكوست " " مونوري" " لوجون"**، و ابتعد عن المجموعة المؤيدة للتفاوض مع جبهة التحرير أمثال **" ديفير "** و **" منديس فرانس"**.

و باختصار فان المفاوضات فشلت في عهد **"غي موليه"** لأنه حاول أن يحافظ على حكومته عن طريق كسب أصوات الأحزاب اليمينية في البرلمان الفرنسي [3].

و بعد هذه الاتصالات قرر قادة شمال إفريقيا : الملك **محمد الخامس** عن المملكة المغربية، و **الحبيب بورقيبة** رئيس الحكومة التونسية، و أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني الجزائري و هم : **أحمد بن بلة . محمد خيضر . حسين ايت أحمد . محمد بوضياف . مصطفى الاشرف**. عن الجزائر، عقد مؤتمر السلام المشترك في العاصمة التونسية من أجل البحث في حل القضية الجزائرية و إنهاء الحرب بين فرنسا والجزائر [4].

و القصد من هذه القمة خلق كتلة مغاربية موحدة متعاونة مع فرنسا في المستقبل أي بعد حصول الجزائر على الاستقلال، و تحقيقا لهذا الهدف توجه وفد جبهة التحرير الوطني إلى المغرب للاجتماع عند **محمد الخامس** ملك المغرب، ثم توجه إلى تونس يوم **22 أكتوبر 1956م** للمشاركة في القمة المغاربية [5].

---

[1]: عمار بوحوش : المرجع السابق .ص514.

[2]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص119.

[3]: عمار بوحوش : المرجع السابق .ص515.

[4]: احمد توفيق المدني:المصدر السابق.ص549.

[5]: عمار بوحوش:المرجع السابق ص115.

لكن السلطات الفرنسية قامت باختطاف وفد الجبهة [1]، الذين كانوا مقلين لطائرة المغربية " د.ص.3" و التي يقودها الطيار الفرنسي **غرولي** (grelier) [2].

حيث قامت طائرات فرنسا الحربية بإجبار طائرة أعضاء جبهة التحرير على النزول في مطار الجزائر العاصمة، مما ترتب عليه اعتقالهم في الجزائر ثم نقلهم إلى سجون فرنسا.

تعتبر هذه الاتصالات موجز لتاريخ الاتصالات التي وقعت بين فرنسا و الجزائر قبل مجيء ديغول للحكم [3]، فتوقفت بذلك الاتصالات لتبدأ مرحلة جديدة في الثورة الجزائرية حيث شهدت تطورات في المواقف الفرنسية وحلت لغة الرصاص بدل الحوار.

عندما جاء **"ديغول"** إلى الحكم بعد انقلاب **13 ماي 1958م** في الجزائر، كلف **"عبد الرحمان فارس"** و **"جان عمروش"** (jean amrouch) بالاتصال مع جبهة التحرير و إعلامها أنه مستعد ليبحث معها وقف القتال على أساس الانتخابات ثم المفاوضات، وقام المبعوثان فيما بين **20 أوت** إلى **20 أكتوبر 1958م** بعدة اتصالات مع الجبهة، لكن **"ديغول"** في **23 أكتوبر** من العام نفسه أعلن عن مشروع جديد عرف "بسلم الشجعان" [4] و كان **"ديغول"** يدعوا من خلال " سلم الشجعان" قادة الثورة إلى الاستسلام للجيش الفرنسي تحت عنوان رفع الراية البيضاء [5]، فكان ذلك بمثابة قطع للاتصالات السرية.

---

[1]: ازغيدي محمد لحسن:المرجع السابق.ص261.

[2]: عمار بوحوش:المرجع السابق.ص116

[3]: احمد توفيق المدني:المصدر السابق.ص549.

[4]: ازغيدي محمد لحسن : المرجع السابق . ص262.

[5]: احمد توفيق المدني : المصدر السابق . ص 550.

و في **16 سبتمبر 1959م** ألقى الجنرال **" ديغول"** خطابه التاريخي الذي أعلن فيه عن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم ويتضمن ثلاث اختيارات: الاستقلال أو المشاركة مع فرنسا أو الفرنسة [1].

و قد رفض "ديغول" الاستقلال والفرنسة واختار المشاركة، بحيث تكون حكومة الجزائريين من الجزائريين و لها اتحاد وثيق مع فرنسا، فيما يتعلق بالاقتصاد والتعليم و الدفاع و العلاقات الخارجية ، أي الحكم الذاتي الذي يعني السيادة المحدودة [2].

وفي 10نوفمبر 1959م أصدرت الحكومة الجزائرية قرار بتعيين الوزراء المعتقلين في فرنسا وهم : **بن بلا .وبوضياف . وبيطط . وخيضر وايت احمد** ، للتفاوض مع فرنسا باسم الثورة الجزائرية ، غير أن ديغول رفض ذلك بدعوى انه يريد التفاوض مع المقاتلين في الجزائر لا مع المعتقلين في السجون [3].

في **14 جوان 1960م** دعا **ديغول** الجبهة إلى الدخول في مفاوضات للوصول إلى نهاية مشرفة للقتال ، وتسوية المشاكل وضمان مصير المقاتلين [4] ، حيث قال في خطابه : **"إني أتوجه مرة أخرى باسم فرنسا إلى قادة الثورة . وأصرح لهم بأننا ننتظرهم هنا لنجد معهم نهاية مشرفة للمعارك التي لا تزال جارية . ونسوي مصير الأسلحة. ومصير المكافحين . وبعد ذلك نبذل كل ما في وسعنا ليقول الشعب الجزائري كلمته "** [5].

---

[1]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص125.

[2]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان .المصدر السابق .ص 17.

[3]: احمد توفيق المدني : المصدر السابق . ص 550.

[4]: نبيل احمد بلاسي : الاتجاه العربي و الاسلامي ودوره في تحرير الجزائر . الهيئة المصرية العامة للكتاب . مصر . 1990 . ص 310 .

[5]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص126.

وقد ردت الحكومة الجزائرية المؤقتة على تصريح الجنرال **"ديغول"** بإرسال مبعوثين هما **محمد بن يحي واحمد بومنجل** ، ولم تعاملهم فرنسا على أساس مفاوضين بل على أساس متمردين ، وعزلتهم في مقر عمالة **"مولان"** من **25**الى **29 جوان1960م** [1].

ويقتصر دور **بومنجل** في هذا اللقاء على اقتراح عقد اجتماع بين **"ديغول"** و**"فرحات عباس"** ، ولكن الوفد الفرنسي بين استحالة هذا اللقاء ، في الوقت الذي يقتل فيه الجنود الفرنسيين فأجاب **بومنجل** أن الجنود الجزائريين يقتلون أيضا ، وان الهدنة تقوم نتيجة اتفاق، وأدى هذا التشدد بين المتفاوضين إلى فشل المحادثات [2].

وقد قام **"ديغول"** بواسطة الإعلام تحميل الحكومة المؤقتة مسؤولية فشل محادثات **"مولان"** زاعمين أن فرنسا تدعوا إلى السلام و الحكومة المؤقتة ترفضه [3].

وفي هذه الأثناء حاول قادة الولاية الثانية اغتيال **" ديغول"** في قلب قسنطينة ، وعند قيامهم بالاجتماع في تونس مع أعضاء الحكومة المؤقتة وإخبارهم بالمحاولة نزلت عليهم كالصاعقة، لانه لو تمت ونجحت المحاولة لكانت الكارثة ،لان المفاوضات هي مصير الشعب بالإضافة إلى أموال الحكومة التي تنقص بها المشاكل المادية بالداخل موجودة بالبنوك الأجنبية [4].

وبقي الأمر هكذا حتى حدثت مظاهرات **11ديسمبر1960م** ، حيث أخلطت الأوراق كلها ، فقال **بن يوسف بن خدة** إن هذه الانتفاضة الشعبية كانت منعرجا حاسما في مسيرة وحدة الثورة وحدثا مهما في تاريخ معركتنا [5].

وبعد استفتاء **08 جانفي 1961م** الذي اقترحه **ديغول** بالجزائر و مظاهرات **11ديسمبر 1960م**، قرر **"ديغول"** إتمام المفاوضات و التعجيل بها .

---

[1]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان .المصدر السابق .ص 19 .

[2]: نبيل احمد بلاسي : المرجع السابق .ص311.

[3]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان .المصدر السابق .ص 19 .

[4]: علي كافي : مذكرات الرئيس علي كافي "من المناضل السياسي إلى القائد العسكري" .(1955-1967). دار القصبة. ص246.

[5]: صلاح القائد :الجزائر المعاصرة . معهد الدراسات العربية و العلمية . القاهرة . 1964. ص 77.

2-مفاوضات ايفيان الأولى (20 ماي – 12 جوان 1961) :

إن تسارع الأحداث واتساع صدى الثورة الجزائرية خصوصا في الميدان الدبلوماسي وبداية اتساع دائرة المتطرفين من المعمرين، وكذلك ظهور المنظمة المسلحة السرية ، كل هذا جعل الجنرال **ديغول** يراهن على طريق لتسوية القضية الجزائرية تحقق فيه فرنسا نهاية مشرفة على حد تعبيره [1].

كان الجنرال **"ديغول"** يتهرب من التفاوض الحقيقي مع الحكومة الجزائرية المؤقتة منذ توليه الحكم في **يونيو 1958م** إلى غاية **فبراير 1961م**.

حيث أعلن في خطاب له بفرنسا لأول مرة انه يسلم بالدولة الجزائرية التي يريدها الجزائريون، والتي ستكون مستقلة في الداخل والخارج ، وعلى اثر هذا الخطاب بدأت الاتصالات السرية بين حكومة **ديغول** و الحكومة الجزائرية [2].

حيث شرع **"ديغول"** في إجراء اتصالات مع السياسيين السويسريين بقصد استئناف المفاوضات بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية ب**"لوسارن"** في **20فيفري1961م** ، وكان المحرك لهذه الاتصالات السيد " **Olivier long** " الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوربية الخاصة بالتبادل الحر[3].

وقد حضر من الجانب الفرنسي **"بومبيدو"** (Pompidou) . والسيد "برونو-لوس" (Bruno losse) . أما الوفد الجزائري فيضم المحامي **" احمد بومنجل"** ، والسيد **"الطيب بولحروف "** ، طرح الوفد الفرنسي المواضيع التي ينوي التباحث فيها وهي :

---

[1]: علي احمد مسعود : التطور السياسي في الثورة الجزائرية (1960-1962) . دار الحكمة الجزائر . الجزائر . 2010.ص194.

[2]: احمد توفيق المدني : المصدر السابق .ص551.

[3]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان .المصدر السابق .ص 20 .

الهيئات المؤقتة . ضمانات تقرير المصير . الهيئة التنفيذية المؤقتة . جنسية الأقلية الأوربية . حقوق وتمثيل هذه الأقليات بالجزائر المستقلة [1] .

أما قضية الصحراء فقد رفض **"جورج بومبيدو"** الخوض فيها متذرعا بانها تشكل بحرا ذا مياه إقليمية ، و بالتالي فهي تتطلب استشارة كل الأطراف المعنية [2]، "والصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية و الجزائر واحدة من تلك الشعوب ، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع ".

أما بالنسبة للمرسى الكبير فقد اعتبره الوفد الفرنسي تابعا لفرنسا ، مثل جبل طارق الخاضع للسيادة البريطانية في التراب الاسباني ، أما بالنسبة للجيش الفرنسي فقد تركها جانبا [3].

وقد ألح **"بومبيدو"** على ضرورة الاتفاق على الهدنة بدل وقف إطلاق النار قبل الشروع في أي مفاوضات ، كما ألح على ضرورة اشتراك تيارات أخرى في المفاوضات بحيث لا تكون جبهة التحرير هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري .

واستمر الوفدان في المفاوضات إلى غاية **15-03-1961**م، وهو اليوم الذي اكتشف فيه كل الأطراف أن الأفكار متباعدة [4].

ويمكن تلخيص اختلاف وجهات النظر في النقاط التالية :

المفاوضون الفرنسيون :	المفاوضون
الجزائريون :	
-الحكم الذاتي .	- السيادة الكاملة

[1]: Roger le tourneau : édition politique de *l'afrique du nord musulman (1920-1961)* , mana coli , 1962,p140.

[2]: علي احمد مسعود : المرجع السابق .ص195.

[3]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان .المصدر السابق .ص 21 .

[4]: عمر بوحوش : المرجع السابق .ص527.

-فصل الصحراء عن الجزائر .

-تجزئة الجزائر عرقيا .

-طاولة مستديرة .

-الهدنة .

- وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء
- وحدة الأمة الجزائرية
- جبهة التحرير هي الممثل الوحيد.
- وقف إطلاق النار [1].

لم تكن محادثات **لوسارن** كلها سلبية بل كانت بداية لطرح المشاكل وكان لها الفضل في إبراز النقاط التي كانت محل الخلاف بكل وضوح [2].

وقد توقفت المفاوضات بعد ذلك لمدة قصيرة ،وعاد كل وفد إلى قيادة بلده ، للتشاور مع كبار المسؤولين بدولتهم [3].

وفي 30 مارس 1961م أعلنت كل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتونس والحكومة الفرنسية بباريس عن فتح المفاوضات رسميا في 07افريل 1961م بمدينة **ايفيان** [4].

وفي اليوم التالي صرح **"لويس جوكس "** وزير الدولة المكلف بالجزائر أثناء الندوة الصحفية في وهران أن المفاوضات ستجري أيضا مع الحركة الوطنية الجزائرية التي تأسست في شهر **ديسمبر 1954** م من طرف **مصالي الحاج** بعد الانشقاق الذي وقع في حزب الشعب الجزائري ، وقد ردت الحكومة المؤقتة بأنها لا توافق على هذه المفاوضات ،

---

[1]. بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان .المصدر السابق .ص 72 .

[2]: المصدر نفسه .ص 77 .

[3]: كولين ليجوم : الجامعة الافريقية . ترجمة: احمد محمود سليمان . دار المصرية للتاليف و الترجمة . مصر . 1961. ص632 .

[4]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص130 .

ولن تحضر مفاوضات ايفيان يوم 07افريل[1] ،مادامت فرنسا تنوي التفاوض مع حركة أخرى لا تلعب أي دور في حركة تحرير الجزائر من قوات الاحتلال الفرنسية [2].

و في هذا اليوم **31مارس1961**م تم اغتيال رئيس بلدية أيفيان من طرف الاستعمار الفرنسي وقررت الحكومة الجزائرية تأخير المفاوضات، وفي افريل 1961م ردت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الوزير الفرنسي **"لويس جوكس"** بأنها ترفض ما ورد في تصريحه ولن تشارك في المفاوضات المقرر في **ايفيان** يوم **07افريل 1961م** [3]

وقد أدى إعلان رئاسة الجمهورية الفرنسية على أن المفاوضات الفرنسية الجزائرية ستبدأ من حين إلى الأخر في ايفيان، إلى إثارت غضب قادة أركان الجيش الفرنسي بالجزائر وهم : **شال . سالان . زيلر وجوهو** الذين قاموا بالتمرد في **22افريل 1961**م ، وكونوا مع الأوربيين اليمينيين المنظمة الإرهابية **(O.A.S)** . والتي كان هدفها تخريب المؤسسات العمومية وتفجير المنازل الجزائرية وقتل الجزائريين لضغط على **ديغول** حتى لا يتفاوض مع جبهة التحرير و تبقى الجزائر فرنسية [4].

أرغمت هذه الوضعية الجنرال **ديغول** على إيجاد حل سريع للقضية الجزائرية هذه القضية التي أوصلت فرنسا إلى هذه الوضعية[5] .

حيث ابدى **"ديغول"** استعدادا كبيرا لاستئناف التفاوض مع جبهة التحرير والتخلص من المشكل الجزائري الذي أصبح يقلقه ، و عندما استلم **"لويس جوكس"** اقتراحا من الحكومة المؤقتة عن طريق الحكومة السويسرية باستئناف المفاوضات الجزائرية الفرنسية ،

---

[1]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان .المصدر السابق .ص 22 .

[2]: يحي بوعزيز : محتويات اتفاقية ايفيان . المرحلة الانتقالية لفترة من 19 مارس الى سبتمبر 1962م . انتاج جمعية أول نوفمبر . منشورات المتحف الوطني للمجاهد . بلدية الجزائر . 1998 ص93.

[3]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص131.

[4]: جمعية الثقافة و التاريخ للمعارك الكبرى للثورة التحررية لولاية قالمة : حرب التحرير الوطني لولاية قالمة (نوفمبر 54-19 مارس 1962) .ج1. الجزائر.ص41.

[5]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص131.

أجاب **"ديغول "** بان فرنسا على استعداد لذلك ، وهذا بقصد وضع الأوربيين المتواجدين بالجزائر أمام الأمر الواقع بدلا من العمل على إقناعهم [1]، فتم بذلك الاتفاق على أن يكون **20 ماي 1961** م بداية للمفاوضات بين الحكومتين في مدينة ايفيان [2].

وخلال شهر **افريل 1961** أصدر الجنرال **ديغول** تصريحا يؤكد فيه عدول الحكومة الفرنسية عن إشراك **مصالي الحاج** في المفاوضات ، وعلى اثر ذلك شكلت الحكومة المؤقتة لجنة مختصة لتحضير ملفات المفاوضات التي سيترأسها "احمد فرنسيس" .

و بتاريخ **26 افريل 1961** م قامت اللجنة المكلفة بعملية التحضير للمفاوضات بعرض تقريرها الذي شمل ما يلي :

- ضرورة التأكيد خلال المحادثات على حق تقرير المصير كشرط مسبق .
- على البعثة أن تؤجل التحادث عن وقف إطلاق النار إلا بعد الفصل في القضايا الأساسية .
- بخصوص قضية وحدة و سلامة التراب الجزائري ، على البعثة ألا تساق وراء الحصول على ضمانات حق تقرير المصير دون الفصل النهائي في هذه القضية .
- بخصوص الأقلية الأوربية أكد التقرير على انم بدا وحدة الشعب الجزائري لا تعني دمج هذه الأقلية ضمن الأمة الجزائرية .
- التأكيد على ضرورة الحصول على جدول زمني لإجلاء الجيش الفرنسي عن التراب الوطني .
- التأكيد على أن اللغة العربية ستكون اللغة الرسمية الوحيدة [3].

وقد ترأس الوفد الجزائري **كريم بلقاسم** رفقة **سعد دحلب** . **ومحمد بن يحي** . **والطيب بو لحروف** . **واحمد فرنسيس** . واحمد بو منجل . والرائدين **احمد قائد** ,**وعلي**

---

[1]: عمار بوحوش : المرجع السابق .ص529.

[2]: ازغيدي محمد لحسن : المرجع السابق . ص 26 .

[3]: علي احمد مسعود : المرجع السابق .ص200.

منجلي . وكان **رضا مالك** المتحدث الرسمي باسم الوفد الجزائري و **"لويس جوكس"** باسم الوفد الفرنسي .[1]

وفي **18 ماي 1961م** انطلقت البعثة الجزائرية من مطار أمويات بتونس متجهة نحو سويسرا ، لتصل إلى مدينة ايفيان على الحدود السويسرية الفرنسية بتاريخ **20 ماي 1961م** بفندق**"لوبارك"** حيث التقى هناك بالوفد الفرنسي [2].

وقبل مغادرة الوفد الجزائري من تونس إلى سويسرا قصد المفاوضات ، خرجت جموع الجزائريين و التونسيين إلى المطار قبل سفر الوفد بساعات رافعين أعلام الجزائر والمغرب و تونس وليبيا ، معبرين عن تأييد كامل جماهير المغرب العربي للثورة الجزائرية [3].

وقبل سفر الوفد الجزائري ، صرح السيد **كريم بلقاسم** رئيس الوفد بان جبهة التحرير كانت دائما على استعداد للمفاوضات مع الحكومة الفرنسية منذ اندلاع الثورة ، وبخصوص مفاوضات ايفيان قال **" إننا في مفاوضات ايفيان سندخل في فترة حاسمة من كفاحنا ومن تاريخنا "** ، وهكذا غادر الوفد الجزائري من مطار تونس إلى جنيف ، حيث صرحت السلطات السويسرية بتقديم كل التسهيلات الممكنة ليقوم الوفد الجزائري عمله في أحسن الظروف[4] .

وبهذه الروح البناءة الخيرة ، اتجه وفد الحكومة الجزائرية إلى ايفيان ممثلا لوزارات الخارجية و المالية والتنمية الاقتصادية و الإعلام والجيش التحرير الوطني ، وكان الوفد مخولا أن يدخل في مفاوضات حرة مع فرنسا ، من غير شروط مسبقة ، إلا ما نص عليه قرار هيئة الأمم المتحدة :

---

[1]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان .المصدر السابق .ص 23.

[2]: علي احمد مسعود : المرجع السابق .ص203.

[3]: از غيدي محمد لحسن : المرجع السابق . ص 266

[4]: المرجع نفسه، ص267.

"تقرير المصير على أساس وحدة الشعب الجزائري ، وسلامة الوطن الجزائري " [1] .

و بتاريخ 20 ماي 1961م وعلى الساعة الحادية عشر انطلقت المفاوضات رسميا بين الوفدين و استمرت مدة ثلاثة أسابيع إلى 13 جوان 1961م [2].

أرادت الحكومة الفرنسية أن تعطي ضمانات للانفراج ، فسمحت لجمع من 2500000 من المعتقلين في المحتشدات أن يخرجوا من المحتشدات الموضوعة تحت مراقبة الجيش الفرنسي وإطلاق سراح 6000 معتقل ، كما حسنت وضعية الوزراء الخمسة المعتقلين في فرنسا ، وأعلنت عن وضع حد للاعمال الهجومية وحاولت أن تحصل من جبهة التحرير الوطني على وقف المعارك للوصول إلى " هدنة " حسب نظرياتها [3] .

وفي أثناء سير المفاوضات شهدت الجزائر العديد من المظاهرات لتأييد وفد التفاوض ، وبرهانا على وحدة الشعب الجزائري ووحدة أرضه حيث انطلقت من مدينة سوق أهراس ، وامتدت لتشمل كل من العاصمة وسيدي بلعباس ووهران ، وغيرهم من المدن الجزائرية الأخرى ، حيث رفع فيها المتظاهرون العلم الجزائري وهتفوا بشعارات جبهة التحرير [4] .

و لقد كانت مواقف الوفدين متعارضة في خطوطها الأساسية، مثل وحدة التراب الجزائري . وحدة الشعب الجزائري ، فقد كان موقف الوفد الجزائري واضحا فيما يخص الصحراء فهي جزء لا يتجزء ا من الجزائر، بينما صمم الوفد الفرنسي من البداية على أن لا تكون الصحراء موضوع أي تفاوض ومع ذلك نجح الوفد الجزائري في إثارت المشكلة ،

---

[1]: بسام العسلي : الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية . دار النفائس . لبنان . 2010 . ص 139 .

[2]: علي احمد مسعود : المرجع السابق ص204.

[3]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان .المصدر السابق .ص 24 .

[4]: ازغيدي محمد لحسن : المرجع السابق . ص 267 .

ووجد الفرنسيون أنفسهم مجبرين على الخوض فيها [1].

كما أن الفرنسيون جاؤوا بقصد التفاوض بشأن تجديد الشروط الخاصة بالفترة الانتقالية من الإدارة الفرنسية إلى الإدارة الجزائرية ، غير أن الجزائريين رفضوا هذا الاقتراح وطلبوا التفاوض بشأن الاستفتاء الخاص بتقرير المصير وحصول الجزائريين على الاستقلال [2].

وقد تعثرت بذلك المحادثات وأصبحت عبارة عن حوار صامت ، وبتاريخ **13 جوان 1961م** توقفت على اثر مبادرة فرنسية [3].

وكانت فرنسا تهدف من وراء إيقاف المفاوضات إلى أن تتدخل بعض الأقطار وتقنع الجزائر على القبول بالحل الذي يريده الفرنسيون ، أو بحل شبيه له ، وقد تضمنت مظاهرات بالمدن الجزائرية رفع فيها المتظاهرون شعارات :"الشعب الجزائري وحدة لا يتجزءا " . " بترول الجزائر للجزائريين"." الصحراء جزائرية" [4].

وبعد فشل محادثات ايفيان الأولى في **13 جوان 1961م** قرر الطرفين الفرنسي و الجزائري ،البقاء على اتصال ، حيث تم تعيين" **دحلب**" كممثل للحكومة المؤقتة الجزائرية في **"جينيف"** إلى غاية **20 جويلية** حيث سيكون الوسيط الوحيد بين الحكومتين ، كما سيحاول أن يستفيد من هذه الفترة لنشر المعلومات وشرح مواقفنا الكثير من الوفود الأجنبية [5].

وقد سعت جبهة التحرير الوطني في الفترة الواقعة بين تعليق مفاوضات "ايفيان" إلى انطلاق محادثات "**لوغران**"في **20 جويلية 1961م** إلى الاتصال بالدول الشقيقة

---

[1]: منشورات المركز الوطن للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 19654 : فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية . الجزائر . ص 267 .

[2]: مجلة الادارة السياسية لجامعة الدول العربة : القضية الجزائرية في مرحلتها الحالية من الى اوت 1959 .ص8 .

[3]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان . المصدر السابق .ص 24 .

[4]: ازغيدي محمد لحسن : المرجع السابق . ص 262 .

[5]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان .المصدر السابق .ص 24 .

خصوصا التي لها علاقات بالصحراء الإفريقية ، فقامت بإيفاد بعثات إلى **المغرب الأقصى . ليبيا . مالي. غينيا . وغانا** . حيث تحصلت على دعم هذه الحكومات ، واعترافها بالصحراء الجزائرية [1].

وفي **20 جويلية 1961**م استأنفت المفاوضات الجزائرية الفرنسية من جديد ب"**الوغران**" بفرنسا ، وافتتحت المحادثات بمطلب من الوفد الجزائري يتمثل في مسألة الصحراء و الإقلاع عن فكرة التقسيم ، ورغم المحادثات الانفرادية بين " **لويس جوكس** " و" **كريم بلقاسم** " لمدة 6ساعات فقد بقي كل طرف على موقفه [2].

توقفت المفاوضات في **28 جويلية 1961** م بطلب من الوفد الجزائري في هذه المرة ، وكان هذا الانقطاع بمثابة صدمة للفرنسيين و السويسريين الذين كانوا يتابعون المفاوضات عن كثب و من بعيد ، والسبب في توقيف المفاوضات هو أن فرنسا التي أظهرت مرونة كبيرة بالنسبة لامتيازات الأوربيين في الجزائر ، رفضت رفضا قاطعا أن تكون الصحراء خاضعة للسيادة الجزائرية حتى بعد استقلال الجزائر [3].

وبعد فشل هذه المحادثات غادر الوفد الجزائري سويرا متجها إلى تونس دون تحديد الطرفان تاريخ لقاء ثاني لهما [4].

وفي أثناء هذه الأحداث التي تمر بها الثورة الجزائرية ، تم اجتماع المجلس الوطني للثورة " بطرابلس الغرب " من 09 إلى **27اوت 1961**م لدراسة الوضع و الخروج بقرارات حاسمة [5] ، حيث تم تعيين السيد **"بن يوسف بن خدة "** رئيسا للحكومة المؤقتة

---

[1]: علي احمد مسعود : المرجع السابق .ص214.

[2]: سعيد بو شعير : النظام السياسي الجزائري . ط1 . دار الهدى . الجزائر . 1993 . ص 28 .

[3]: عمار بوحوش : المرجع السابق .ص537.

[4]: علي احمد مسعود : المرجع السابق .ص218.

[5]: ازغيدي محمد لحسن : المرجع السابق . ص 268 .

الجزائرية خلفا للرئيس " **فرحات عباس** "،[1] وعين **سعد دحلب** وزير الخارجية ، و **كريم بلقاسم** وزير للداخلية ، ونائبا لرئيس الحكومة .[2]

وبعد تعيين حكومة جزائرية جديدة ، سوف تقوم بدراسة كيفية استمرار المفاوضات ، وهو ما يثوج في ايفيان مرة أخرى .

[1]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص193.

[2]: عمار بوحوش : المرجع السابق .ص532.

3: مفاوضات ايفيان الثانية ووقف إطلاق النار:

وبعد انعقاد مؤتمر طرابلس في 27 اوت 1961م ، تساءل " ديغول" عن مدى انسياق جبهة التحرير الوطني وراء التشدد في مواقفها اثر عملية التغيير التي طرأت في الحكومة المؤقتة .

أما عن الوضع بفرنسا في جميع التقارير التي كانت تصل إلى مسامع " **ديغول**" كانت تنذره بالهلاك ، فالأمم المتحدة تدين الجرائم التي ارتكبها الجيش الفرنسي بالجزائر ، وتمرد جنرالات الجيش الفرنسي أطاح من سمعة فرنسا فضلا عن تدهور الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية ، بالإضافة إلى تنامي خطر المنظمة السرية العسكرية ، التي حصدت أرواح الطرفين[1] .

فعلى هذا الأساس و رغبة منه في طمأنة الحكومة الجزائرية الجديدة ودعوتها إلى استئناف المفاوضات شرع الجنرال **"ديغول"** في سلسلة من الزيارات إلى مختلف قطاعات فرنسا وفي كل مناسبة يتطرق إلى الحوار[2].

وفي 05 سبتمبر 1961م ألقى الجنرال "ديغول" خطابا تلفزيونيا صرح فيه قائلا : " الصحراء جزائرية" ، ويظهر من خلال خطابه انه تراجع حول موقفه تجاه الصحراء التي يريد فصلها عن التراب الجزائري [3] ، كما أعلن في خطابه أن لفرنسا مصالح في الصحراء ولابد المحافظة عليها . وبعد عملية إجراء الاستفتاء يمكن التفاوض مع المنتخبين الجدد بشأنها . وباختصار فان اللهجة قد تغيرت . ولكن الموقف الفرنسي بقي غامضا [4] .

---

[1]: علي احمد مسعود : المرجع السابق .ص220.

[2]: محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائري المعاصر (1954-1962) . ج2 . منشورات اتحاد الكتاب العربي . سوريا 1999 . ص 163 .

[3]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص133.

[4]: عمار بوحوش : المرجع السابق .ص533.

وبهذا لم يعد هناك ما يحول دون تقديم المفاوضات ، خاصة وان **ديغول** في نفس الندوة الصحفية أكد **"أن الاستفتاء سيقود إلى تأسيس الدولة الجزائرية ،و بعد ذلك الانتخابات التي ستنبثق عنها الحكومة النهائية ... ومن الممكن أن تتولى سلطة جزائرية مؤقتة تسيير البلاد إلى أن يتحقق تقرير المصير وتتم الانتخابات المذكورة ".**[1]

وبعد اتصالات عديدة ابلغ السيد **بولحروف** الوسيط السويسري **"لونق"** يوم **30 سبتمبر 1961م** بان الحكومة المؤقتة مستعدة لاستئناف المفاوضات ، وبناءا على ذلك توجه الوسيط السويسري الى باريس يوم **1961/10/01م** وفاتح **"لويس جوك"** في الموضوع [2].

وفي اليوم التالي أي 02 أكتوبر 1961م القي الجنرال "ديغول" خطابا متلفزا ذكر فيه ما يلي : **" نأمل للجزائر أن تكون دولة مستقلة ذات سيادة في إطار التعاون مع فرنسا "**[3]

وقد درست الحكومة المؤقتة الجزائرية جميع تصريحات الجنرال "ديغول" وحينما لمست فيه الجدية و الرغبة في وضع حد للحرب . قدمت له اقتراحا عمليا يهدف إلى تحقيق ذلك مع اختصار الطريق [4].

وبالفعل قدم السيد بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية يوم 24 أكتوبر 1961م بتونس الاقتراح التالي : التخلي عن فكرة تقرير المصير . إعلان الاستقلال من طرف فرنسا وبالمقابل وقف إطلاق النار فورا أما المسائل المعلقة فهي : وضع الأقلية وجلاء القوات الفرنسية و التعاون الاقتصادي والتقني و الثقافي . هذه المسائل ستحل مع الحكومة الجزائرية المستقلة [5]، وفي يوم **28 أكتوبر 1961م** انطلقت المفاوضات السرية بين الوفد الجزائري المتكون من رضا مالك ومحمد الصديق بن يحي ، والوفد الفرنسي

---

[1]: محمد العربي الزبيري :المرجع السابق . ص166.

[2]: عمار بوحوش : المرجع السابق .ص533.

[3]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص134.

[4]: محمد العربي الزبيري :المرجع السابق . ص166.

[5]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان . المصدر السابق . ص 22.

المتكون من "دولاس" (de leusse) و"شايي" (chayet) [1] وقد جرى هذا اللقاء في مدينة "بال" السويسرية [2].

و استمر يومي الثامن و التاسع والعشرين من شهر أكتوبر درست خلالهما ورقة عمل صادرة عن الحكومة الفرنسية تتضمن مجموعة من النقاط الأساسية تتمثل في الآتي :

1 . احتفاظ فرنسا بمنشاة عسكرية تمكنها من البقاء على اتصال بإفريقيا ومن مواصلة تجاربها الفضائية و النووية .

2- إنشاء هيئات مشتركة لاستغلال الثروات الطبيعية الجزائرية مع تأكيد الحقوق المكتسبة في مجال التنقيب عن البترول والغاز [3].

3- بالنسبة للأقلية الأوربية :مبدأ ازدواجية الجنسية . احترام دينهم ولغتهم وحالتهم الشخصية . وحق تأسيس الجمعيات، مساهمتهم في المجالس السياسية بنسبة 10% . وكذلك في المجالس البلدية و المهنية، حق تأسيس البعثات الثقافية وتحويل رؤوس الأموال لمدة معينة [4].

4- الضمانات التقنية المتعلقة بتقرير المصير تتولاها الهيئات التنفيذية المؤقتة التي كانت تكلف قوائم المنتخبين . وتشرف على تسيير الانتخابات بواسطة لجان للرقابة .

5- وضع المرسى الكبير لمدة غير محددة تحت تصرف الجيش الفرنسي وكذلك قاعدة رقان .

6- عدم متابعة الجزائريين الذين تعاونوا مع السلطات الفرنسية [5].

---

[1]: عمار بوحوش : المرجع السابق .ص533.

[2]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان . المصدر السابق . ص 23.

[3]: محمد العربي الزبيري :المرجع السابق . ص166.

[4]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان . المصدر السابق . ص 30.

[5]: محمد العربي الزبيري :المرجع السابق . ص167.

وتقترح فرنسا لإحلال السلام الإجراء التالي :

* وقف إطلاق النار .
* اتصالات سرية ترمي إلى اتفاق سياسي شامل يعلن نهاية القتال .
* لا يطلق سراح الخمسة إلا مع وقف إطلاق النار .
* الإفراج العام على المعتقلين .

ويتوقع الفرنسيون إنهاء المحادثات في نهاية شهر نوفمبر وإعلان وقف إطلاق النار في بداية سنة 1962م [1].

وقد قامت الحكومة الجزائرية المؤقتة بعقد اجتماع درست فيه كل النقاط التي نوقشت في لقاء بال الأول ، ووضعت أجوبة للأسئلة التي ستقدم في لقاء بال الثاني، كما قامت الحكومة بدعوة الشعب الجزائري إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة **أول نوفمبر 1961م** ليعبر عن تمسكه بالاستقلال و الوحدة الترابية وقد استجاب الجزائريون لنداء [2].

وفي 09 نوفمبر 1961م التقى في مدينة "بال" بسويسرا للمرة الثانية سريا ، الوفد الجزائري المكون من بن يحي محمد الصديق ورضا مالك والوفد الفرنسي المكون من "برونودولوس" . و "كلود شايي" . وقدم الوفد الجزائري المكلف من طرف الحكومة المؤقتة التقرير المصادق عليه حول القضايا المطروحة في الاجتماع الأول ب"بال" إلى الوفد الفرنسي [3]. وقد تضمن التقرير ما يلي :

-بالنسبة للأقلية الأوربية :

1-حق اختيار ورفض ازدواجية الجنسية .

2-يخضع حق التجمع و الرقابة .

---

[1]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات إيفيان . المصدر السابق . ص 31.

[2]: المصدر نفسه . ص31 .

[3]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص134 .

3- المشاركة في المجالس باعتبار العدد .

4- مراقبة تنقل الأموال إلى فرنسا .[1]

-التواجد العسكري :

1 يستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة لتجديد .

2- إنهاء التجارب النووية و الفضائية .

3- عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة .

4- جلاء الجيش الفرنسي و إخلاء القواعد العسكرية حسب برنامج زمني فيما بعد

المرحلة الانتقالية :

من وقف إطلاق النار إلى الاستقلال ولمدة ستة أشهر .

الهيئة التنفيذية المؤقتة : لا يرئسها فرنسي بل جزائري مسلم ، يسير شؤون الجزائر ، ويحافظ على الأمن ، ويهيئ الاستفتاء ، ويجري تحويلات في الإدارة والشرطة ، و تخضع الجزائر أثناء الفترة الانتقالية لسيادة فرنسية .

البترول : يكون من صلاحيات الدولة الجزائرية ، كما تمنح هي رخص التنقيب و الاستغلال .

منطقة الفرنك : إنشاء مؤسسة إصدار النقد و المراقبة على تنقل الموال .[2]

[1]: بن يوسف بن خدة ; اتفاقيات ايفيان . المصدر السابق . ص33 .

[2]: المصدر نفسه. ص33 .

وقد قدم الوفد الفرنسي كذلك تقريره المصادق عليه من طرف **"ديغول"**إلى الوفد الجزائري [1]، وكان رد الوفد الجزائري ايجابي بالنسبة لطلب فرنسا المتعلق بترك الانتقام من الجزائريين المتعاونين مع فرنسا وأدى هذا إلى تهدئة الجو [2].

ثم توقفت هذه الاتصالات السرية بسبب الاضراب عن الطعام الذي قام به الوزراء السجناء : **بن بلة . خيضر محمد . اية احمد. بوضياف . محمد . وبيطيط رابح** .[3]

وعندما أراد الوفد الفرنسي استئناف المحادثات كان جواب الحكومة المؤقتة الجزائرية يوم 15 نوفمبر 1961م **" انتظرونا إلى ان ينصح الوضع الناشئ عن الإضراب عن الطعام "** ، وبالفعل لم تستأنف المفاوضات إلا بعد إنهاء الإضراب .[4]

ففي يوم **09 ديسمبر 1961م** اجتمع **"جوكس"** و **"دحلب"** في مدينة روس الفرنسية ،[5] وقد كان **"ابن يحي محمد الصديق"** رفقة **" دحلب"** ، و **" برونو دولاس"** رفقة **"جوكس"** ، قام الوفدان بدراسة قضية الصحراء و الثروة البترولية، و مشاركة الطوارق وقبائل الرقيبات في منطقة تيندوف في عملية الإستفتاء العام .[6]

و حاول **" دحلب"** أن يجد مخرج لمسألة الصحراء فاقترح أن تتقدم الهيئة التنفيذية برأيها للدولة الجزائرية فيما يخص منح او رفض رخص البحث والتنقيب عن النفط ، و بالنسبة **"الجوكس"** فقد قال بان الجنسية الجزائرية تعطى لمن يريدها من الفرنسيين .

أما فيما يخص الإدارة وحرية التنقل وضمان المصالح ، فتبقى الجزائر سيدة في قرارها ، ولا يجب اغتصاب أموال الفرنسيين ، كما حددت بدقة وظيفة السلطة التنفيذية

---

[1]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص134 .

[2]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان . المصدر السابق . ص 32 .

[3]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص135 .

[4]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان . المصدر السابق . ص 33 .

[5]: عمار بوحوش : المرجع السابق . ص 534 .

[6]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص34 .

المؤقتة ، ووافق **"جوكس"** على موضوع تأجير المرسى الكبير ، وقد أكد **" دحلب"** على انه لا يمكن التفكير في وقف إطلاق النار قبل الوصول إلى ضمانات سياسية جديدة .[1]

وفي يوم **15 ديسمبر 1961م** وافقت السلطات الفرنسية للسيد **محمد الصديق بن يحي** أن يتوجه إلى فرنسا ويجري اتصالات مباشرة مع الزعماء الخمسة المسجونين في قصر "اولنوي **Aulnoy**" .[2]

وقد التقى الوفدان الفرنسي و الجزائري من جديد في مدينة **" لي روس"** يوم **23 ديسمبر 1961م** ، حيث تمسك الوفد الفرنسي بتعيين المندوب العام ورئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تتولى تسيير الشؤون الداخلية للجزائر[3] ، كما سيتم إطلاق صراح المعتقلين في مدة عشرين يوما بعد إعلان وقف إطلاق النار ، واستمروا في إلحاحهم حول ازدواجية الجنسية بالنسبة للأقلية،و لم يستطع **" دحلب"** تلبية كل المطالب[4] .

تحصل وزير الدولة **" بن طوبال"** على رخصة الاتصال بالوزراء المساجين بسجن "**اولنو**" بتاريخ **27-29ديسمبر1961م** ، حيث فوضوا له أمر مواصلة المفاوضات ، وفي **29-30ديسمبر 1961م** ،التقى للمرة الثانية الوفدان الفرنسي و الجزائري سريا ، برئاسة كل من **"دحلب"** و **"جوكس"** ولقد تمسك الوفد الفرنسي بموقفه لكن **"دحلب"** حاورهم بكل شجاعة ودهاء و القى أدلة موضوعية مهدت الطريق لاستئناف المفاوضات الرسمية [5] .

وفي يوم **11فيفري1962م** استأنفت المفاوضات مجددا في مدينة **"لي روس"** ، حيث تكون الوفد الفرنسي من **"جوكس"** ، ووزيران فرنسيان هما : **" الأمير خان دوبروقي "** من حركة الاستقلاليين وكاتب دولة مكلف بالصحراء ، و**"روبير بواون "** من حركة

---

[1]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان . المصدر السابق . ص 34 .

[2]: عمار بوحوش : المرجع السابق . ص 534 .

[3]: عمار ملاح : المرجع السابق .ص135.

[4]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان . المصدر السابق . ص35 .

[5]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص 136 .

الجمهورية الشعبية ووزير الاشغال العمومية . " **دولاس" و"رولانبيكر"** ,الجنرال" **ديكاماس"** و **"كلود شايي"** . [1]

أما الجانب الجزائري فقد ضم : **كريم بلقاسم. عبد الله بن طوبال . سعد دحلب . محمد يزيد . محمد بن يحي . رضا مالك . والصغير مصطفاوي** . وقد أعيدت في هذا اللقاء مناقشة بقية القضايا المعلقة ، وتوصل الوفدان إلى إقناع بعضهم ، كما تم الاتفاق على جميع النصوص ، وافترق الوفدان على أساس أن يقدم كل وفد الوثيقة المتفق عليها كاملة إلى حكومته . [2]

وما بين **22-27 فيفري 1962م** عقد اجتماع طارئ للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، [3] و كان هذا الاجتماع بطرابلس ، من أجل دراسة نص اتفاقيات "ايفيان" في كل جزئياتها ، حيث كان **"سعد دحلب"** هو المقرر ، وتم التصويت على مشروع نص اتفاقيات ايفيان من طرف المجلس الوطني للثورة في هذا الاجتماع ما عدا أربعة ، ثلاثة من القيادة العامة للجيش : **بومدين . قائد . منجلي** ، ومن الولاية الخامسة الرائد **مختار بويزم** ، أما الخمسة الموجودون **"باولوني"** فقد صوتوا بتأييد الاتفاقيات [4]، ثم استأنفت المفاوضات يوم **07 مارس 1962م** بصفة رسمية ، وقد ترأس **كريم بلقاسم** الوفد الجزائري الذي يتألف من : **بن طوبال .دحلب . يزيد** كأعضاء في الحكومة المؤقتة ، إلى جانب **كريم ومصطفى بن عودة . ومحمد بن يحي . ورضا مالك .والصغير مصطفاوي** . [5]

أما الوفد الفرنسي فيتألف من : **جوكس . روبير . دوبيروقلي . دولاس . كلود شايي . بيكار ودي كاماس** ، وهؤلاء شاركوا في محادثات **"لي روس "** وقد أضيف إليهم

---

[1]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان . المصدر السابق . ص 36 .

[2]: عمار الملاح :المرجع السابق . ص 136 .

[3]: الاخضر جودي بوا لطمين : لمحات من ثورة الجزائر . ط2. المؤسسة الوطنية للكتاب . الجزائر . 1987.ص 189 .

[4]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان . المصدر السابق . ص37 .

[5]: بن يوسف بن خدة : شهادات ومواقف . دار النعمان الطباعة و النشر . الجزائر . 2004 .ص 142.

"برنار تركوا" ملحق بديوان جوكس ، ومستشار برئاسة الجمهورية و"فانسان ليوري" مستشار قانوني في الشؤون الخارجية ، و"بيلزن" مستشار في الدولة مكلف بمحاضر الجلسات .[1]

وقعت مناقشات حادة بين الوفدين ، لان كل طرف كان يريد اكبر قدر من التنازلات لمسائل لم يتم ضبطها من قبل ، ودرس كل المسائل من أكبرها إلى أصغرها ، وقد تعرضت هذه المحادثات إلى كل الاحتمالات ولذلك استغرقت 12 يوما .[2]

وبعد هذه المناقشات وقعت اتفاقية ايفيان أو ما تسمى باتفاقية وقف إطلاق النار في عشية **18 مارس 1962**م ، حيث وقع رئيس الوفدان **كريم بلقاسم** و **لوي جوكس** بالحروف الأولى على هذه الوثيقة ، وقع الأول باسم جبهة التحرير الوطني ، ووقع الثاني باسم الحكومة الفرنسية .[3]

وصرح بعدها رئيس الوفد الجزائري السيد **" كريم بالقاسم"** قائلا : **" بمقتضى تفويض المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وباسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقعنا في الساعة الخامسة و النصف من عشية اليوم على اتفاق عام مع المفوضين الجزائريين للحكومة الفرنسية ، و بمتفق هذا الاتفاق العام ، ابرم اتفاق وقف القتال ، ويدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ بكامل التراب الجزائري يوم 19 مارس في منتصف النهار ."**[4]

---

[1]: عمار ملاح : المرجع السابق .ص 138 .

[2]: ادرمي خضير : البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962) . ج2.دار العرب للنشر و التوزيع . الجزائر . 2006 . ص401 .

[3]: عمار ملاح :المرجع السابق . ص 138 .

[4]: محمد الصالح الصديق : أيام خالدة في حياة الجزائر . موفم للنشر. الجزائر 2009 . ص 265.

ومن بين ما نصت عليه هذه الاتفاقية هو إيقاف كل العمليات العسكرية في كل التراب الجزائري ابتداء من **19 مارس 1962م** على الساعة الثانية عشر منتصف النهار ، و أن يتعهد الطرفان بمنع اللجوء إلى أعمال العنف الجماعية و الفردية ، وان يوضع حد لكل نشاط سري يتعارض مع الأمن العام [1] .

وفي **18 مارس 1962م** أمر السيد **بن يوسف بن خدة** رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية على أمواج إذاعة تونس بوقف إطلاق النار ، بهذه العبارة : **" باسم الحكومة الجزائرية المؤقتة. وبتفويض المجلس الوطني للثورة الجزائرية . أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداء من 19 مارس 1962 م على الساعة 12 عشر أمر باسم الحكومة المؤقتة الجزائرية كل قوات الجيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية و الاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني "** . [2]

وقد أمر الجنرال **"ديغول"** بدوره قوات الجيش الفرنسي بالجزائر بالتوقف عن العمليات العسكرية مهما كان نوعها وذلك على الساعة 12 نهارا يوم **19 مارس1962 م**.[3]

واستقبل أمر وقف إطلاق النار في كل أرجاء البلاد بارتياح عميق ، وكان اعلان وقف إطلاق النار بداية للمرحلة الانتقالية التي سمحت باطلاق سراح كل المساجين و خروج المكافحين من الظلمات إلى شمس النهار [4]، وبدأت الثورة الجزائرية مرحلة جديدة هي المرحلة الانتقالية .

---

[1]: بوغدة رمضان : الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول (1958-1962) . اطروحة دكتوراه . اشراف : عبد الكريم بوصفصاف . جامعة منتوري قسنطينة . 2006-2007. ص 528.

[2]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان المصدر السابق .ص 38 .

[3]: عمار ملاح : المرجع السابق . ص 138 .

[4]: بن يوسف بن خدة : اتفاقيات ايفيان . المصدر السابق ص 38.

الفصل الاول:

المنظمة المسلحة السرية.

1- تأسيسها وهياكلها الاساسية.

2- نشاطاتها قبل وبعد وقف اطلاق النار

3- فشلها وموقف الرأي العام الفرنسي منها.

1- تأسيسها و هياكلها الأساسية:.

إن الكثير ممن تابعوا مسيرة الثورة الجزائرية منذ بدايتها في أول نوفمبر 1954م يعتقدون أن بداية الأعمال الإجرامية التي قامت بها المنظمة المسلحة السرية (O.A.S) --ضد الجزائريين كانت في **19 مارس 1962م** اثر وقف إطلاق النار و استفتاء تقرير المصير و إعلان الاستقلال في **05 جويلية 1962**[1]

وللحديث عن هذه المنظمة يجب علينا العودة إلى الماضي لمعرفة جذورها , ومدى تأثرها بالحركات الفاشية التي عرفها العالم في أوائل القرن العشرين ، فإذا استقرأنا التاريخ نلاحظ إن الحركة الفاشية الجديدة التي ظهرت في الجزائر ما هي إلا امتداد طبيعي لحركتين ظهرتا في بداية الثلاثينيات من هذا القرن تسميان باتحاد لجان العمل الدفاعي و اللجنة السرية للعمل الثوري (G.S.A.S) وقد صادف ميلادهما مع تأليف وحدة الحكومة الشعبية الفرنسية سنة **1936م**, وحركة فرانكو في اسبانية, وكانت مهام هاتين اللجنتين تتمثل في جمع المال و السلاح لاستخدامه عند الضرورة, خاصة إذا عجزت الوسائل السلمية عن إسقاط الحكومة الشعبية في فرنسا[2].

وترجع هذه الحركة في الأساس إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية , و بالتحديد إلى الحركة الفاشية التي كانت تعمل على إقرار نظام فاشي بفرنسا يكون مكملا لأعمال هتلر و موسليني آنذاك وقد أرادت هذه الحركة الفاشية أن تحقق نظام حكمها في فرنسا يوم **06 فيفري 1934** ,عندما هاجمت البرلمان الفرنسي لكن محاولتها فشلت [3].

---

[1] عمار قليل :ملحمة الجزائر الجديدة،ج3،دار البعث،الجزائر ،1991 ،ص373.

[2] محمود الوادي:منظمة الجيش السري،المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من19 مارس الى 19 مارس 1962 ،الناشر جمعية اول نوفمبر ،منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر،1999 ،ص298.

[3] محمد مبارك الميلي :الفاشية العالمية الحديثة،ط1 ،دار النهضة و الادب،لبنان،1963 ،ص14.

ورغم فشل محاولتهم هذه وحل حركاتهم تمكنوا بعد ذلك بسنوات من إعادة تنظيم صفوفهم[1] ،حيث تطور نشاط الحركة الفاشية بفرنسا اثر الحرب العالمية الثانية , حيث تعاونت مع النازيين لدعم القائد بيتان ضد فيجان ثم تحولت عام **1942**م لتتفاهم مع الجنرال **ديغول** (de gaulli) و لتساعده على تولي السلطة بفرنسا [2].

تتكون هذه المنظمة من خليط من المدافعين على الجزائر السيد الوالد * **l'Algérie de papa** * ومن قدماء المتعاونين مع النازيين مثل **ديسيرني** (de serrney) و قدماء الاشتراكية مثل لا كوست Lacoste و قدماء التقدميين الديغوليين **سوستل** (soustelle) وممثلي البرجوازيين , وكبار المعمرين بالجزائر , و الضباط المتطرفين و المسيحيين العنصريين , و قد رغب كل هؤلاء التمسك بالجزائر الفرنسية رغم كل شيء و بأي ثمن [3].

بالاظافة إلى التنظيمات السابقة هناك تنظيمات أخرى تعد جذورا للمنظمة المسلحة السرية (**O.A.S**) وهي :

1- الاتحاد الفرنسي للشمال الإفريقي (U.F.M.A):

ظهرت هذه المنظمة في نهاية 1955م بالشلي ولاية البليدة حاليا ، كانت تقوم بأعمال إرهابية تحت حماية جنود المظلات ذوي القبعات العريضة , وكان رئيسها " **بيار بانز** " احد المعمرين المتقاعدين[4] .

2- ***حركة المقاومين الفرنسيين (M.R.F)*** :

تأسست عام **1956**م ولقد كانت تعمل على قمع السكان ... ومحاربة القرارات الإصلاحية ... و محاولة القضاء على الثورة في الاوراس[5] .

---

[1]:محمد مبارك الميلي:المصدر السابق،ص17.

[2]:فتحي الذيب،جمال عبد الناصر وثورة الجزائر،ط1،دار المستقبل العربي،القاهرة

[3]:محمد مبارك الميلي:المصدر السابق،ص14.

[4]:عمار قليل :المصدر السابق،ص277.

[5]:محمود الوادي:المرجع السابق،ص300.

3- ***منظمة المقاومة الجزائرية الفرنسية (O.R.A.F) :***

أسست هذه المنظمة في **06فيفري 1956**، وكان رئيسها من أصل بلغاري ويدعى **روني كيفاك** (RONY KIVAC)ولهذه المنظمة خلايا داخل مدينة الجزائر و اكبر خلية لها هي خلية ساحة الفروم(FORUM)وكان يشرف عليها **جوزيف** اورتيز JOSEF) (ORTEEZوكانت هذه المنظمة قبل الثورة التحريرية تعرف باسم اتحاد الدفاع عن التجار الجزائريين **(A.D.G.A)** .

4- ***اتحاد الفرنسي الجزائري:(U.F.A)***

أو كما يقول له **روبيرت لاكوست** (ROBERT LACOSTE) وهو الوزير المقيم بالجزائر ***القوة الثالثة*** * وقد انشأ هذا الاتحاد عام **1956**.

5- ***منظمة قدماء المحاربين (O.A.C) :***

تأسست هذه المنظمة في فيفري **1956**م، و قد كانت معارضة لأي إصلاح يؤدي إلى تغيير في النظام القائم بالجزائر ورئيس هذه المنظمة هو **اوكس ارنوند** ARNOLD . (AUX [1]

6- ***الجبهة الوطنية الفرنسية (F.N.F) :***

انشات هذه المنظمة في أول نوفمبر **1958**م ، بمقهى الفروم بالعاصمة و هي مقهى ملك لمستوطن من أصل اسباني يدعى **جوزيف اوتيز** ، والذي كان له دور بارز في تأسيس هذه المنظمة التي تعد مضادة للثورة الجزائرية[2]، و تعارض سياسة ديغول بالجزائر وتقف حاجز لتطبيق أهدافه السياسة لذلك اصدر قرار بحلها عام **1960**.

---

[1]:عمار قليل :المصدر السابق،ص306.

[2]:محمد شرقي:ابرز القيادات السياسية والعسكرية في الثورة الجزائرية(1954-1962)،أطروحة دكتوراه،اشراف:عبد الكريم بوصفصاف،جامعة قسنطينة ،الجزائر،2005-2006،ص2.

ورغم الدعم المادي و المعنوي و البشري الذي تلقته هذه التنظيمات من قبل الأجهزة الاستعمارية من شرطة و جيش و إدارة إلا أنها آلت الى فشل تنظيمي رغم بقاء الأفكار راسخة في أذهان أصحابها [1].

استطاع الجيش الفرنسي أن يكسب أنصارا كالإقدام السوداء، والمعمرين و أنصار الجزائر الفرنسية، ليكون منهم منظمة عسكرية سرية ، (Organisation armée secrète) [2] وقد شكلت هذه الأخيرة قبل أن يقع تمرد العسكريين على نظام ديغول (De gaule) في افريل 1961م[3] ، وقد أسسها الجنرال **راوول سالان ،وجوزيف** اورتيز . **بيار لاغلياردو . وجون جاك سوزيني**[4]، وذلك من خلال اجتماع عقدوه في مدينة مدريد الاسبانية في **10فيفري 1961م** [5].

ولم تظهر الأحرف الثلاثة (O.A.S) الدالة على المنظمة المسلحة السرية الا في **4 مارس 1961م** في منشور وزع بالجزائر[6]، وقد كانت هذه المنظمة تهدف إلى إبقاء الجزائر فرنسية وخلق جو سياسي بفرنسا يعارض الجنرال ديغول للاستيلاء على السلطة في الجزائر وفرنسا وعرقلة المفاوضات [7].

---

[1]: محمود الواعي: المرجع السابق،ص300.

[2]: عبد المجيد عمراني : جون بول سارتر و الثورة الجزائرية . دار الهدى . الجزائر . 2016. ص131 .

[3]: - marie thérése lancelot : organisation armée secrète . centre étude de la politique francaise . série document . tome 1 et 2 . paris 1960. p3

[4]: علي زعدود : صفحات من ثورة التحرير الجزائرية . مديحة للطباعة . الجزائر .2006. ص 257.

[5]: عمار عمورة : الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ الى 1962 . ج2 . دار المعرفة . الجزائر . 2009. ص 344.

[6]: محمد مبارك الميلي : المصدر السابق . ص 19 .

[7]: جلال يحي : العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية .دار المعرفة . مصر 1994. ص 656.

وقد استعملت المنظمة عدة مشاكل لتحقيق أهدافها منها :

1- تخريب المصالح الحيوية .

2- التصفية الجسدية للإطارات الجزائرية .

3- اغتيال المؤيدين لسياسة ديغول .

4- النهب و السرقة و بالأخص البنوك و البريدي.

5- تكوين هيكل للمنظمة في الوطن الأم.

6- تدمير المؤسسات الثقافية و الإدارية و الاقتصادية.

7- الانقلاب على الولاية العامة و الاستيلاء عليها بقيادة سالان[1] .

[1]: محمود الواعي : المرجع السابق . ص 303.

*هياكلها الأساسية :

بعد ما قام الجنرال ديغول بحل الجبهة الوطنية الفرنسية تشتت أفراد هذه الجبهة وفر بعضهم إلى اسبانيا ، منهم **سوزيني** (**sucini** ،)كما تم مضايقة بعض الموضفين و الجنرالات المؤيدين لهذه الجبهة ، كل هذا نتج اثر تمردات و عمليات المتاريس .(les barricades [1]). وقد وقعت هذه العمليات في يوم الأحد **24 جانفي 1960**م ، حيث أسفرت عن مقتل 25 فرنسيا و إصابة 136 جريحا ، حيث أقام حوالي 3000 من المتاريس[2] العصاة في شوارع العاصمة حوالي 8 أيام يتحدون السلطات المدنية و العسكرية في فرنسا و الجزائر[3]، بقيادة بعض الجنرالات منهم **سالان و لاغيارد** ، وقد تم وضع هيكل تنظيمي للمنظمة المسلحة السرية و يتكون من : المدنيين و على رأسهم سوزيني . ولا غيارد [4]، أما العسكريون فعلى رأسهم مجموعة من الجنرالات و هم :

1- الجنرال **راؤول سالان** : القائد الأعلى للقوات المسلحة بالجزائر .

2- الجنرال **اندري ماري زيلر** : المفتش العام للقوات المسلحة البرية بالجزائر.

3- الجنرال **موريس شال** :القائد الأعلى للقوات المسلحة الفرنسية بالجزائر.

4- الجنرال **ادموند جوهر** : القائد الأعلى للقوات الجوية [5].

---

[1]: محمود الواعي : المرجع السابق. ص 301.

*__المتاريس__ : إستراتيجية اعتمد عليها قتال الشوارع إبان الثورة الفرنسية في عام 1848م ويعتبر فريدريك انغلز (F.Engelz) احد ابرز منظري هذه الإستراتيجية التي تحدث عنها في مقالاته حيث يقول "ان لنقيب *كرسوني* هو أول من انشأ المتاريس عبر التاريخ . انظر عبد الوهاب الكيالي : الموسوعة السياسية.ج6.ص 3. المؤسسة العربية لادر اسات و النشر .1997. ص23 .

[2]: جوان غيلسبي : __الجزائر الثائرة__منشورات .دار الطباعة بيروت .ص 223.

[3]: محمود الواعي : المرجع السابق. ص 301 .

[4]: عبد المجيد عمراني :جون بول سارتر و الثورة الجزائرية. المرجع السابق. ص 133 .

وقد قام هؤلاء المتطرفون بعدة نشاطات عبر الوطن، وكونوا فروعا لهم في بعض المدن حيث توجه الجنرال *جوهر* إلى وهران و الجنرال *ماسو* إلى الجزائر ليقود التنظيم في البليدة و الشلف .[1]

ويتفق جميع قادة المنظمة المسلحة السرية (O.A.S) على ضرورة بقاء * الجزائر فرنسية * وان اختلفت آراءهم بالنسبة لوسيلة تحقيق هدفهم[2] ، وقد كانت المنظمة تستخدم الفارين من الخدمة العسكرية، و المتعصبين من بقايا الجيش [3]، حيث استطاعت أن تجند 30 ألف جندي من العناصر اليمينية المتطرفة ممن أتموا الخدمة العسكرية ، كم انضم إليهم عدد كبير من اليهود المقيمين بفرنسا و الجزائر [4]، وقد كانت المنظمة تختار عناصرها دون عناء من بين هؤلاء المناضلين و الجماهير المتعاطفين، كما كانت هناك فرق عمل كثيرة تشارك في عمليات اقل عنفا و تشكل البنية التحتية للمنظمة [5].

أما عن التركيبة البشرية و الشريحة الاجتماعية للمنظمة المسلحة السرية فهي كالأتي :

1- **المعمرون الكبار الأوائل** : وهم الذين استولوا على الأراضي الخصبة بالجزائر وذلك لاستفادتهم من جميع التشريعات الاستعمارية منذ 1834م.

2- **الجيش الفرنسي** : كان يخدم طبقة البرجوازيين. ولذلك كان الضباط يتلقون دروسهم العسكرية بكلمات خاصة يخضع الدارسون فيها لشروط دقيقة منها أن يكون المرشح له مزكى من طرف رئيس ناحيته . لذلك نلاحظ إن اغلب ضباط الجيش الفرنسي كانوا من اليمين المحافظ .

---

[1]: محمود الواعي : المرجع السابق، ص 301.

[2]: فتحي الذيب : المرجع السابق، ص 526.

[3]: شارل ديغول : مذكرات الأمل و التجديد 1958-1962 . ترجمة: ديمسوحي فوق العادة ، تحقيق : احمد عويدات ،منشورات عويدات ،بيروت ، 1971 ، ص 135 .

[4]: فتحي الذيب : المرجع السابق ،ص 526.

[5]: patrick eveno : la guerre d'Algérie. Alger. 1990. p 307.

3- **الشرطة** : لقد اعتمد الإرهابيون في العديد من نشاطاتهم على جهاز الشرطة الموروث عن حكومة * فيشي *. وقد كان لهذا الجهاز الفضل الكبير في إخفاء زعماء المنظمة السرية (O.A.S) عند اعتداءاتهم ضد المدنيين الجزائريين[1].

كما كانت هذه المنظمة تتلقى دعما من السلطات الفرنسية و الحركة اليهودية بالجزائر و قادة الجيش الفرنسي و بعض المستوطنين الأسبان [2]، كما قامت هذه المنظمة بتكوين فروع لها في فرنسا تحت اسم اللجنة الوطنية للمقاومة **(comité nationale de résistance)** هذه الأخيرة استبدلت بمنظمة اخرى هي : المنظمة السرية للمقاومة **(Organisation nationale de la résistance)** وقد قامت بعقد اجتماع حضره **شال (Chall) زيلر (Zeller)سالان (Salen) وسويزيني (Susini)** بضواحي البليدة بتقرير ما يلي :

1- تعيين الجنرال شال (Challe) على رأس المنظمة .

2- الاستيلاء على مقر الولاية العامة [3].

كما كانت لها قوات فرعية في أوروبا و بالضبط في ايطاليا و سويسرا و ألمانيا و بلجيكا ، وهم يسهرون على حماية تنقلات المتمردين ، الذين يتنقلون بكثرة في أوروبا ويدخلون إلى فرنسا من غير أن تتمكن إدارة الأمن الفرنسي من العثور عليهم [4]، و أخيرا فان هذه المنظمة كانت على اتصال بمكاتب الحركات السياسية و شبكات المؤامرات الذين يريدون جميعهم إسقاط الجمهورية و إشباع أحقادهم المتراكمة ضد ديغول [5].

---

[1]: محمود الواعي : المرجع السابق ،ص302.

[2]: فتحي الذيب : المرجع السابق . ص256.

[3]: محمود الواعي : المرجع السابق. ص 309.

[4]: محمد مبارك الميلي : المصدر السابق . ص31 .

[5]: شارل ديغول : مذكرات الأمل و التجديد 1958-1962. المصدر السابق . ص 136.

2-نشاطاتها قبل و بعد إطلاق النار:

لقد كان هدف المنظمة المسلحة السرية واضحا من البداية وهو ابقاء الجزائر فرنسية أو إقامة دولة أوروبية في الجزائر تكون نقطة الانطلاق للاستيلاء على الحكم في فرنسا، ولأجل تحقيق هدفها قامت بتجنيد أوربيي الجزائر وتهيئتهم لتمرد حسب أساليب الإعداد الثوري التي اقتبسو ها من الهند الصينية وجبهة التحرير الوطني الجزائري [1].

بدأت المنظمة تمارس نشاطها بشكل متوسع و متزايد عقب فشل الانقلاب العسكري في **22 افريل 1961م** ، و الذي قاده **موريس شال و راؤول ، و سالان** ،[2] من أجل الاستيلاء على الحكم في مدينة الجزائر بمساعدة وحدات المظليين ،[3] وقد اتبعت المنظمة أسلوبا يهدف إلى خلق جو من الإرهاب المنظم وذلك بالقيام بأعمال تخريبية تدميرية وممارسة أسلوب حرب العصابات، حيث كانت تختار ضحاياها بدقة وفي نفس الوقت كانت تنظم لقاءات شعبية لتأييدها ولخلق جو نفسي يسمح لها بزعزعة الإدارة الفرنسية [4].

ان هذه الحرب التي أعلنتها المنظمة المسلحة (O.A.S) لم تكن في الجزائر فقط بل كانت تهدد المجتمع الفرنسي و النظام السائد في فرنسا في ذلك الوقت[5] ، ورغم الجهود التي كان يبذلها وزير الخارجية **Rogee ferry**(روجي فري)، ورجال الشرطة فقد زاد التخريب و التدمير بواسطة قنابل البلاستيك التي تجاوز عددها ألف قنبلة،[6] وقد

---

[1]: عمار قليل :المصدر السابق ، ص 289 .

[2]: عمار ملاح . المرجع السابق. ص 360

[3]: CHARLES ROBERT AVENO : histoire de l'Algérie contemporaine, paris, puf, 1964. p181.

[4]: محمود الوادي : المرجع السابق. ص 303.

[5]: عبد المجيد عمراني : جون بول سارتر و الثورة الجزائرية . المرجع السابق . ص 137.

[6]: شارل ديغول: مذكرات الأمل و التجديد من 1958-1962. المصدر السابق. ص 137.

ذهب ضحيتها رئيس بلدية أيفيان لمجرد أن المدينة كانت مقر للمفوضات [1].

أما في الجزائر فقد قامت المنظمة بقتل الجزائريين و أصحاب الأراء الحرة و حتى بعض أفراد الجيش و الشرطة الذين وقفوا كحجرة عثر أمام مخططها الجهنمي[2]، فقد كانت تغتال الجزائريين في شوارع المدن نهارا و تتسلل في منازلهم ليلا لتضع العبوات الناسفة و بالتالي تغتال سكان هذه المنازل وهم نيام في فراشهم،[3] كما كانت تقوم باختطاف الوطنيين من السجون و المعتشدات و إعدامهم في الشوارع مع حرق جثثهم، و لم ينجو الصحافيون الأجانب المعارضون للمنظمة من التعرض لهم بكل وسائل الإرهاب و الأذى[4].

وابتداءا من عام 1961م قامت بعدة محاولات اغتيالية ، حيث اغتالت في 31 مارس من نفس السنة محافظ المكتب الثاني بوهران ويدعى العقيد (روسون) وقد بلغ عدد الضحايا الذين قتلوا برصاص هذه المنظمة ما يقارب 22 ألف رجل و امرأة وطفل ، فضلا عن اغتيال 30 شخصا من ضباط الشرطة و الجيش و القضاة[5] .

وقد تم إحصاء 430 متفجر بلاستيكي خلف 6 قتلى في شهر أكتوبر 1961م و خلف 9 قتلى، و 970 متفجر شهر نوفمبر راح ضحيتها 28 قتيلا، وقد بلغت ضحايا المنظمة في شهر ديسمبر 28 قتيلا[6].

---

[1]: برنارد ليرويدج : ديغول ماله وما عليه . ترجمة :محمد سميع السيد . ط1 . دار الاطلس للترجمة و النشر . 1985 . ص 254 .

[2]: محمود الوادي : المرجع السابق. ص 304.

[3]: إبراهيم العسكري : لمحات من سيرة الثورة التحريرية الجزائرية و دور القاعدة الشرقية . دار البحث . قسنطينة . 1995. ص 21 .

[4]: فتحي الذيب : المرجع السابق . ص526.

[5]: وزارة المجاهدين: من يوميات الثورة الجزائرية (1954 - 1962). المتحف الوطني للمجاهد.الجزائر . 1999. ص 261 .

[6]: عمار ملاح :المرجع السابق . ص 261 .

كما قامت بتفجير عدة قنابل في نهاية 1961م في مقرات الصحف المؤيدة لسياسة ديغول وخاصة الصحف الناطقة باسم اليسار الفرنسي حيث هددت عدة شخصيات سياسية وحربية في كل من الجزائر و فرنسا [1].

وفيما يلي سنعرض البعض من نشاط عصابات البلاستيك :

- **يوم 11 ديسمبر 1961** :سجل الإرهابيون الاستعماريون 20 حادثا خلال هذا اليوم و الذي قبله ، وسجلت الإحصائيات عدد القنابل التي فجرها المتطرفون فكانت 1240 قنبلة من 23 افريل إلى 15 أوت 1961م وكلها من نوع البلاستيك ، وفجرة هذه الشحنات في كل من العاصمة ووهران وسيدي بلعباس [2].
- **يوم 16 سبتمبر 1961** م : انفجرت 7 شحنات من البلاستيك في الجزائر العاصمة كلها موجهة ضد الجزائريين و محلاتهم التجارية.
- **يوم20 سبتمبر 1961م** : فجر الإرهابيون الاستعماريون 20 شحنة من البلاستيك في الجزائر العاصمة و ضواحيها ، كما فجروا شحنة بلاستيك أمام مقر بن حداد والي قسنطينة فأحدثت إضرارات مادية جسيمة[3] ،وعلى الرغم من هذه المجازر المتتالية فان هذه المنظمة (O.A.S)تعلن قائلة من مقرها الرسمي بمدريد أنها ضد كل من يخدم لصالح استقلال الجزائر وأن يتعاطف مع الشعب الجزائري.[4]

في الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة الفرنسية استعدادها لمفاوضة الجزائريين دون قيود أو شروط قام الجيش الفرنسي بتشكيل المنظمة المسلحة السرية المناوئة للمفاوضات[5] .

---

[1]: عبد المجيد عمراني :جون بول سارتر و الثورة الجزائرية . المرجع السابق . ص 134 .
[2]: عمار قليل: المصدر السابق . ص 258 .
[3]: المصدر نفسه . ص 288 .
[4]: عبد المجيد عمراني : جون بول سارتر و الثورة الجزائرية . المرجع السابق. ص 134 .
[5]: عبد الوهاب كيالي: المرجع السابق. ج2 . ص 60 .

فمنذ محادثات أيفيان الأولى أصبحت أهم المدن الجزائرية وفي مقدمتها مدينتا الجزائر ووهران في مآس يومية، فقد كان سفاحو المنظمة المسلحة (O.A.S)، يستعملون الرشاش و السلاح ضد الجزائريين أمام المخازن و المقاهي وفي أرصفة الطرقات و غيرها[1].

و باختصار فان المنظمة المسلحة السرية (O.A.S) قد دفعت ببعض عناصرها إلى القيام بعمليات السلب و النهب و التخريب بهدف إشاعة الرعب في الأوساط التي تعارضها بصفة عامة وفي الأوساط الجزائرية بصفة خاصة،[2] و بهذا فان بداية الستينيات هي بداية رعب و خوف الجزائريين من وحشية الجيش الفرنسي و همجية المنظمة المسلحة السرية.[3]

كانت المنظمة المسلحة ترى أن بإمكانها فرض نفسها كممثلة للأوروبيين في الجزائر مادامت جبهة التحرير قد فرضت نفسها كممثل للشعب الجزائري ، والى هذه الفترة يمكن أن ترجع فكرة التقسيم التي دعمها أوربيو الجزائر الذين شعروا بعد المفاوضات في أيفيان الأولى أنهم مهددون بان يعيشوا فوق أرضية أجنبية عنهم لهذا يجب أن يؤيدوا المنظمة المسلحة حتى تضمن لهم التقسيم ، و اقتطاع جزء كبير من الجزائر يضل فرنسيا[4].

حيث كانت حسابات المنظمة قائمة على أساس انه إذا توقفت الحرب ووقع التقسيم يسمح لها ذلك بإقامة دولة فرنسية في جزء من الجزائر[5] ،وقد تركزت عمليات المنظمة الإرهابية في غرب الوطن خاصة وهران و سيدي بلعباس ، للضغط على الدولة الفرنسية و القيادة العليا للثورة الجزائرية على اقتطاع جزء من القطر الجزائري لإقامة دولة

---

[1]: شارل ديغول : مذكرات الأمل ، التجديد من 1962 - 1962 . المرجع السابق . ص 136 .

[2]: المجاهد : العدد 06 . الصادر في 09 أكتوبر 1961 م . ص 08 .

[3]: عبد المجيد عمراني : النخبة الفرنسية المثقفة و الثورة الجزائرية (1954-1962) . دار الشهاب . باتنة . ص 183.

[4]: عبد الله شريط و محمد مبارك الميلي : مختصر تاريخ الجزائر السياسي و الثقافي و الاجتماعي . المؤسسة الوطنية للكتاب . 1983 . ص 183.

[5]: Mohamed youcef : l'Algérie en marche . tome 2 . entreprise nationale de livre . Alger . 1985 , p 198.

مستقلة للأوروبيين بالجزائر،[1] حيث باشرت المنظمة عمليات التقسيم منها عملية البساط المطوي التي قادها "شال" تقضي بتقسيم الجزائر إلى مربعات يباد كل مربع منها بالمدفعية و الطيران إبادة كاملة ثم تقوم فرق المشاة باحتلالها.[2]

و قد تم الاتفاق بين الحكومة الفرنسية و المنظمة المسلحة على تجميع أوروبيي الجزائر في مدينة وهران و جعلها عاصمة لدولتهم وذلك لما تتمتع به من استراتيجيه عسكرية بالمرسى الكبير في البحر المتوسط و كذلك ارتضيها الخصبة و تمركز الفرنسيين فيها بكثرة.[3]

أسفرت المرحلة الأخيرة من المفاوضات عن التوقيع في 19 مارس 1962م على اتفاقية وقف إطلاق النار مع الإعلان عن السياسة التي ستتبع مستقبلا. ونص الإعلان عن إنشاء دولة جزائرية مستقلة بعد فترة انتقالية وعلى صيانة حقوق الأفراد و حريتهم بالإضافة إلى صدور بيانات في اليوم التالي تتعلق بحقوق المواطنين الفرنسيين في الجزائر وبمستقبل التعاون الفرنسي الجزائري. أما في المجال العسكري فقد اتفق الطرفان على أن تحتفظ فرنسا بالقاعدة البحرية بالمرسى الكبير بوهران لمدة 15 سنة . و بقاعدة برية في قسنطينة بالاظافة إلى مواقع التجارب النووية في الصحراء .[4]

لكن الجزائريين لم يوافقوا على بقاء أي قواعد فرنسية إلا لفترة مؤقتة قصيرة،[5] فقد تلت الفترة بعد التوقيع على وقف إطلاق النار حدوث اضطرابات عنيفة من طرف المنظمة المسلحة السرية (O.A.S) كان الهدف منها المحافظة على الجزائر الفرنسية،[6] فبدؤوا يحاولون بكل الوسائل سف وقف إطلاق النار عن طريق القتل و الإرهاب و

---

[1]: محمد قنطاري :عيد النصر في ذكرى 19 مارس 1962 م . إنتاج جمعية أول نوفمبر . منشورات المتحف الوطني للمجاهد. 1995 م . ص 171 .

[2]: شارل ديغول :مذكرات رجل حكم و حرب . منشورات مكتبة الطلاب . المكتبة العصرية . ص 17 .

[3]: محمد قنطاري: المرجع السابق . ص 171 .

[4]: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق. ج2 . ص 60 .

[5]: جلال يحي: المرجع السابق . ص 1247.

[6]: محمد قنطاري :المرجع السابق . ص 173 .

التدمير لكل ما هو جزائري، [1] لذلك فقد كان توقيع اتفاقيات أيفيان بمثابة إشارة انطلاق للمحاولات الأخيرة للمنظمة المسلحة السرية . فقد شكل مجلس وطني للمقاومة الفرنسية في الجزائر برئاسة (سالان). وشنت وحدات الكمندوس هجمات ضد السكان الوطنيين ودمرت أماكن بهدف خرق وقف إطلاق النار[2] .

ففي **23 فيفري 1962** أصدرت المنظمة المسلحة السرية تعليمات (سالان) بشان اتفاقيات أيفيان وهذه التعليمات صاغها في ستة صفحات و الذي يبدأ فيها ب " **الارجوع يوشك أن يقع "،" يجب علينا ان نستفيد من بعض الأيام التي بقيت لنا، أنا سالان، لكي ندرس الوضع وردود الفعل التي سوف ننتهجها بدقة أريد أن نتمكن في حدود الممكن أن نصبح سيدي الموقف و الأحداث ، أريد أن أثيرهم استبعد كل خطة دفاعية لصالح هجوم شامل**"، يضيف سالان :" **ليس المقصود عندنا عمليات مؤقتة أو هجوم و لكن هي حملة متصاعدة في الزمن و المساحة ، ويجب أن تكون هذه الحملة ناجحة** " .[3]

كان الجيش الفرنسي المتواجد بالجزائر عشية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م يتكون من فئتين:

الفئة الاولى تتكون من جنود و ضباط فرنسيين أتوا من فرنسا وتركوا أهلهم و عائلاتهم، هؤلاء كانوا فرحين بوقف إطلاق النار و انتهاء الحرب ، و بالتالي فقد كانوا منضبطين و ملتزمين بوقف إطلاق النار.

أما **الفئة الثانية** كانت تضم جنودا وضباط أبناء المعمرين المقيمين بالجزائر، هؤلاء كانوا ضد وقف إطلاق النار ، لان ذلك سيقود حتما إلى استقلال الجزائر و بالتالي سيصبحون مواطنين عاديين تحت سيادة الدولة الجزائرية ، وهو الشيء الذي لم يستطيعوا تقبله ، هؤلاء وهم الذين وقفوا إلى جانب المنظمة السرية المسلحة(O.A.S)وشاركوها في عملياتها

---

[1]: عمار قليل:المصدر السابق . ص 294 .

[2]: عبد الوهاب الكيالي : المرجع السابق. ج2 .ص 60 .

[3]: MARIE THERESE : OPCIT. P41.

الإرهابية ضد الشعب الجزائري، قصد إفشال وقف إطلاق النار و بالتالي استئناف الحرب من جديد في الجزائر[1].

وهذا ما يفسر اندلاع الإرهاب الأوروبي بالجزائر بعد توقيع اتفاقية أيفيان، حيث قامت المنظمة المسلحة بارتكاب مذبحة منظمة للجزائريين الغرض منها إثارة جيش التحرير الوطني حتى يضطر للتدخل عندئذ تكون الحرب قد تجددت، ولما دفع الجنرال"سالان " السكان إلى الخروج للشوارع اضطر الجيش إلى إطلاق النار على المتظاهرين الأوروبيين في شارع اسلي في مدينة الجزائر ، و عندما اعرب الفرنسيون في استفتاء في**8 افريل 1962م** بنسبة90.7% من أصوات المقترعين عن موافقتهم على الاعتراف باستقلال الجزائر، ردت المنظمة على ذلك سياسة الأرض المحروقة [2] التي أعلن عنها سالان في تعليمة تحمل الرقم **29 بتاريخ 20 مارس 1962م** وجهها إلى جميع الفرنسيين المدنيين و العسكريين التابعين للمنظمة المسلحة السرية (O.A.S) ملخصها كالتالي :

القيام بسياسة الأرض المحروقة . الدمار. الخراب. إعادة الجزائر على ما كانت عليه سنة 1830م . قنص العرب. التنكيل بقوات السلام . حرق العمارات العمومية . تخريب جميع العموميات و الساحات و الأسواق ودور السينما التي يتجمع فيها المتظاهرون [3].

في **2 ماي 1962م** قامت المنظمة المسلحة السرية بتفجير سيارة ملغمة في ميناء الجزائر بالضبط في المدخل الأمامي الذي يدخل منه العمال ، أسفرت عن استشهاد 200 عامل [4].

وفي اليوم التالي قام إرهابيي المنظمة بحرق العش الرئيسي الذي تختبئ فيه فئران F.L.N حسب تعبيرهم ووضعوا بحي القصبة شاحنة مملوءة بالبنزين، وكانوا يأملون بذلك إشعال حريق ، لكن رجال الإطفاء تفادوا الحادث و تمكنوا من إيقاف الشاحنة قبل انفجارها[1].

---

[1]: عمار قليل: المصدر السابق. ص295.

[2] : Charles robert ageron : opcit.p184.

[3]: محمد قاطاري : المرجع السابق . ص 176.

[4] : الطاهر عثمان علية : الثورة الجزائرية أمجاد و بطولات . منشورات المتحف الوطني للمجاهد . الجزائر . ص 204.

وتجدر الإشارة بان المنظمة المسلحة السرية قد ركزت عملياتها الإرهابية، بعد وقف إطلاق النار في **19 مارس 1962** م بغرب الوطن و الجزائر العاصمة أين تم تسجيل 110 عملية في شهر مارس 1962م ، 230 عملية في شهر **افريل 1962 م** ، و 763 عملية في **ماي 1962م** ، 430 عملية في **جويلية 1962م** ، هذه العمليات كانت لها نتائج وخيمة في أوساط الأوربيين و الجزائريين حيث أدت إلى مقتل 1013 قتيل و أكثر من 5000 جريح في الصفوف الجزائرية [2].

كما قامت في **07 جوان 1962** م بحرق مكتبة الجزائر بهدف إخفاء اي وثيقة تشير إلى المتعاونين مع فرنسا من الجزائريين الذين خدموا في مصالحها ، هذا من جهة و من جهة أخرى حرمان الجزائريين من وجود أرشيف ووثائق تساعدهم على تنظيم شؤون الدولة عندما يتسلمون زمام الحكم في بلادهم[3] ، بالإضافة إلى حرق ثلاثة أجنحة جراحية للمستشفى المدني لمصطفى باشا ، أما في وهران فقد فجرت مكتبة البلدية و أربعة مدارس [1].

وحتى يتمكن هؤلاء من تنفيذ مخططاتهم الجهنمية قاموا بزرع القنابل في المدن وقصف البيوت على سكانها ليلا ، وكذلك قتل كل جزائري يعثرون عليه ليلا في المدن بالإضافة إلى خطف الجزائريين وتصفيتهم جسديا، ومن طرق الاستفزاز التي عمد إليها الإرهابيون في قتل الجزائريين بواسطة قنابل الهاون، فقد كان الإرهابيون يوجهون طلقة مدفعية واحدة اتجاه الأحياء السكانية الجزائرية المزدحمة ،ثم يتوقفون لحظات يتأكدون خلالها أن الجزائريين اقتنعوا بأنها قذيفة واحدة و بالتالي يتجمهرون حول مكان الانفجار

---

[1]: Henri Alleg , jacques de bonuis et autres : la guerre d'Algérie, tome 3 , Edition du trentiéme anniversaire , livre club Diderot , paris , 1992 , p408.

[2]: محمد قنطاري: المرجع السابق ص 170 .

[3]: عمار قليل : المصدر السابق , ص318.

[4]: Henri alleg : opcit , p 409 .

عندئذ يشرع الإرهابيون في توجيه القذائف المتوالية لنفس المكان، فتقع إصابات عديدة في صفوف الجزائريين.[1]

قامت المنظمة المسلحة السرية كذلك بإبادة رجال الجيش و الشرطة الذين وقفوا في طريق تنفيذها لعمليات القتل و الذبح كذلك أصحاب الآراء الحرة ،[2] كما قاموا بمهاجمة المستشفيات وقتل المرضى

هناك،[3] و من بين أصحاب الآراء الحرة الذين قاموا باغتيالهم "مولود فرعون" الأديب الجزائري المشهور حيث اغتيل برصاص المنظمة الإرهابية في يوم 15 مارس 1962م ، وقد كانت 12 رصاصة [4].

وأمام تزايد نشاط المنظمة **(O.A.S)**، و سكوت السلطات الفرنسية سواء في باريس أو الجزائر، وعدم إقدام الجيش الفرنسي على إجراء أي تدخلات، جعل كل هذا عناصرها تتكاثف من اجل الوقوف في وجه الجنرال ديغول .

وبعد الإعلان عن تاريخ الاستفتاء قامت المنظمة المسلحة بعدة تفجيرات تهدف من وراءها إلى خلق صدام بين الجزائريين و الأوربيين فقد التزم الشعب الجزائري أقصى حالات ضبط النفس حين كانت أعمال المنظمة المسلحة السرية أكثر عنفا خصوصا بعد وقف الجنرال **سالان** (SALAN) وتحديد تاريخ الاستفتاء [5].

وتحاشيا لوقوع أي صدام بادر **عبد الرحمان فارس** بإجراء اتصالات سرية – وهو رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة (l'exécutif provisoire) – هذه الاتصالات أجراءها مع سوزيني – رئيس المنظمة المسلحة السرية O.A.S - من اجل الوصول إلى اتفاق يخرج الجزائر من الهلاك. [6]

---

[1]: عمار قليل: المصدر السابق، ص295.

[2]: فتحي الذيب :المرجع السابق،ص 526-527.

[3]: زهية قدورة :تاريخ العرب الحديث،دار النهضة العربية للطباعة و النشر بيروت،1973 ،ص 523.

[4]: مولود فرعون : يوميات معركة الجزائر، ترجمة عبد العاطي جلال، الهيئة العامة للتأليف و النشر،1970 ،ص265 .

[5]: Mohamed Youcefi : l'Algérie en marche, opcit , p197.

[6]: Henri alleg : opcit , pp411, 412.

وقد اصدر " **ديغول**" قرار لكريستيان فوشي " المندوب الرسمي لفرنسا " أن لا يظهر اسم الدولة الفرنسية في هذه القضية " و لكنه يسمح لرئيس بلدية الجزائر " جاك شوفالي " أن يسهل هذه العملية و هذا الاتصال من دون ضمانات .

وتم الاتصال سريا بين عبد الرحمان فارس وجاك سوزيني بمدينة العلمة في يوم 18 ماي 1962 م [1] ولكن تسرب أخبار هذه الاتصالات دفع برئيس الحكومة المؤقتة (G.P.R.A) إلى الاتصال بالمسؤول المكلف بالسياسة العامة على مستوى الهيئة التنفيذية عبد الرحمان فارس لقطع الاتصالات بالمنظمة الإرهابية و هكذا توقفت هذه الاتصالات بين الطرفين. [2]

ولكن الظروف الصعبة التي كانت تواجهها الحكومة المؤقتة الجزائرية وهي مفاوضاتها مع فرنسا و العمليات الإرهابية التي تواجهها من طرف المنظمة المسلحة السرية، اجبر كل هذا الحكومة المؤقتة على الاعتراف بالمنظمة المسلحة السرية و التفاوض معها من اجل السلم ووقف عملياتها الإرهابية. [3]

لهذا قرر رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية (G.P.R.A) بن يوسف بن خدة إقالة عبد الرحمان فارس من منصبه وتعيين شوقي مصطفاوي مكانه لمواصلة المفاوضات مع المنظمة المسلحة السرية . [4]

وقد لاقت هذه المفاوضات تأييدا من طرف بعض ضباط المنظمة السرية أمثال : بروازات . ديغور . ديغارد . ومعارضة من البعض الأخر أمثال : قارد . شتوجوبير . قوارد . و ارقود . كذلك بالنسبة لأعضاء جبهة التحرير فقد أبدى كل من كريم بلقاسم . وعبد الحفيظ

---

[1]: محمود الوادي : المرجع السابق. ص311 - 312.

[2]: Mohamed youcefi : l'O.A.S et la fin de la guerre d'Algérie. Final , p108.

[3]: عبد المجيد عمراني : جون بول سارتر و الثورة الجزائرية . المرجع السابق . ص137 - 138 .

[4]: Mohamed youcefi : l'Algérie en marche. opcit . p197 .

بوصوف ارتياحهم لهذا الاقتراح بينما رفضه أعضاء قيادة الجزائر العاصمة وبعض الوزراء في الحكومة المؤقتة أمثال : احمد بن بلة .[1]

وقد تم الاتصال فعلا بين سوزيني و شوقي مصطفى . وبعد عدة اتصالات تم في 18 جوان 1962م التوقيع على الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الطرفين[2]. وأسفر على ما يأي :

1- توقيف العمليات من قتل و تخريب وتدمير و غيرها .

2- يطلب من الأوربيين البقاء في الجزائر و الاندماج مستقبلا في الجمهورية الجزائرية .

3- يطلب من الأوربيين من مشاغبين و متطرفين توقيف المعارك . وسيصدر عفو عام [3]

وبمجرد تلاوة هذا البيان على الشاشة مساء نفس اليوم تعالت الأصوات المنددة ببيان الاتفاق من كل جانب . فقد حاول " سوزيني" الدخول في مناورة قصد الحصول على تعهد كتابي يتضمن مطالبه التي تتلخص فيما يلي :

1- إيقاف الهجرة الجماعية للأوربيين.

2- تنظيم وحدات أوربية تنظم القوى المحلية لضمان أمن المناطق التي بها أكثرية أوربية

3- تشجيع و حماية المستعمرات الأوربية.

4- حق الأوربيين في الحفاظ على وضعهم و إعطاءهم الجنسية الجزائرية.[4]

لكن الملاحظ أن هذه المطالب و إن سبق و أن صرح بها سوزيني لشوقي مصطفاوي، إلا انه كان يدرك في قرارة نفسه أنها سترفض .[5]

---

[1]: عمار ملاح : المرجع السابق. ص268.

[2]: Mehamed youcefi : l'Algérie en marche. opcit . p 199 .

[3]: عمار ملاح : المرجع السابق. ص 269 .

[4]: Mehamed youcefi : l'Algérie en marche. opcit . p 199.

[5]: Rédha malek : l'Algérie en evien . histoire des négociations .secrét « 1956-1962 » édition : dahleb . 1999 . p 96 .

و بالفعل فبعد الإعلان عن هذا البيان اجتمع القادة الأوربيين يندون بالمفاوضات ويعلنون عن سحب ثقتهم من المفاوضين، أما في ما يتعلق بقيادة الثورة الجزائرية فإنهم قاموا بإصدار بيانات تندد عبر الصحافة على هذه المفاوضات وما تم التوصل إليه من اتفاقيات.[1]

أما فيما يخص عناصر منظمة الجيش السري فلم يحترموا بنود الاتفاقية، وراح كل عضو يتصرف وفق أراءه و قناعته ، ونظرا للمواقف العدائية التي واجهتها هذه الاتفاقية اصبحت عديمة الجدوى ، ولم يعد للمنظمة المسلحة وسيلة أخرى سوى الاستسلام و الرضا بالأمر الواقع .[2]

[1]: Mohamed youcefi : l'O.A.S et la fin de la guerre d'Algérie, opcit , pp114-115 .

[2]: عمار ملاح : المرجع السابق ص 369.

3-فشلها وموقف الرأي العام الفرنسي منها.

بدأت محاكمة الجنرال شال (challe) وزيلر (zeller) في **29** ماي **1961** م في المادة 99 من قانون العقوبات على الإجراءات التالية : "يعاقب بالإعدام كل من تراس أو نظم حركة تمردية . أو كل من قدم لهذه المنظمة أسلحة و ذخائر ووسائل القيام بالجرائم . وكل من تعاون مع مديري الحركة ".

وفي **31 ماي 1961** م حكمت المحكمة بخمسة عشر سنة على" شال " و زيلر ، و من **جوان 1961م** تمت محاكمة جميع المتمردين، بعض منهم تمت تبرئتهم و البعض الاخر تمت محاكمتهم بعقوبات موقوفة التنفيذ ، والبعض الأخر تمت معاقبتهم بالسجن لمدة متفاوتة : دونوا دوسان مارك (Denoix doe saint marc) لمدة 10 سنوات . الجنرال بيجو لمدة 5 سنوات . الجنرال نيكو (nicott) لمدة 12 سنة . الجنرال غورو (Gouraud) 7 سنوات . الرائد روبان (Robin) 6 سنوات . العقيد دولا شبل (de la chapelle) 7 سنوات . الجنرال جاك فور (jacques faure) 10 سنوات ..... الخ .[1]

بهذا تكون منظمة الجيش السري قد فشلت في تحقيق أهدافها و خضع قادتها للمحاكمة، ففي جلسة **11 جويلية 1961** م[2]، تم الحكم غيابيا على الجنرالات سالان و جوهر . غاردي و العقداء : ارفو.بروار.قارد.قودارولاكرو [3].

وفي **25 مارس 1962م** القي القبض على الجنرال جوهو (Jouhoud) بوهران رفقة مساعده الرائد كاملين (Camelin) وحكمة عليه المحكمة العسكرية العليا بالإعدام .

وفي **20 افريل 1962م** جاء دور سالان (Salan) بعد ما نصب له كمين من طرف جان ماري لافانسو (Jean marrie la vanceaux) الذي جعله يصدق انه دخل في

---

[1] . Pierre beyssade : la guerre d'Algérie, culture art, loisir, paris 1968, p 252.

[2] Patrick eveno : la guerre d'Algérie, Alger, 1990, p 296.

[3] . Pierre Byssade : opcit, 252.

اتصال معه لإبرام تحالف ضد ديغول و جبهة التحرير الوطني (F.L.N) لكن سالان (Salan) حوصر في بيته من طرف العساكر و القي عليه القبض.[1]

و في **23 ماي 1962** م تمت اعادة النظر في قضية الجنرال سالان (Salan) امام المحكمة العسكرية العليا كما ينص عليه القانون في هذه الحالات و استفاد القائد العام السابق للجيش من الظروف المخففة [2]، و حكمت عليه المحكمة العليا بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة وأعفته من حكم الإعدام مع أن الجرائم التي ارتكبها كانت خطيرة ؛ وبناءا على إلحاح جورج بومبيدو (Georges pompidou) الذي اصبح رئيسا للوزراء ووزيرا للعدل، استطاع الحصول على العفو للجنرال جوهو (Jouhoud) .[3]

وفي النهاية بعد محاكمة المتمردين و القضاء على التمرد تمت تصفية عدة وحدات عسكرية، منها الفيلق الأجنبي المظلي الأول ، كما تم إحالة عدد كبير من الضباط على التقاعد[4].

أما بالنسبة للمعمرين أو الأقدام السوداء فقد فضلوا الرحيل من الجزائر بعد فشل المنظمة المسلحة من تحقيق أهدافهم و هي اقتطاع جزء من الجزائر لهم ؛ ففي نهاية جوان 1962م قاموا بالرحيل وقد كان عددهم مليون نسمة إلى فرنسا خوفا من ردة فعل الجزائريين بسبب الجرائم البشعة التي ارتكبتها منظمة الجيش السري ضد الجزائريين الأبرياء .

تأثر الرأي العام الفرنسي بدرجة كبيرة حول ما يحصل في الجزائر حيث قامت نسبة كبيرة بالانضمام إلى الحركات المعارضة للحرب في الجزائر، ولم تعد المسألة تقتصر على الصراع التقليدي بين اليمين و اليسار، فقد راحت الفئات التي انضمت إلى معارضة حرب الجزائر تنشط بهدف توعية الرأي العام الفرنسي و تهيئته من اجل مطالبة الحكومة الفرنسية بوضع حد لحرب الجزائر، حيث كانت تعتمد في نشاطها هذا على بيانات تكشف عن

---

[1]: Henri Alleg : opcit. p 406.

[2]: Pierre Byssade : opcit. p 252.

[3]: شارل ديغول : مذكرات الامل و التجديد من 1958 -1962 . المصدر السابق . ص 143-144.

[4]: Pierre Byssade : opcit. p 252.

الأعمال العنصرية و الجرائم الفضيعة التي ترتكبها المنظمة المسلحة السرية في الجزائر [1]،و لعل نتائج استفتاء **8 افريل 1962م** لصالح اتفاقية ايفيان بنسبة 90.7 % تفسر تأييد الشعب الفرنسي المطلق لسياسة الجنرال ديغول التي تهدف إلى إنهاء حرب الجزائر و المعارضة الشديدة للمتطرفين الأوربيين الذين أصبحوا يهددون كيان الجمهورية الخامسة بما يحدثونه من اضطرابات سياسية ، [2] و أعمال إرهابية خاصة بعد ظهور المنظمة المسلحة السرية (O.A.S). من جديد [3].

لم يلتزم الشعب الفرنسي الصمت إزاء ما يحدث بالجزائر بل راح يعترض على نشاط المنظمة المسلحة السرية،ويدين في شتى المناسبات ممارستها لأسلوب حرب العصابات، وخلق جو إرهابي يهدد أمل و استقرار أصحاب الآراء الحرة ،كما كان يكشف في كل مرة عن قيام عناصرها بأعمال التخريب و عمليات النصب و السلب لزرع القلق و الرعب بصفة دائمة و مستمرة .

و باختصار فان الشعب الفرنسي كان يرى ان المنظمة المسلحة السرية (O.A.S) هي مصدر خطر مباشر يهدد كيان النظام الديمقراطي الذي يعيشه، ولهذه الأسباب كلها طالب حكومته بالقضاء على هذه المنظمة [4].

---

[1]: عمار عمورة : المرجع السابق . ص 347 .

[2]: المجاهد : العدد 107 . الصادر في 01 نوفمبر 1961 . ص 25 .

[3]: شارل ديغول : مذكرات الأمل و التجديد (1958-1962) . المصدر السابق . ص 157 .

[4]: فتحي الذيب : المصدر السابق . 528 .

الفصل الثاني :

مؤتمر طرابلس 1962 .

1- دورات طرابلس الأولى .

2- إنعقاد مؤتمر طرابلس 1962.

3- محتوى و تحليل برنامج طرابلس.

1- دورات طرابلس الاولى:

انعقد أول مؤتمر لقيادة الثورة الجزائرية في 20 اوت 1956 ، حيث وضع الهياكل و الأسس التي تنضم الثورة الجزائرية ، سياسي ، وعسكريا ، و تنظيميا ، و في 20 اوت 1957 انعقد اجتماع أخر للمجلس الوطني للثورة بالقاهرة ، توقفت فيه قضايا سياسية و عسكرية قصد معالجتها ، خاصة بعد أن بلغ جيش التحرير مستوى عالي من التدريب و التسليح و التنظيم ، وفرض نفسه على ساحة المعارك فوق التراب الجزائري ، حيث أصبح يخوض معارك كبرى تستمر أحيانا عدة أيام ، كما ناقش الحاضرون وضعية الثورة ، على الصعيد الخارجي ، وما أصبحت تتمتع به من تضامن عربي شامل [1].

حيث تقرر في أخر هذا المؤتمر ، ضرورة تصعيد العمليات الحربية لتشمل كل مناطق الجزائر ، بالإضافة إلى توسيع النشاط السياسي والدبلوماسي في الخارج بقصد حشد أكبر ، لكل القوى الشقيقة و الصديقة ، لتأييد الثورة الجزائرية ، بهدف ، الضغط على الحكومة الفرنسية ، حتى تعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير [2].

وقد انعقدت بعد ذلك عدة اجتماعات للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في مدينة طرابلس الليبية و هي :

1/ دورة طرابلس 1960:

انعقد في الفترة الممتدة من 16 ديسمبر إلى 18 جانفي 1960. اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، في دورة عادية لمناقشة مجمل القضايا المتعلقة بمسيرة الثورة الجزائرية ، و قد كان ذلك بمدينة طرابلس بليبيا ، و قد اعتبرت هذه الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة بالغة الأهمية في تلك الفترة ، خصوصا بعد مرور عامين و نصف على

[1]. عمار قليل :المصدر السابق، ص75.
[2]. المصدر نفسه ،ص76.

انعقاد الدورة الثانية ، التي شهدت خلالها الثورة العديد من الأحداث الهامة ، سواء على صعيد الثورة نفسها ، أو على صعيد الطرف الثاني في الحرب وهي الحكومة الفرنسية .

فقد ظهرت في الفترة الممتدة بين المؤتمر الثاني و الثالث للحكومة المؤقتة الجزائرية ، التي أصبحت مسؤولة مسؤولية كاملة مصير شعب بكامله ، ربط على مصيره بمصيرها ، و قطع كل ما يربطه من خيوط مع الإدارة الاستعمارية ، و أجهزتها في جميع جوانب الحياة ، السياسية ، و الاقتصادية ، و التعليمية ، التي أصبحت أجهزة الثورة تمارسها ممارسة مباشرة على ارض الواقع[1].

كما شهدت تلك الفترة اعترافا متزايدا ، بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، التي أصبح العالم يعترف بها كهيئة سياسية تدير كفاح الشعب الجزائري ، و حتى الحكومة الفرنسية و جدت نفسها تحت ضغط الثورة و الرأي العام العالمي للاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره ، إما على الصعيد الفرنسي فقد شهدت هذه الفترة احداثا كبيرة ومتسرعة أدت إلى سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة ، و مجيء ديغول للحكم ،معلنا عن قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة ، وما تبع ذلك من دعوته للثورة الجزائرية بإلقاء السلاح مقابل المساواة بين جميع سكان الجزائر ،سواء كانوا جزائريين أو فرنسيين في الحقوق و الواجبات ، و عندما رفضت الثورة الاستسلام ، شرع ديغول في تطبيق مخططاته للقضاء عليها و التي تمثلت في مشروع قسنطينة الاقتصادي ، و مخطط شال العسكري.

و لقد أخذت كل هذه الأمور مجال مطول من البحث والمناقشة من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، بالإضافة إلى بحث احتمالات الحرب والسلم على أساس هذه التطورات الجديدة ، ووضع أسس دستورية للدولة الجزائرية المتطورة القديمة [2].

و قام بعد ذلك المجلس الوطني باتخاذ إجراءات هامة ، حيث أيد موقف الحكومة المؤقتة ، بخصوص الموافقة على مبدأ تقرير المصير ، المدى إلى الاستقلال ، و منح ثقته الكاملة لأعضاء الحكومة فيما يتعلق بمفاوضات محتملة مع الحكومة الفرنسية على أساس هذا المبدأ.

---

[1]: عمار قليل :المصدر السابق،ص76.
[2]: المصدر نفسه، ص77.

كما وجه المؤتمر شكره لكل الدول الشقيقة و الصديقة ، و الدول الإفريقية على دعمها وتأييدها لكفاح الشعب الجزائري ، كما أعلن المجلس بكامة واحدة تنديده للحلف الأطلسي ، وحذر الدول العربية من أخطاره ، حيث وضع فقرة للتنديد بالسياسة الأمريكية [1].

و قد وجه المجلس الوطني للثورة الجزائرية في ختام هذا الاجتماع تحية إجلال وإكرام للشعب الجزائري ، والذي يواجه منذ خمسة سنوات أبشع أنواع البطش و التعذيب و التقتيل ، في السجون و المعتقلات و المحتشدات ، و مع ذلك لم تضعف إرادته او تلين قناعته ، و بقي يؤازر الثورة ، كما حي المجاهدين الشجعان في الجبال والهضاب و السهول و المدن و القرى بالجزائر ، الذين نالوا إعجاب العالم باجمعه ، بقتالهم البطولي أمام عدو يفوقهم مئات المرات عدة وعددا ، كما وجه المؤتمر تحية للنصف مليون جزائري المقيمين بفرنسا و يتعرضون لأبشع أنواع التمييز العنصري و العرقي ، ومع ذلك لم يتوان عن تأييد الثورة بالتبرعات و المظاهرات ، و حتى أعمال الفداء فوق التراب الفرنسي[2].

كما قرر مؤتمر طرابلس في دورة طرابلس 1960 ، ان تصبح مدينة الجزائر ، منطقة تحت قيادة سياسية وعسكرية مشتركة بدلا من الولاية الرابعة [3].

وعلى اثر اختتام جلسات المؤتمر بتاريخ 18 جانفي 1960 ، و تجديد الثقة بالحكومة المؤقتة ، عقدت هذه الأخيرة جلسة عمل بتاريخ 27 إلى 31 جانفي 1960 ، خصصت لإعادة تجهيز و تنظيم أجهزتها ، و عينت هواري بومدين مسؤولا عن قيادة الجيش " جيش التحرير الوطني " فاصدر بومدين مجموعة من التعليمات و الأوامر الإدارية ، و هي تبرز بعض المشكلات التي يجابهها جيش التحرير الوطني خلال تلك الحقبة التاريخية[4].

---

[1] :عمار قليل :المصدر السابق،ص77.

[2] :المصدر نفسه،ص78.

[3] :Mohamed Yousefi : Les otzges de la liberté,Achefé d'imprimer sur les presse de sera graphique,Rouiba,1993,p96.

[4] :عمار قليل: المصدر السابق ،ص79.

و خلال هذه الفترة كانت إدارة العمليات قد أخذت شكلها الثابت تقريبا فقد تفرقت الوحدات الكبرى ونقلت الفرق المساحة و المتنقلة إلى جميع القطاعات و كانت هذه الفرق مدربة أحسن تدريب و كان نشاطها ضد القوات الفرنسية التي تقوم بعملياتها الكبرى ، فكانت قوات جيش التحرير توجه ضرباتها المحكمة إلى مؤخرة القوات الفرنسية ، و كان جيش التحرير حاضرا في كل مكان في المدن و البوادي ى حتى في أمكنة عمليات التفتيش ، أين كان ينضم الكمائن الناجحة [1].

و السلاسل في الدورة الأولى التي انعقدت بطرابلس العرب بليبيا ، و هي ثالث دورة المجلس الوطني للثورة ، انه لم يعالج بعض قضايا الثورة ، بل اكتفى بالتنديد بالسياسة الاستعمارية ، و تقديم تشكرا ته لمختلف الدول الصديقة و الشقيقة ، التي دعمت القضية الجزائرية من قريب او من بعيد ، على عكس ما سيظهر في الدورات التالية .

2/ دورة طرابلس 1961 :

لقد كان تطور الأحداث السياسية والعسكرية على الساحة الجزائرية ،و الدولية يسير بوتيرة سريعة و متلاحقة ، ميزته الاعترافات الدولية المتزايدة بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير مصيره ، والتي رافقها تصعيد عسكري للعمليات الحربية التي كان يخوضها جيش التحرير الوطني الجزائري ، ضد القوات الفرنسية ، و التي كان يقابلها قمع و إرهاب استعماري لا مثيل له ، كما شهدت هذه الفترة فشل السلطات الاستعمارية في خلق قوة ثالثة بالجزائر ، تكون بديلا لجبهة التحرير الوطني[2] ، كما ظهرت في هذه الأثناء المنظمة السرية المسلحة و قامت بعدة أعمال تخريبية بالجزائر ، كما شهدت قيادة الثورة توترا في العلاقات بين الحكومة المؤقتة و قيادة الأركان التي قدمت استقالتها بواسطة رسالة في 15 جويلية ضمت مآخذ كثيرة في مقدمتها التهاون والفوضى والرشوة [3].

---

[1] بسام العسلي: أيام جزائرية خالدة،ط2،دار النفائس،لبنان ،1986،ص211.

[2] عمار قليل:المصدر السابق،ص94.

[3] محمد العربي الزبيري:المرجع نفسه،ص161.

و أمام هذه الأوضاع كان لزاما على المجلس الوطني للثورة ان يجتمع مرة رابعة ، رغم انه لم تمر سوى فترة قصيرة على اجتماعه الثالث ، في نفس المدينة بطرابلس و كان ذلك من 09 إلى 27 اوت 1961 ، لدراسة الأوضاع السياسية و العسكرية التي كانت في الجزائر ، حيث اتخذ أعضاء المجلس قرارات تتعلق بتقوية العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني و تجنيد الجماهير الجزائرية.

وقد جاء في البيان الختامي للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، أن المجلس قد أكد مواقف الثورة الجزائرية اتجاه مسالة الحل السلمي على أساس احترام مبدأ حق الشعب الجزائري في الاستقلال و تقرير المصير مع ضمان الوحدة الترابية للقطر الجزائري بما في ذلك الصحراء ، ووحدة الشعب الجزائري [1].

كما تم في هذا الاجتماع تغيير في الحكومة المؤقتة الجزائرية ، ففي يوم 26 أوت 1961 تغير رئيس الحكومة الذي كان فرحات عباس بانسيد بن يوسف بن خدة الذي كان واحدا من القادة الأساسيين للحركة الثورية وواحدا من المساعدين الرئيسيين للشهيد العربي بن مهيدي أثناء توليه إعادة تنظيم المنطقة الرابعة و الإعداد لمؤتمر الصومام[2] .

و قد عين سعد دحلب وزيرا للخارجية خلفا للسيد كريم بلقاسم ويعتبر هذا التغيير بمثابة المفاجئة الغير سارة له ، كما اعتبر الملاحظون السياسيون هذا التغيير بمثابة انتصار للجناح العسكري الذي يقوده هواري بومدين ، رئيسا لأركان جيش التحرير ، و عبد الحفيظ بو صوف الذي حافظ على منصبه في الحكومة الجديدة ، كوزير للتموين بالسلاح و المخابرات ، و لخضر بن طوبال الذي عين وزير دولة و تخلى عن وزارة الداخلية للسيد كريم بلقاسم ترضية لهذا الأخير ، و حسب بعض المحللين السياسيين فان بوصوف و بن طوبال قد قاما بضغوط على كريم بلقاسم ليكون رئيسا للحكومة الجديدة [3].

---

[1] عمار بوحوش:المرجع السابق،ص455.

[2] محمد العربي الزبيري:المرجع السابق،ص167.

[3] عمار بوحوش : المرجع السابق،ص456.

و إلى جانب تعديل الحكومة قام المجلس الوطني للثورة بدراسة أوضاع جيش التحرير الوطني في الخارج و الداخل ، و أمر قيادة الأركان بالتراجع عن استقالتها و اوصاها بمضاعفة الجهود من اجل تزويد الولايات بكل ما تحتاج إليه [1].

و بعد أن تشكلت الحكومة المؤقتة الجديدة ، أخذت تدرس كيفية استمرار المفاوضات ، و تمت اتصالات سرية بين الحكومتين الفرنسية و الجزائرية ، اتفقوا في النهاية على اللقاء في إيفيان مرة أخرى ، و قد صرح الرئيس بن خدة في 24 اكتوبر 1961 بذلك وقام بوضع المحاور الكبرى التي يجب أن تتم حولها المفاوضات القادمة :
الدخول في مفاوضات للبحث عن اتفاق حول مبدأ أو شكل و تاريخ إعلان الاستقلال، وكذلك الاتفاق على وقف القتال ، وبعد ذلك تفتح مفاوضات جديدة بين الجزائر و فرنسا و الضمانات التي تعطى للفرنسيين في الجزائر [2].

فقد كانت جميع المستجدات التي سبق ذكرها حاضرة على بساط البحث و التحليل الدقيق من قبل المجلس الوطني للثورة ، الذي يمثل أعلى سلطة تشريعية في الثورة الجزائرية ، و قد كان العالم اجمع ينظر إلى نتائج هذا المؤتمر نظرة ترقب لمعرفة ما ستؤول إليه الأحداث على الساحة الجزائرية ، خصوصا إن أعضاء المجلس هم وحدهم المفوضون باتخاذ اخطر و أهم القرارات المتعلقة بمصير الثورة [3].

من خلال الدورة الرابعة للمجلس الوطني و التي كانت بطرابلس ، نلاحظ أن المجتمعين ركزوا بصفة خاصة على أفاق مستقبل الثورة التحريرية و الأهداف المرجوة منها ، كما اتخذوا قرارات تتعلق بالعمليات العسكرية ، كما تم في هذه الدورة تغيير في الحكومة المؤقتة الجزائرية و ذلك لمجابهة الظروف التي تمر بها الثورة في تلك الفترة .

---

[1]: محمد العربي الزبيري: المرجع السابق،ص162.

[2]: أزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق،ص236.

[3]: عمار قليل: المصدر السابق،ص95.

3/ دورة طرابلس بفيفري 1962 :

لقد بدات المفاوضات في أيفيان للمرة الثانية ، لكنها تمت على مرحلتين ، حيث انطلقت الأولى في 11 فيفري 1962 ، واستمرت إلى غاية التاسع عشر منه ، و بعدها مباشرة قام المجلس الوطني بدورة استثنائية بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962 ، لدراسة مسودة الاتفاقية قبل التوقيع عليها ، و بعد مناقشتها صادق عليها المجلس [1].

حيث كان سعد دحلب هو المقرر ، و تم التصويت على مشروع نص اتفاقيات ايفيان من طرف المجلس الوطني للثورة بالاجماع في هذا الاجتماع ما عدا اربعة ، ثلاثة من قيادة الأركان وهم : بومدين ، قايد ، و منجلي ، و مختار بوبزم (ناصر) من الولاية الخامسة وهران ، إما الخمسة الموجودين بالسجن في فرنسا و هم : آيت حمد ، و بن بله ، و خيضر ، و بيطاط ، و بوضياف ، فقد صوتوا بتاييد الاتفاقيات ، و افتتحت المفاوضات من جديد يوم 07 مارس 1962 و بصفة رسمية ترأس كريم بلقاسم الوفد . غير أن الأمر الذي استدعى النظر وكان ينذر بما سوف يقع في المستقبل من أحداث.

انه عندما أفرجت السلطات الفرنسية عن الزعماء الخمسة ، كانوا ينقسمون إلى فئتين ، الاولى تشمل : بن بله ، وخيضر ، و بيطاط ، و الثانية تشمل ايت حمد و بوضياف[2].

و قد بذلت الجهود لإقناع الحكومة المؤقتة من اجل توسيع نطاق المجلس الوطني إلا أن الحكومة رفضت مبدأ التوسيع و لكنها وافقت على عقد اتفاق المجلس ،للبحث في مستقبل البلاد ، بشرط أن لا يتضمن جدول الأعمال سوى موضوعين :

- تطوير جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي .

- و انتخاب المجلس السياسي لحزب الجبهة

وحدد تاريخ 25 ماي 1962 موعدا لالتقاء المجلس مرة أخرى بطرابلس[1].

---

[1] أزغيدي محمد لحسن :المرجع السابق،ص236.

[2] ابن يوسف بن خدة :اتفاقيات ايفيان،المصدر السابق،ص37.

الملاحظ من خلال هذه الدورة الخامسة الاستثنائية للمجلس الوطني للثورة بطرابلس ، أنها جاءت لدراسة و مناقشة مسودة اتفاقيات ايفيان أين تم المصادقة عليها بالإجماع.

[1]:مصطفى طلاس :الثورة الجزائرية،تقديم:بسام العسلي، دار طلاس سوريا،1981،ص678.

2- انعقاد مؤتمر طرابلس 1962:

بعد توقيع اتفاقيات أيفيان ، ووقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 كان من الواجب على قيادة جبهة التحرير وجيش التحرير وضع الترتيبات الأخيرة لاستلام السلطة وإدارة شؤون البلاد والعباد لوضع موضع التنفيذ مواثيق الثورة المعلنة إبان فترة الكفاح ابتداءا من بيان أول نوفمبر 1954 و مرورا بميثاق الصومام 20 اوت 1956 [1]

فهذه المرحلة هي بحق الثورة مرحلة الجهاد الأكبر وان كانت قيادة الثورة قد اكتسبت خبرة ومنعة أثناء لثورة ساعدتها على تحقيق الهدف الأسمى إلا وهو الاستقلال فان المرحلة الجديدة لم تكن صورتها واضحة تماما في أذهان العديد من مسئولي الثورة لان الاستقلال ليس في حد ذاته بل هو وسيلة لتحقيق هدف اكبر وهو بناء الدولة العصرية الحديثة التي تؤمن لابناءها العيش الكريم في ظل السيادة الوطنية .

وهكذا راحت القيادة الشابة لجبهة التحرير تعمل لتحضير لعقد مؤتمر جامع يضم كل الفصائل الجزائرية المدنية والعسكرية [2].

لقد عرضت العديد من الآراء والأفكار والخيارات منها من كان يرى انه يجب المحافظة والإبقاء على مؤسسات الثورة والمتمثلة في الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني لقيادة الثورة وهيئة أركان الجيش .

---

[1]: الاخضر حودي بوالطمين :مسير الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها ، ط1، مطابع دار البعث ، الجزائر ،1983، ص42.

[2]: عمار قليل : المصدر السابق، ص 246.

كما هي لحين الدخول إلى ارض الوطن حيث ينعقد مجلس وطني لقيادة الثورة يضم كل الفعاليات في الداخل والخارج يقوم بانتخاب قيادة جديدة ويضع دستورا للبلاد أما القسم الأخر فقد فضل الانتهاء من عملية تحديد القيادة ووضع دستور البلاد أثناء المرحلة الانتقالية.

وقد كان يمثل **التيار الأول** قيادة الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة مؤيد بكل من بن طوبال ، كريم بالقاسم ، وعبد الحفيظ بو صوف ، وعدد من مسؤولي الولايات في الداخل.

أما **التيار الثاني** فقد كان يمثله الزعماء الخمسة الذين خرجوا من السجون الفرنسية وهم : بن بلة ، خيضر ، ايت حمد ، بوضياف ،يؤيدهم في ذلك هيئة رئاسة الأركان الجيش بالإضافة إلى عدد من مسئولي الولايات في الداخل [1].

ففي بداية شهر افريل 1962 بدأت التحضيرات للاجتماع حيث أرسلت الاستدعاءات إلى جميع قادة الولايات مرفقين بجميع أعضاء مجالسهم ولأول مرة توفرت الشروط شروط الحضور الجميع لإجراء نقاش جدي والعمل على الاستعداد لمجابهة المستقبل و رغم ما قيل فان جدول الاعتمال كان يتضمن بالإضافة إلى المصادقة على اتفاقيات بفيان المناقشة والمصادقة على برنامج طرابلس وتشكيل مكتب سياسي يشرف على هذه المرحلة الانتقالية حتى ينضم مؤتمر تقييمي[2].

فقد بادر لمكلفون بكتابة مشروع البرنامج المجتمعون بالحمامات في تونس إلى تقسيم المهام ، حيث كلف رضا مالك ومصطفى الاشرف بتحديد طبيعة الثورة الجزائرية ومحمد بن يحيى ومحمد حربي برسم الملامح الكبرى للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والخارجية أما العمل بصدد بناء الحزب فوقع على علي عبد المالك و قد كان عبد المالك و قد كان أمام اللجنة 10 أيام لانجاز أعمالها وهي لم تتلقى أي توجيه من الحكومة و لم تنقل أليها وجهات

[1]: عمار قليل المصدر السابق ، ص 247.

[2]: علي كافي المصدر السابق ، ص 285.

نظر الولايات وفدرالية فرنسا بالمقابل وضع تحت تصرفها تقارير محمد السعيد ، وقائد أحمد ، و بن بلة ، وخيضر ، وبيطاط ، وبقيت مشكلات الانتقال وإرساء نظام سياسي جديد من صلاحية الحكومة .

و قد كانت شروط العمل رديئة والمشاركة في النقاشات غير متكافئة إطلاقا و جرى دراسة نصوص المقررين مباشرة في جلسة بكامل الأعضاء وكان كل واحد يقرأ نصه ليعرف ملاحظات زملاءه اما الجزء الكبر من العمل فوقع على مصطفى الاشرف ، ومالك ومحمد عرابي [1].

و تجدر الإشارة إلى أن محمد حربي كان ماركسي ومصطفى الاشرف أستاذ في جامعة السور بون [2]، و لم يشارك بن يحي إلا في المناقشات المتواجد بها كامل الأعضاء، قد جرى رفض نص عبد المالك تمام بكامله بسبب نقصه و قلة وضوحه حسب تقرير اللجنة وأعاد كتابته محمد حربي على ضوء ملاحظات المقررين بعد اختتام الأعمال و الحق كما هو بالبرنامج[3] .

بعد الحديث عن العدادات التي سبقت مؤتمر طرابلس 1962 يصل بنا الحديث عن الخلافات بين قيادة الثورة في تلك المرحلة حيث تضاربت الراء بين طرفين ، ، طرف مؤيد لانعقاد مؤتمر عام لقيادة الثورة ، وطرف معارض لانعقاد هذا المؤتمر[4] .

و قد جرت عدة اتصالات بين قادة الثورة بهذا الخصوص ويطلعنا على تفاصيلها المناضل عمر بوداود مسئول اتحادية الجبهة بفرنسا و الذي كان يشغل عضوية رئاسة

---

[1]: محمد حربي : الجزائر 1954-1962 الاسطورة والواقع ،ترجمة :كمال قيصر الداغر ،ط1، مؤسسة الابحاث العربية ، لبنان ،1983،ص281.

[2]:الارق مفتية: نشوء الطبقات في الجزائر "دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي"، ترجمة: سمير كرم، ط1،مؤسسة الابحاث العربية،لبنان ،1980،ص75.

[3]:محمد حربي: المصدر السابق، ص 281.

[4]:عمار قليل:المصدر السابق،ص 247.

مكتب مجلس الثورة منذ انعقاد مؤتمر طرابلس الثاني في شهر اوت 1961 و ذلك رفقة كل من المرحوم محمد الصديق بن يحي و العقيد علي كافي القائد السابق للولاية الثانية .

يقول السيد **عمر بو داود** في حديث أدى به لجريدة الشعب الجزائرية بتاريخ 19 جوان 1985 ما يلي : " بعد إعلان وقف إطلاق النار وخروج الزعماء الخمسة من سجون فرنسا ووصولهم إلى المغرب ، طلب مني بن بلة أن أحاول أنا و بن يحيى أن ندعوا المجلس إلى الانعقاد فأجبته أن الظروف غير مواتية لذلك ، فلو اجتمع مجلس الثورة دخلنا الدورة منقسمين و خرجنا منها أكثر انقساما ، و الرأي أن تدخلوا الجزائر بصفتكم حكومة مؤقتة و تعدوا لمؤتمر حقيقي ، و ليعقد في مكان بعيد عن الأنظار و ليحاط المكان بكتائب من الجيش و هناك تتم المحاسبة و إذا اقتضى الأمر محاسبة البعض ، في المحاكم ،وقد كنا في مكتب رئاسة المؤتمر متفقين على تجنب دعوة مجلس الثورة إلى الانعقاد ما أمكن ، وحسب القانون الداخلي أن دعوة المجلس لعقد دورة يستلزم موافقة ثلثي الأعضاء أو طلبا من الحكومة المؤقتة ."[1]

و أمام ضغوط مؤيدي المؤتمر، رضخت الحكومة المؤقتة، و هكذا تلقى المجلس الوطني للثورة الجزائرية، رسالة من الحكومة المؤقتة تتضمن طلبا بدعوة المجلس إلى الانعقاد، و عليه فقد وجهت الدعوة لأعضاء المجلس لحضور مؤتمر عام لقيادة الثورة،

و حرصا على مصلحة الجزائر تقرر عقد المؤتمر في طرابلس الليبية ، ابتداء من 27 ما 1962 إلى 07 جوان 1962[2] بقصد مناقشة و إثراء مشروع طرابلس و المصادقة عليه ، و تعيين قيادة جديدة لتسليم مقاليد الأمور من الهيئة التنفيذية في بز مدراس [3].

و قد حضر الاجتماع القادة العسكريين لجميع الولايات ، و كان ذلك لأول مرة بعد أن كانوا في ممضى يكتفون ببعث مندوبين عنهم ، و قد قيل تفسير عن هذا : "أن الظروف

---

[1]: عمار قليل: المصدر السابق ،ص 248.

[2]:عمار بوحوش: المرع السابق،ص506.

[3]:الذكرى العاشرة للاستقلال: الثورة الجزائرية ،الجزائر ،1973،ص78.

تغيرت بانتهاء الحرب فصار بوسعهم الابتعاد عن مراكز قيادتهم ، إما التفسير الأخر ، فيذهب إلى أنهم رادو أن يثبتوا أن الجيش ، يجب أن يسمع صوته ، و أن يكون له دور في الأمور التي تتعلق بتحديد مستقبل البلاد ."[1]

ترأس هذا الاجتماع محمد الصديق بن يحيى و نائبه العقيد علي كافي ، وعمر وبداود ، رئيس فيدرالية فرنسا ، و تمت الموافقة على برنامج طرابلس بالإجماع دون أية مناقشة آذ لم يغير منه حرفا واحدا [2].

و قد أمكن إحصاء 66 مصوتا في المجلس من بينهم 35 ممثلا لفيدرالية فرنسا

و الولايات التي لم يسافر جميع مندوبيها ، إلى طرابلس و أعطت الولاية الثالثة توكيلا للعقيد محمد يزوران ، و الولاية الرابعة للعقيدين الطاهر الزبيري ، و عثمان ، إما مجلس الولاية الثانية فكان حاضرا بكامله [3].

أما البند الثاني من جدول أعمال المؤتمر ، فقد كان مخصصا لانتخاب قيادة جديدة ،

و قد كان واضحا قبيل انعقاد المؤتمر أن هذا البند سيكون أصعب بكثير من البند الأول ، و ذلك نظرا لانقسام الآراء سلفا حول اختيار الشخصيات القيادية التي ستتولى تنفيذ البرنامج على ارض الواقع [4].

و بمجرد الإعلان عن بدأ مناقشة هذا البند ، حتى أصبح الجو متوترا داخل المؤتمر ، وسادت روح التوتر والحذر حيث كان هناك تياران مختلفان تمام الاختلاف ، لكل منهما مؤيدون ، من أعضاء المجلس الوطني للثورة .

---

[1]:مصطفى طلاس: المرجع السابق،ص228.

[2]:عمار بوحوش:المرجع السابق،ص506.

[3]:محمد حربي: المصدر السابق،ص277.

[4]:علي كافي :المصدر السابق،ص292.

التيار الأول : على رأسه بن يوسف بن خده رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية ، مدعوما من الثلاثي ، بن طوبال ، و بن قاسم ، و بوصوف .

التيار الثاني : و تتزعمه رئاسة أركان الجيش ، بقيادة بومدين و الزعماء الخمسة .

و كان واضحا أن التيار الثاني كان يحظى بالأغلبية ، نظرا لتضامن رئاسة الأركان بقيادة بومدين مع بن بله و رفاقه ، و انضمام عدد من أعضاء الحكومة المؤقتة لجانبهم [1].

وقد سبب ذلك فشلا ذريعا لهذه الدورة أدى إلى مغادرة ١٢ من أعضاء الحكومة المؤقتة لهذه الدورة ، اذ يذكر بن خده انه لم يكن أول المغادرين من طرابلس بل سبقه كل من : بن طوبال ، كريم بالقاسم ، و ايت حمد [2]، فاتجه كل واحد إلى مكان ،منهم من اتجه داخل الوطن ، و آخرون إلى تونس و فرنسا [3].

و خلاصة القول من خلال هذا المبحث أن انعقاد مؤتمر طرابلس جاء في ظرف كثرت فيه الخلافات والشقاقات بين أعضاء الحكومة المؤقتة و هيئة أركان الجيش ، و لكن بالرغم من كل هذه الشقاقات نجد أن مصلحة الجزائر تغلبت على كل شيء ، وتم بالفعل عقد المؤتمر و من ثم صدور ميثاقه .

---

[1] عمار قليل:المصدر السابق،ص249.

[2] :Ben Yousef Benkhada :LAlgerie a l indépendance la grise de 1962 , Edition1,D'imprimer D'ahleb ,Algare,1997,p20.

[3]:علي كافي: المصدر السابق ،ص249.

3 - محتوى وتحليل برنامج طرابلس:

رغم الخلافات التي حدثت في المؤتمر إلا أن المؤتمرين في النهاية صادقوا على مشروع ميثاق حدد فيه منهاج واتجاه الجزائريين بعد الاستقلال ، عرف بميثاق طرابلس [1] ، و يشمل ما يلي ،

1- نظرة عامة على الحالة بالجزائر .

2- الثورة الديمقراطية الشعبية و تحقيق المهام الاقتصادية و الاجتماعية للثورة الشعبية

3- بناء الحزب .

أولا : نظرة عامة على الحالة بالجزائر:

تناول المجلس الوطني للثورة الجزائرية عدة نقاط هامة في نظرته العامة هذه عن الحالة بالجزائر ، من بينها نقد نقاط الضعف التي لوحظت في المفاوض الجزائري بايفيان و وضع العلاج المناسب لها ، و قسم هذا الموضوع الى عدة مقاطع هي [2]:

1/ حزب التحرير و تخليص السيادة الوطنية :

بدا المؤتمرون حديثهم حول هذا الموضوع بالقول أن إيقاف القتال قد وضع حدا لحرب أبادية طويلة شنتها الامبريالية الفرنسية ضد الشعب الجزائري ، و وصفوا اتفاقيات أيفيان بأنها انتصار سياسي للشعب الجزائري لا مرد منه ، و لكن يجب أن لا يغيب عن الأذهان أن هذا الانتصار الذي تحقق من حيث المبدأ ، قد انبثق قبل كل شيء من التسلسل الثوري المطبق المتواصل فما الأحداث الاجتماعية و السياسية ذات الأثر التاريخي الناجمة عن الكفاح المسلح الذي قام به الشعب الجزائري ، و في اي شيء تكمن هذه الأحداث ؟

لقد قدم أعضاء الندوة هذا السؤال و أجابوا عنه بما يلي :

---

[1] أزغيدي محمد لحسن:المرجع السابق،ص240.

[2] الاخضر جودي بو الطمين:مسير الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها،المرجع السابق،ص13.

- أن الشعب الجزائري أقام من جديد وحدته الوطنية و متنها في غمرة العمل المباشر ضد الاستعمار ، وطهر صفوفه من التعصب القديم للأحزاب و الجماعات و تغلب على الانقسامات التي جعل منها الاستعمار الفرنسي نظاما سياسيا [1].
- أن وحدة الكفاح هي التي جعلت الأمة التي اضطهدها الاستعمار تكشف نفسها من جديد كوحدة عضوية ، وتلتحم كل طاقاتها الكامنة .
- أن تحرك الجماهير قد زعزع البناء الاستعماري و عجل في تحطيم المعتقدات القديمة الباطلة .
- إن اندفاع الجماهير قد بعث وعيا جماعيا فيما يتعلق بالمهام اللازمة لإعادة تشكيل المجتمع و بنائه على قواعد جديدة
- أن المجهود الخلاق الذي قام به الشعب الجزائري ، قد بدت آثاره جلية في التشكيلات ، التي تأسست تحت إشراف جبهة التحرير الوطني .
- أن الشعب الجزائري لم يبلغ فقط الهدف الذي حددته جبهة التحرير الوطني في الفاتح من نوفمبر 1954 و هو الاستقلال ، و لكن تعداه إلى الاتجاه نحو الثورة الاقتصادية و الاجتماعية .

2/ الحرب الاستعمارية وتحول الاستعمار:

حمل أصحاب الندوة كل الفرنسيين مسؤولية الحرب التي شنوها ضد الشعب الجزائري ، و التي كانت عملية إبادة حقيقية ، إذ استعملوا فيها أضخم جيش استعماري عرفه التاريخ ، عددا و تجهيزا و مساعدة من قبل المستوطنين الفرنسيين بالجزائر ، و كانت ضرباتهم موجهة بصفة خاصة ضد السكان الجزائريين المدنيين العزل ، والى جيش التحرير الوطني ، و لكن بدون جدوى ، و رغم إبادة أكثر من مليون جزائري وإبعاد و نفي و سجن ملايين آخرين ، كما حمل المنتدون أطالة عمر هذه الحرب إلى المساعدة التي قدمها الحلف الأطلسي لفرنسا ، والى الإعانة العسكرية الدبلوماسية التي أعطتها الولايات المتحدة الأمريكية لفرنسا .

[1] رابح لونيسي:الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين،دار المعرفة،الجزائر،2000،ص55.

أن الطابع الفرنسي المتعصب الذي غلب على هذه الحرب الاستعمارية يتضح تماما عندما نرى المجندين الفرنسيين من جميع الطبقات الاجتماعية بما فيها الطبقة العاملة ، يشاركون بصفة مستمرة ، و حتى اليسار الفرنسي الذي لعب دوما في الميدان النظري دورا في الكفاح ضد الاستعمار ، فقد ظهر عاجزا أمام تطور الحرب و نتائجها ، و حتى الديمقراطيين الفرنسيين الأحرار ظل نشاطهم السياسي محتشما و غير فعال ، غير أن كفاح الشعب الجزائري هو الذي كشف لهم حقيقة الاستعمار[1]، و طبيعته الأصلية (الدكتاتورية الفاشية) و خاصة بعد تمرد 13 ماي 1958 ، حيث أخذت الحركة الفاشية تقوى شيئا فشيئا في فرنسا ، كما زادت شدة الحرب الاستعمارية على أمل الوصول بسرعة غالي سحق الثورة الجزائرية و لكن فشل هذه السياسة ، اضطرت حكومة ديغول تحويل النظام الاستعماري العتيق إلى نظام استعماري جديد ، يرمي غالى المحافظة في أشكال أخرى على اهمم المصالح الاقتصادية و الاستراتيجي لفرنسا ، فلوح بمشروع قسنطينة بعد فشل مشروع الحرب (مخطط شال) ثم التسليم بضرورة إيجاد حل سلمي ، عن طريق المفاوضات مع حكومة الثورة ، فندوة مولان في جوان 1960 ، و ايفيان في ماي 1961 و لوقان في جويلية 1961 قد انتهت كلها بالفشل بسبب تعنت فرنسا التي كانت تطلب أمام الاستسلام المقنع تقسيم التراب الوطني الجزائري و اقتلاع الجزء الصحراوي منه[2] .

و لكن كفاح الشعب الجزائري أدى إلى تمسك قيادته بالمواقف الأساسية للثورة ، وإرغام الحكومة الفرنسية على الدخول في مفاوضات جديدة ، و قد قبلت فرنسا استقلال الجزائر بمقتضى اتفاقيات ايفيان مقابل التعاون بين فرنسا و الجزائر ، ووصفوا هذا التعاون بأنه يلزم إبقاء قيود التبعية في الميدان الاقتصادي و الثقافي ، ويمنح مكانا ممتازا للفرنسيين في الجزائر ، ووصلوا إلى القول بأن هذا التعاون بهذا المفهوم يمثل اصدق تعبير على سياسة الاستعمار الجديد ، ثم حللوا الأسباب الداعية إلى ذلك ، والتي سببتها حرب الجزائر ، و من بينها أنصار الاستعمار الفلاحي ذو المقاييس القديمة وحلفاءهم من العسكريين و أرباب رأس المال الضخم المتجهين إلى الصناعة ، و الذين يريدون سياسة التفاهم مع

[1]: الاخضر جودي نوالطمين،مسير الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها،المرجع السابق،ص50.

[2]: المرجع نفسه،ص74.

الجزائريين ، ثم يصل المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، إلى اختتام هذه النقطة بقوله : " و المهمة العاجلة لجبهة التحرير الوطني هي القضاء بجميع الوسائل على الاستعمار في شكله الجديد ، كما يظهر واقعا من خلال النشاط الإجرامي الذي تقوم به منظمة الجيش السري الفرنسي ، و أن التردد الظاهر على النظام الديغولي في مقاومة الفلاحي ذو المقاييس القديمة وحلفاءهم من العسكريين و أرباب راس المال الضخم المتجهين إلى الصناعة ، و الذين يريدون سياسة التفاهم مع الجزائريين ، ثم يصل المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، إلى اختتام هذه النقطة بقوله : " و المهمة العاجلة لجبهة التحرير الوطني هي القضاء بجميع الوسائل على الاستعمار في شكله الجديد ، كما يظهر واقعا من خلال النشاط الإجرامي الذي تقوم به منظمة الجيش السري الفرنسي ، و ان التردد الظاهر على النظام الديغولي في مقاومة منظمة الجيش السري ، دليل على الترابط التكتيكي بين المستعمرين الفرنسيين ، وأن الرفض الواضح من طرف حكومة فرنسا ، لمقاومة هذه المنظمة يثبت تواطؤها مع غلاة المستعمرين بالجزائر ، و يلحق بالتعاون ضررا كبيرا ، كما ابعد المجلس الوطني للثورة الجزائريين الذين كانوا في الماضي أعوانا نشطين في الحرب التي انتهت من الوجود الجزائري مستقبلا بقوله :

"إن الأغلبية الساحقة من فرنسيي الجزائر لن يفيدوا الدولة الجزائرية ، إذا وضعوا أنفسهم في خدمتها لسببين اثنين هما :

1- كونهم يتمتعون بعقلية استعمارية .
2- لأنهم تركوا طيلة قرن كامل ثلاثة أرباع القطر الجزائري مهملا بلا تنظيم و لا تجهيز[1].

3/ الجزائر على بوابة الاستقلال:

ابدي المجلس الوطني في هذا الباب تخوفه من منظمة الجيش السري الفرنسي ، و احتمال انتصارها و انفصال فرنسي الجزائر ، و بالتالي سنلجأ لأنواع من الضغط على الجزائر المستقلة ، كما أبدى تخوفه من نقاط الضعف الموجودة في اتفاقيات ايفيان و منها

[1]: العيفي أويحي: النظام الدستوري الجزائري،ط1،الجزائر،2002،ص56.

الامتياز الفرنسي بالجزائر و الاحتفاظ بقاعدة المرسى الكبير[1] ، و بعض المطارات العسكرية و القواعد المخصصة للتجارب النووية في أقصى جنوب البلاد و رؤوا في ذلك احتلالا سيحد من حرية الدولة الجزائرية و يعرض سيادتها الوطنية الى الكثير من الأخطار[2] ، بالإضافة إلى بقاء 80 ألف عسكري لمدة عامين بعد الاستقلال ، و اعتبر المجلس الوطني للثورة الجزائرية أن المجلس التنفيذي المؤقت المنصوص عليه في الاتفاقيات لا يتمكن من فرض سلطته و مراقبته للإدارة الفرنسية الاستعمارية في مدة قصيرة خاصة و أن الأغلبية الساحقة ، من موظفي هذه الإدارة أعضاء في منظمة الجيش السري .

ولكن التخوفات لم تكن في محلها ، إذ اثبت الواقع أن هذه الصعاب قد حطم بعضها على يد الثورة و جيش التحرير الوطني ، كما تم التخلص من بعضها بعد سنوات قايلة من الاستقلال مثل الرحيل عن المرسى الكبير و قاعدته في رقان و رحيل 80 ألف عسكري ، أما المستوطنين فقد كان رحيلهم الجماعي غداة الاستقلال مباشرة لانهم لم يستطيعوا الظهور أمام شعب[3] .

و بعد هذه التخوفات التي أثبتت الأيام قدرة جبهة التحرير الوطني على تخطيها بنجاح ، ذكر المجلس الوطني تركه الحرب و حصرها فيما يلي :

- مليونان من الجزائريين يغادرون يومي المعسكرات الفرنسية التي حبسوا فيها .
- مئات الآلاف من اللاجئين الجزائريين في المغرب و تونس يجب أن يرجعوا إلى وطنهم [4].

---

[1]:الاخضر جودي بوالطمين:مسير الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها،المرجع السابق،ص50.

[2]:محمد العربي الزبيري:المرجع السابق،ص178.

[3]:الاخضر جودي بوالطمين:مسير الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها،المرجع السابق،ص50.

[4]: المرجع نفسه،ص51.

[2]:عمار بو حوش:المرجع السابق،ص548.

فبعد توصل الجزائر و فرنسا إلى اتفاق 19 مارس 1967 ، بشان إيقاف العمليات العسكرية و تشكيل حكومة انتقالية بدا الجزائريون في تونس و المغرب يتهيئون للعودة إلى بلدهم ، ولكن المشكلة التي واجهت اللاجئين هي الفقرة الرابعة من اتفاقيات ايفيان ، و التي تنص على عدم أجلاء القوات الفرنسية من مراكزها غالى غاية يوم إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير ، و اللاجئين لا يمكنهم العودة إلى وطنهم الجزائر إلا بعد الحصول على موافقة الحكومة الانتقالية ، التي تسير الجزائر من وقف إطلاق النار إلى يوم إعلان نتائج الاستفتاء [1].

حاول المجلس بعدها التكلم على المشاكل الناجمة من الحرب ، سواء اقتصادية او اجتماعية ، وأكد على انه لا يكفي ان تنظم حملات وطنية و عالمية لجمع الإعانات ، ثم تكلم عن الجانب الاستعجالي للحكومة الجزائرية المقبلة و حصرها فيما يأتي :

إيجاد العمل البالغين ، و تعليم الأطفال ، و إرجاع طعم الحياة المواطنين بإعادة ما تحطم على نطاق واسع [2]، ثم رجع المجلس الوطني إلى التحذير من سياسة فرنسا ، التي استعملت كل إمكانياتها لخنق الثورة الجزائرية [3].

4/ نقائص سياسية لجبهة التحرير الوطني و انحرافات منافية للثورة:

في هذا الصدى تعرض المجلس الوطني للثورة إلى انتقاد نفسه بنفسه إيمانا منه بإيجابية النقد الذاتي البناء ، ويظهر أن الفرصة كانت سانحة لذلك ، حيث التأم شمل جميع المسيرين للثورة في الولايات بداخل الوطن في هذه الندوة ، و قد تمخض هذا النقد على النقاط التالية :

- جعل جبهة التحرير الوطني للمؤهلات الثورية العميقة للشعب الجزائري في الأرياف ، وأم تهتم بتجاوز البرنامج التقليدي للحركة الوطنية للاستقلال .

3:الاخضر جودي بوالطمين :مسير الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها،المرجع السابق،54.

1:محمد العربي الزبيري المرجع السابق،ص.179.

- التباعد بين الوعي الجماعي الذي نضج بين ممارسة السلطة من طرف جبهة التحرير في مختلف مستوياتها .
- انعدام اي مجهود عقائدي ثابت .
- أن جبهة التحرير الوطني ، بالرغم من معارضتها العنيفة للإقطاعية ، و محاربة أسسها الاجتماعية ، لم تقم بأي مجهود لتنجي نفسها من آثار الإقطاعية [1]، فجبهة التحرير في جوهرها حركة مناهضة للإقطاع و لكنها لم تنجوا من تأثيره على بعض جوانب نظامها [2]. ففقدان سندها الجماهيري قد جعل جبهة التحرير الوطني ، مما أدى بالروح البرجوازية الصغيرة إلى التسرب إلى نفيسة قسم كبير من الإطارات والشباب .
- هناك فصل بين القيادة و الجماهير الشعبية ، و هذا الفصل عرقل جبهة التحرير الوطني في الميدان المذهبي .
- كما انتقد المجلس الحكومة المؤقتة و قال عنها أنها ساهمت في إضعاف مفهوم الدولة والحزب على سواء[3].
- وانتقد المجلس الوطني للثورة مسيري الثورة في الداخل ، و قال عنهم بأنهم جعلوا الجبهة تتخلى عن مسؤوليتها لفائدة جيش التحرير الوطني ، ثم أدى الأمر لمفهوم الحزب إلى انقراض الجبهة عمليا ، و انتهى هذا المجلس في هذا الباب إلى الخلاصة التالية :

" إن تجربة السبع سنوات ونصف من الكفاح ، قد أثبتت أنه من غير عقيدة ناضجة و منسجمة مع الواقع الوطني و جماهير الشعب لا يكون هناك حزب ثوري تلك من حقيقة الحزب و عقيدته ، و بدون هذين الأساسين لا وجود للحزب اطلاقا "[4].

---

[1]: الاخضر جودي بوالطمين :مسير الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها،المرجع السابق،ص 54.

[2]:محمد العربي الزبيري:المرجع السابق،ص179

[3]الاخضر جودي بوالطمين :مسير الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها،المرجع السابق،ص 55.

[4]: المرجع نفسه ،ص56.

2- الثورة الديمقراطية الشعبية و تحقيق المهام الاقتصادية و الاجتماعية:

بعد هذه الصورة المجملة يعود برنامج طرابلس إلى التأكيد على أن حرب التحرير التي قام بها الشعب الجزائري ن قد أعادت للجزائر سيادتها الوطنية و استقلالها ، لكن المعركة لم تنتهي بل العكس ، يجب أن تستمر لتوسيع و دعم الانتصارات ، و ذلك بواسطة الثورة الديمقراطية الشعبية ، التي هي تشييد واع للبلاد في إطار المبادئ الاشتراكية و السلطة للشعب .

و على الرغم من كون الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس الوطني للثورة ترفض الشيوعية ، فإن مشروع برنامج طرابلس لم يناقش ، بل تمت المصادقة عليه بالإجماع ، لأن اهتمام المؤتمرين كان في مسألة تشكيل مكتب سياسي [1].

فقد تبنوا تحليل الدكتور **" فرانتز فانون "** الذي قال : " إن الثورة الجزائرية لا يمكن إلا أن تكون ثورة اشتراكية بشكل الفلاحين قواها المسيرة ، و ترتكز إستراتجيتها على دور الإسلام الذي هو حصن الفقراء ضد الأغنياء ، و الذي يعطي للأصالة الجزائرية طابعها المتميز " .

و لكي لا يستعملوا نفس المصطلحات الماركسية اخترعوا تسمية جديدة هي الثورة الديمقراطية الشعبية [2]، و مهام هذه الثورة الشعبية تتطلب فحص معطيات الواقع الموضوعية وبدأ فحصه بما يلي :

- في البداية لخص المجلس الوطني خصائص الجزائر في عبارة واحدة حيث قال : " إن الجزائر بوضعها العام ما تزال في بداية التخلص من السيطرة الاستعمارية و من شبه

[1]:محمد العربي الزبيري:المرجع السابق،ص181.

[2]:المرجع نفسه، ص182.

الإقطاعية ، و هاتان الخاصيتان لا يمكن أن تتمحيا تلقائيا ، أو بمجرد الحصول على الاستقلال ، بل يستمر وجودها ما لم يتم تحويل جذري للمجتمع [1].

*مهام الثورة الديمقراطية الشعبية:

1- إقامة الدولة الجزائرية على أساس مناهضة الامبريالية و ذلك بممارسة الرقابة المباشرة في جميع الميادين

2-إلغاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدها الإقطاع ، و استبدالها بهياكل جديدة و مؤسسات يكون هدفها الأول هو تحرير الإنسان ، و تمكينه من ممارسة حرياته ، و توفير الشروط اللازمة لضمانها ، و حتى تكون التنمية الشاملة سريعة ومنسجمة و قادرة على الاستجابة لحاجيات الجميع ، يجب أن تصاغ في منظار اشتراكي بالضرورة [2].

3- استرجاع القيم المكتوبة التي قضى عليها الاستعمار ، و العمل على صياغتها و تنظيمها وفقا للحداثة والعصرنة ، و في نفس الوقت إدراج الفكر الديمقراطي و ترسيخه في مؤسسات الدولة .

4- حمل الطبقة البرجوازية على أن تخضع مصالحها الخاصة بوحدة الشعب .

5- نشر الوعي في أوساط الجماهير الشعبية .

6- وضع فكر سياسي واجتماعي يحقق طموح الجماهير ، وذلك بواسطة طليعية واعية تتكون من عناصر منحدرة من فلاحين و عمال و شباب و ثوريين و مثقفين .

7- إحداث تصور جديد للثقافة التي يجب أن تكون وطنية و ثورية و علمية و ذلك بإعطاء اللغة العربية مكانتها ، وإعادة بناء التراث الوطني و التعريف به [3]، ومحاربة الهيمنة الثقافية الغربية ، و كل من يقف أمام تقدم المجهود الفكري [4].

---

[1]: الاخضر جودي بوالطمين :مسير الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها،المرجع السابق،ص56.

[2]:محمد العربي الزبيري: المرجع السابق،ص.182.

[3]: المرجع نفسه، ص183.

[4]:محمد العربي ولد خليفة:الثورة الجزائرية معطيات وتحديات ،ط1،المؤسسة الوطنية الكتاب،الجزائر،1991،ص85.

*من أجل تحقيق مهام الثورة الديمقراطية الشعبية:

عرف المجلس الوطني هذا الموضوع بقوله : "إن الأمر هنا يتعلق بتحديد عملنا على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و الدولي ، وذلك لتحرير الجزائر من بقايا الاستعمار والرواسب الإقطاعية ، و ضبط نظم المجتمع الجديد المعادية للاستعمار ، ثم قسم هذا الموضوع إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

1- بناء اقتصاد وطني .

2- انتهاج سياسة اجتماعية لصالح الجماهير .

3- إتباع سياسة دولية قائمة على الاستقلال و الكفاح ضد الاستعمار [1].

1/ بناء الاقتصاد الوطني:

فيما يخص بناء الاقتصاد الوطني ، وانطلاقا من كون فرنسا كانت تسيطر على الاقتصاد الجزائري ،فإن برنامج طرابلس قد أوصى بالعدول عن أساليب الليبرالية التقليدية ، حتى يتسنى للثورة إجراء تحول حقيقي في المجتمع و انقلاب جذري في الهياكل الاقتصادية الموجودة و تطويرها ، حيث حدد برنامج طرابلس المحاور الكبرى للثورة الديمقراطية الشعبية و حصرها فيما يلي :

1- الثورة الزراعية ، التي تشمل الإصلاح الزراعي تحت شعار "الأرض لمن يخدمها " كذلك تحديث الفلاحة بواسطة التقنيات العصرية ، و تنويع الزراعات الغنية وإحلالها محل الزراعات الفقيرة ، والعادة جمع الثروة الحيوانية و تطويرها، و المحافظة على الثروة العقارية و توسيعها بواسطة استصلاح الأراضي .

2- تطوير المنشآت بواسطة تأميم وسائل النقل ، وتجديد شبكات الطرق والسكك الحديدية [2].

3- تأميم البنوك والتجارة الخارجية لان السيطرة عليها ضروري لممارسة الرقابة الوطنية ، كما يسمح للدولة بالإشراف المباشر على التصدير والاستيراد.

---

[1]: الاخضر جودي بوالطمين :مسير الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، المرجع السابق،ص57.

[2]محمد العربي الزبيري:المرجع السابق،ص185.

4- تأميم الثروات المعدنية و الطاقة ، وإذا كان التأميم ينتظر تحقيقه وقت طويل ، من أجل تكوين مهندسين و تقنيين و توسيع شبكات الكهرباء و الغاز في كافة البلاد .

5- تطوير الصناعة وتنميتها ، حيث حدد البرنامج مهمة الدولة في العمل على توسيع القطاع العمومي الموجود ليشمل المناجم و مصانع الاسمنت ، لإنشاء صناعات قاعدية لا بد منها للفلاحة العصرية ، و الصناعات النفطية و الحديدية .

أما ميادين الاقتصاد الأخرى فإن الدولة تتركها للمبادرة الخاصة ، التي ينبغي تشجيعها ، كما على الدولة تحسين الصناعات التقليدية [1].

2/ انتهاج سياسة إجتماعية لصالح الجماهير:

بالنسبة للميدان الاجتماعي فقد توجه الاهتمام إلى التحسين التدريجي لظروف معيشة الجماهير ، و القضاء على البطالة ، و محاربة كل مظاهر البذخ و تبذير أموال الدولة و المصاريف الباهظة [2]، و ذلك من خلال :

1- رفع مستوى المعيشة بواسطة العمل على جبهتين أساسيتين هما ، محاربة البطالة و محاربة الترف و البذخ ، و تعبئة الجماهير الشعبية لمضاعفة العمل وإتقانه ن و حمل الدولة و الأغنياء على اللجوء إلى التقشف سواء في الحياة اليومية أو بالنسبة إلى تحديد الأجور .

2- محو الأمية و تطوير الثقافة الوطنية ، انطلاقا من تعلق الشعب بقيمه الوطنية التي صيغت في إطار الحضارة العربية الإسلامية و من تعطشه إلى العلم و المعرفة اللذين هما ضروريان لإخراجه من دائرة التخلف[3].

3- الإسكان : على الحزب أن يتخذ التدابير العاجلة لإعادة إسكان السكان المنكوبين في الحرب إسكانا لائقا و ملائما ، و يجب إعادة البناء في إطار الخطوط المدروسة .

---

[1] محمد العربي الزبيري :المرجع السابق ،ص186.

[2] فاضلي ادريس:حزب جبهة التحرير الوطني"عنوان ثورة و دليل دولة"(نوفمبر 1954-2004)،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2004،ص143.

[3] محمد العربي الزبيري:المرجع السابق،ص186.

4- الصحة العامة : يجب أن يضمن العلاج المجاني للجميع في أقرب الآجال ،و المنشآت الصحية يجب أن تأمم .

5- تحرير المرأة : يجب أن تشارك المرأة في تسيير شؤون البلاد ، و على الحزب أن يزيل العوائق التي تقف في طريق تطور المرأة و ازدهارها[1].

3/ السياسة الخارجية :

بعد انتهاء المجلس من الحديث عن مطامح الجماهير ، انتقل للحديث عن موضوع إرساء سياسة خارجية مستقلة و فعلا قرر المجلس سياسة الجزائر الخارجية [2]، و التي تبلورت فيما يلي :

1- محاربة الاستعمار و الامبريالية و ذلك بالتضامن مع حركات التحرير في إفريقيا و آسيا وأمريكا اللاتينية ، و بالتعاون مع القوى الاشتراكية ، ومع قوى التحرر في البلدان الاستعمارية و الامبريالية نفسها ؛ من أجل تفكيك النظام الذي يقوم عليه الاستعمار و الامبريالية .

2- مساندة حركات الوحدة في المغرب العربي و في العالم العربي وإفريقيا ، وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة .

3- دعم حركات التحرير باعتبارها الامتداد الطبيعي لثورة التحرير في الجزائر ، إذ أن هدفها هو تصفية الاستعمار في جميع أنحاء العلم ، فالثورة الجزائرية مطالبة بتقديم المساعدات الكاملة لجميع الشعوب التي تناضل في سبيل التحرر مثل : أنغولا ، و جنوب شرق آسيا .

4- النضال من أجل التعاون الدولي باعتباره أمرا ضروريا لتوظيف كافة المصادر المادية و البشرية من أجل التقدم و تحقيق السلام في العالم [3].

---

[1]: الاخضر حودي بوالطمين :مسير الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها،المرجع السابق،ص70.

[2]: المرجع نفسه،ص71.

[3]: محمد العربي الزبيري:المرجع السابق،ص188.

فالسياسة الخارجية حسب برنامج طرابلس هي نتيجة حتمية لتحقيق أهداف الجزائر الداخلية ، و ستسمح بتحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية ، والاهام في بناء عالم جديد[1].

3- بناء الحزب:

أقر مؤتمر طرابلس في الشأن الحزبي : تحويل جبهة التحرير إلى حزب سياسي ، اعتبارا لكون الجبهة أصبحت غير مؤهلة لما فيها من نقائص لضمان استمرارية الثورة كما مر بنا ، ذلك لأن أمر إصلاحها بات ضروريا [2]، وحتميا للمسيرة الزاحفة ، فهو حزب يضم جميع الجزائريين الواعين الذين يناضلون لصالح الثورة الشعبية .

كما اقر برنامج طرابلس أن يجمع حول الحزب كل الطبقات الاجتماعية للشعب من أجل تحقيق أهداف الثورة ، ومن مبادئ العمل الديمقراطي في الحزب ما يلي :

*انتخاب المسئولين عن كل المستويات .

*تنظيم الاجتماعات لكل منظمات الحزب دوريا وعلى كل المستويات .

*تطبيق قانون الأغلبية .

*منع معاقبة الأعضاء بدون موافقة المؤسسة التي ينتمون إليها .

*في حالات الخلاف يجب عرض القضية على مستوى الهيئة العليا في ندوة أمام القاعدة وكذا الأولوية للهيئة العليا على الدنيا.

كما تحدث ملحق الحزب عن علاقات الحزب بالدولة و فيه أقر بأن الحزب هو الذي يضع الخطوط الكبرى لسياسة الدولة ، و يقوم باقتراح نشاطات الدولة ، كما أوجب على معظم إطارات الحزب في مختلف القيادات أن يبقوا بعيدين عن مؤسسات الحكومة و التفرغ الى نشاطات الحزب [3].

---

[1]: الاخضر جودي بوالطمين :مسير الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها،المرجع السابق،ص72.

[2] فاضلي إدريس:المرجع السابق،ص144.

[3]: الاخضر جودي بوالطمين :مسير الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها،المرجع السابق،ص78.

كما اعتبر المجلس التكوين شرط أساسي لتطوير الحزب بما فيه من إطارات وضرورة الاطلاع على المشاكل الموجودة في محيط المناضلين ، كما تحدث المجلس عن نقطة أخرى وهي تطوير جيش التحرير الوطني [1].

[1]: بقاضاتي ادريس المرجع السابق ص145

الفصل الثالث:

الاستفتاء و الاستقلال

1- التحضير للاستفتاء.

2- الاستفتاء ونتائجه

3- إعلان الاستقلال

1- التحضير للاستفتاء :

تعد الثورة الجزائرية من أعظم الثورات التي عرفتها الشعوب في التاريخ المعاصر ، حيث قدم خلالها الشعب الجزائري تضحيات جسيمة ، نتج عنها قبول الفرنسيين التفاوض مع جبهة التحرير الوطني ، والتي استطاعت الحصول على قرار وقف إطلاق النار في **19 مارس 1962** ، والذي كان من بنوده قيام الجزائريين باستفتاء على تقرير المصير [1]

حدد قيام الاستفتاء في يوم **01 جويلية 1962** م ، ولقد اتفق الطرفان الفرنسي والجزائري على وضع شروط وضمانات لتنظيم الأحكام العامة في الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية ، كما نص الجزء الثالث من بنود ضمانات تنظيم الاستفتاء على مبدأ تقرير المصير ، تكوين هيئة تنفيذية مؤقتة تكون مسئولة على إدارة الشؤون العامة والخاصة بالجزائر وتعمل بالتنسيق مع مندوب سامي فرنسي يمثل الحكومة الفرنسية مكلف بمصالح الدولة واحترام القوانين [2]

وبتاريخ **26مارس 1962** أعلنت الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية على تعيين السيد عبد الرحمان فارس رئيسا للهيئة التنفيذية المؤقتة [3] والتي عين لها مقر في **بومرداس (روشي نوار)** .

والتي اعتبرت كأول عاصمة للجزائر الحديثة [4] حيث تكونت هذه الهيئة من :

1- عبد الرحمان فارس ⟵ رئيسا

2- روجي روت ⟵ نائبا للرئيس

3- شوقي مصطفاي ⟵ مندوب الوسائل العامة

---

[1] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 89 .

[2] : عمار قليل : المصدر السابق ، ص 297 .

[3] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 89

[4] : عمار قليل : المصدر السابق ، ص 297 .

4- بلعيد عبد السلام ← مندوب المسائل الاقتصادية

5- محمد الشيخ ← مندوب الفلاحة

6- ابراهيم بيوخي ← مندوب المسائل الثقافية

7- جان مانوني ← مندوب المالية

8- عبد الرزاق شنتوف ← مندوب المسائل الادارية

9- عبد القادر الحصار ← مندوب الأمن العام

10- بومدين حميدو ← مندوب الشؤون الاجتماعية

11- شارل كونيف ← مندوب الأشغال العمومية

12- محمد بن تفتيفة ← مندوب البريد

كما قامت فرنسا بتعيين السيد **كريستيان فوشي** مندوبا ساميا لفرنسا بالجزائر ، ووافقت الحكومة المؤقتة الجزائرية على هذا التعيين [1] ، حيث أن المندوب السامي الفرنسي يخبر مسبقا باجتماعات الهيئة التنفيذية المؤقتة وبجدول أعمالها ويوقع في أدنى محاضر الجلسات كما يستطيع حضور الجلسات والمناقشة المستقلة بالتشاور على تحضير وسائل استفتاء تقرير المصير [2] .

كما تنشأ الهيئة التنفيذية المؤقتة مع المندوب السامي الفرنسي أنظمة العمل الميداني خاصة بالأمن لتسهيل عملية الاستفتاء وبعد تنصيب الهيئة التنفيذية ، وتعيين المندوب السامي الفرنسي ، قرار الجنرال **ديغول** إجراء عملية الاستفتاء بفرنسا في **08 أفريل 1962** م حول سياسته بالجزائر وكان هذا الاستفتاء لصالحه حيث تحصل على نسبة عالية

90.70 % [3].

[1] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 90-91 .

[2] : عمار قليل : المصدر السابق ، ص 298 .

[3] :عمار ملاح : المرجع السابق، ص91.

حدد الجزء الرابع من اتفاقيات إيفيان كيفية تكوين قوة محلية للأمن خلال الفترة الانتقالية ، حيث تكون القوة تحت سلطة الهيئة التنفيذية المؤقتة وتتألف من 60000 رجل ، وعددها الأول 40000 رجل مصنفة على صنفين :

الأول : رجال الدرك والمجموعات الأمنية المتنقلة ، **الثاني** : المطلوبون للخدمة العسكرية من الشباب الجزائري [1] .

وبعد الإعلان عن إيقاف القتال تمركزت قوات العدو في أماكنها عبر الوطن ، كما بقيت متمركزة على الحدود الى غاية إعلان نتائج الاستفتاء [2] .

وعلى إثر تعيين اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار ومقرها في **بومرداس** ، شرع في تنصيب اللجان الولائية والمتكونة من عضوين من ضباط جيش التحرير الوطني وعضوين من الجيش الفرنسي ، ونظرا لاتساع رقعة الولايات ، فقد جرى إحداث لجان على مستوى الدوائر [3]،والجهات لتسهيل مهمة مراقبة الوضع ومنع حدوث احتكاكات بين المجاهدين والجيش الفرنسي ، ولقد كانت هذه اللجان مطالبة بعقد اجتماعات دورية وكتابة تقارير عن الحالة الأمنية في مناطقها ورفعها للجنة الولائية التي تقوم بدورها برفعها للجنة المسؤولة على مستوى التراب الوطني في **بومرداس** [4] .

وقد راعت قيادات جيش التحرير الوطني عدة مقاييس يجب توفرها في الضباط الجزائريين الذين أوكلت لهم مهمة المشاركة في اللجان المختلطة ، والذين عرفوا باسم ضباط الاتصال وأول هذه المقاييس هي اتقان اللغة الفرنسية جيدا ، بحيث يستطيع الضباط مناقشة كل صغيرة وكبيرة مع الفرنسيين دونما حرج أو التباس ، وثاني هذه المقاييس هو الذكاء والحذر من مناورات العدو .

---

[1] : عمار قليل : المصدر السابق ، ص 301 .

[2] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 97 .

[3] : عمار قليل : المصدر السابق ، ص 302 .

[4] : المصدر نفسه، ص 304 .

وقد كانت التعليمات واضحة بالنسبة للضباط الجزائريين وتتلخص في عدم إعطاء الفرصة للفرنسيين ليفتعلوا مواقف تؤدي إلى التأزم ، وبالتالي إفشال وقف إطلاق النار ، فقد واجه الضباط عدة صعاب منها نقص وسائل الاتصال لديها ، والتي تتيح لهم التنقل بسرعة الى الأماكن التي تنشب فيها الاحتكاكات بين الجيش الفرنسي والمجاهدين ، علاوة على نقص الخبرة في هذا الميدان مقارنة مع الضباط الفرنسيين .

وقد كان ضباط الاتصال الجزائريين يتحركون في إطار أداء مهامهم بتصاريح من قيادة الجيش الفرنسي للمنطقة [1] ،التي كانت تقوم بعمليات القتل والإرهاب والنسف والتدمير ، بقصد تفجير الأوضاع ، ونسف مخطط وقف إطلاق النار ، وقد كان للحكمة والاتزان والتعقل وضبط النفس التي تحلى بها الجزائريون دورا في إفشال هذه المخططات ، وتقوية الفرصة على مدبريها [2].

بعد الإعلان عن توقيف القتال انفجر الشعب تلقائيا معبرا عن فرحته بهذا اليوم التاريخي ، حيث نظم جيش التحرير الوطني احتفالا خاصا بهذه المناسبة فقد أصبحت تحركات ومهام جيش التحرير الوطني علانية أمام الملأ بعدما كانت سرية مع الحيطة والحذر تجري في مواقع خاصة ابتداء من يوم **19 مارس 1962** .[3] ، حيث مكث المجاهدون في أماكنهم بالجبال حاملين سلاحهم تحسبا لأي طارئ قد يقع في أي لحظة .

وفي هذه الأثناء وجهت الجبهة نداء إلى جميع السكان الموجودين بالمحتشدات للعودة الى أماكن سكناهم القديمة بالقرى والمداشر والمشاتي ، رغم أن جميع هذه الأماكن كانت مهدمة ومدمرة من طرف العدو الذي كان يعتبرها ، أماكن محرمة ، حيث بلغ عدد هذه القرى المهدمة ما يزيد عن ثمانية آلاف قرية .

---

[1] :عمار قليل : المصدر السابق ، ص 306 .

[2] : المصدر نفسه ، ص 307 .

[3] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 92 .

ومن لطف الله بهذا الشعب أن وقف إطلاق النار ، وتوقف العمليات الحربية قد بدأ مع فصل الربيع الذي يعقبه فصل الصيف والخريف وهي فترة كافية بالنسبة للسكان لإعادة ترميم بيوتهم [1] ،ومن المهام التي تولاها جيش جبهة التحرير الوطني بعد إيقاف القتال إلى غاية يوم الاستفتاء ما يلي :

1- تنصيب قيادات جيش التحرير الوطني في مقراتها علانية ، لتتولى كل قيادة القيام بمهامها تطبيقا للتعليمات التي تتلقاها في ميدان التنظيم والتسيير والتنسيق .

2- شرعت القيادات في تنظيم صفوفها بالمجاهدين الذين أطلق سراحهم من السجون والمحتشدات والفدائيين والمسبلين والذين رجعوا من الحدود [2] .

3- تنظيم الاحتفالات الشعبية التي شاركت فيها وحدات من جيش جبهة التحرير الوطني عبر القرى والأرياف ، بناء على توجيهات وتعليمات قيادات الولايات .

4- قام جيش جبهة التحرير الوطني بتنصيب اللجان الشعبية على مستوى البلديات المكونة من أعضاء التحرير الوطني والمناضلين والمسبلين والمواطنين ذوي السيرة الحسنة لتباشر هذه اللجان أعمالها الإدارية والاجتماعية .

5- وقد اهتم جيش التحرير الوطني إبان الثورة بالتعليم القرآني وتعمير المساجد بالأئمة وبالقادرين على تلقين ما أمكن من المعارف العلمية لمحاربة الجهل تحت إشراف مسؤولي القضاء وبعد إيقاف القتال استمرت العملية بكيفية أوسع وأدق ، بالإضافة إلى تحسين المستوى التعليمي

6- اهتم جيش التحرير الوطني بمحاربة الآفات الاجتماعية والبدع والتوعية الدينية ، وتنظيم المؤسسات الصحية ، المستشفيات والمستوصفات وتعيين الأطباء والممرضين الذين كانوا في صفوف الثورة في هذه المستشفيات [3] .

---

[1] : عمار قليل : المصدر السابق ، ص 307 .

[2] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 93 .

[3] : المرجع نفسه ، ص 96 .

وقد تولى جيش التحرير الوطني أيضا مهمة التنظيم الإداري مع الهيئة التنفيذية ومراقبة الأمن العام وحسن سيره واستتابه أثناء فترة إيقاف القتال ، وقد كان عليه بعد كل هذا أن يعد العدة لمواجهة المرحلة الحاسمة التي ستتوج الكفاح المسلح ، وهي عملية الاستفتاء وهي العملية التي لجأ إليها الجنرال " **ديغول** " لتغطية عار الهزيمة الحربية في الجزائر عن طريق الاستفتاء الشعبي لتقرير المصير .

ولقد أدرك جيش التحرير الوطني أن هذه العملية التاريخية السامية هي أصعب وأدق من المعارك الحربية التي خاضها ، وعليه استعد لها بحزم و عزم ، ماديا وبشريا وإعلاميا ، ولتهيئة الرأي العام جندت جبهة التحرير الوطني إطارات سياسية من عسكريين ومدنيين ، وبعد لقاءات تكوينية وإعداد برنامج إعلامي ، ودعائي ، وزعت الإطارات حسب برنامج كل ولاية لتجنيد الشعب لإنجاح عملية الاستفتاء .

أما من الناحية المادية فقد جند جيش التحرير الوطني اللجان الشعبية في كل بلدية للتحضير المادي وقد قامت بما يلي :

1- إحصاء السكان وإعداد القوائم الانتخابية وتحضير البطاقات وتوزيعها .
2- تحضير الصناديق وتعيين أعضاء المكاتب وتحديد المقرات التي ستجرى فيها عملية الاستفتاء وكل ما يتعلق بهذه العملية .
3- طبع الملصقات والمناشير وتوزيعها على أوسع نطاق[1] .
4- تحضير وسائل النقل والتنقل بالاستعانة بوسائل المواطنين المجندين لهذه العملية .
5- عقد مهرجانات وتجمعات عبر المدن والأحياء والقرى والأرياف تحت إشراف المسؤولين السياسيين وبمشاركة الإطارات المختلفة للتوعية والتجنيد وإذكاء الحس الوطني .
6- طبع صيغة الاستفتاء بالعربية والفرنسية [2] .

---

[1] : عمار ملاح :المرجع السابق ، ص 97 .

[2] : المرجع نفسه ، ص 98 .

الصيغة العربية : " **هل ترغبون أن تصبح الجزائر مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962 " .**[1]

7- عينت الهيئة التنفيذية اللجنة المكلفة بمتابعة عملية الاستفتاء عبر الوطن والمكونة من ابن **أعجيلة عياش ، والحاج سعيد الشريف ، وميسوم أصبيح .**

[1] : عمار قليل : المصدر السابق ، ص 309 .

2- إجراء الاستفتاء ونتائجه:

حدد المجلس التنفيذي برئاسة السيد عبد الرحمان فارس وعضوية عناصر جبهة التحرير الوطني ، تاريخ الاستفتاء بيوم **01 جويلية 1962** ، وقامت الإدارة الجزائرية بتحفيز كل الوسائل المادية لإجرائه بصورة جدية ، وكانت جبهة التحرير الوطني وجيشها ، على اطلاع كامل مما يجري في البلاد ، فجندت الجماهير ووزعت عناصرها على مراكز كل الاقتراع لضمان نجاح القيام بهذا الواجب الشكلي والبسيط والضروري في الوقت نفسه لاعتراف فرنسا علانيا باستقلال الجزائر ، كما اعترفت بأسس الاستقلال في اتفاقيات إيفيان[1] .

وما أن حل اليوم الموعود للاستفتاء في الفاتح من جويلية 1962 م حتى كانت جميع الأجواء مهيأة للحدث العظيم ، وقد فاق إقبال الشعب على الاستفتاء جميع التوقعات ، بحيث كان إقبالا كبيرا لم م يتخلف عنه أحد حتى المعطوبين والنساء [2] .

ولقد كان العمل جادا والتجنيد كاملا ، والتصويت جماعيا وفي جو من الفرح والابتهاج ، وكان موقف الشعب مشرفا بحيث كان الإقبال على صناديق الاقتراع متجاوبا تماما مع طموحات جبهة التحرير الوطني وجيشها المقدام ، ولم يتخلف عن القيام بالواجب الوطني إلا عدد قليل في هذا اليوم المشهود قولا وفعلا .

ولم تشهد بلادنا لا من قبل ولا من بعد مشاركة انتخابية مثل ما شاهدته يوم الفاتح من **جويلية 1962 م**[3] .

---

[1] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 35 .

[2] : عمار قليل : المصدر السابق ، ص 312 .

[3] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 37 .

وقد شارك الأوروبيون في استفتاء رغم كونهم أقلية في كثير من الولايات ، صوتوا بنعم للاستقلال لعلهم أن أصواتهم لن يكون لها تأثير كبير في حالة التصويت بلا ولذلك أرادوا مسايرة الأمور حتى لا يقفوا في الجهة المعارضة لغالبية الشعب ، بعد أن بدأت ملامح الجزائر المستقلة تظهر للوجود [1] .

ولقد كان التصويت على استفتاء تقرير مصير الشعب الجزائري على الشكل التالي :

- نعم للاستقلال
- لا للاستقلال

وقد أسفر هذا الاستفتاء على النتائج التالية :

- المسجلون : 6.549.736
- المنتخبون : 6.017.680
- الأصوات المعبر عنها : 5.992.115
- المصوتون بنعم : 5.975.581
- المصوتون بلا : 16.534 [2]
- الأصوات الملغاة : 25.565 [3]

حيث كانت عملية إفراز الأصوات في **02 جويلية 1962** م ، وكان عدد المصوتون بنعم للاستقلال أكثر من **99 %**.

وإن هذه النتيجة إن دلت على شيء فإنما تدل على نضوج الشعب الجزائري وعلى وفائه بتضحيات أبنائه وعلى التزامه بمواثيق جبهة التحرير الوطني ، وإخلاصه لدماء شهدائه ، وتكذيبا لادعاءات العدو القائلة دوما والمنكرة لحق الشعب الجزائري في الحياة

---

[1] : عمار قنيز : المصدر السابق ، ص 312 .

[2] : إدريس خضير : المرجع السابق ، ص 406 .

[3] : المرجع نفسه ، ص407. .

الحرة الكريمة ، حتى افتكها ببذل الغالي والنفيس ، وأرغم العدو على قبول هدفه من ثورته المجيدة الكريمة [1].

لم تقدم فرنسا حتى مجرد حالة طعن واحدة في مجمل الدوائر والولايات الجزائرية التي جرت فيها عمليات التصويت ، وهذا الشيء لا يحدث حتى في الدول المستقلة ذات السيادة ، إذ كثيرا ما يقدم أحد المتنافسين طعنا في صحة الانتخابات في دائرة ما من دوائر الوطن ، ولكن شيء كهذا لم يحدث على الإطلاق في الجزائر خلال استفتاء **01 جويلية 1962 م** [2].

ولم تحاول القوات الفرنسية التدخل أو التأثير على سير عملية الاستفتاء بأي وسيلة كانت رغم علمها ورؤيتها للمجاهدين ، وهم يشرفون إشرافا فعليا على عملية الاستفتاء .

وإن المتتبع لهذا الموقف الفرنسي من عملية الاستفتاء ، لا يجد الصعوبة في الخروج بنتيجة واحدة مفادها أن فرنسا لم تكن تهدف من وراء هذا الاستفتاء سوى حفظ ماء الوجه ، والمحافظة على الكبرياء الذي جعلها ترفض الاعتراف باستقلال الجزائر ، في معاهدة إيفيان وإصرارها على عملية الاستفتاء ، رغم علمها بنتائجها المسبق ، لأن الثورة الجزائرية كانت ثورة شعبية ، وبالتالي فهي استفتاء شعبي يعلن عن الرغبة في الاستقلال ، لكن فرنسا المتمسكة بالشكليات الى أبعد الحدود لم ترد أن تعترف بأنها قد هزمت أمام إرادة شعب يريد الحرية والاستقلال ، وأصرت حتى النهاية على إجراء الاستفتاء في الجزائر ، وكأنها قطعة من فرنسا تريد الانفصال ، وأن موافقتها على هذا الانفصال هي نتيجة ديمقراطيتها وإيمانها بحق احترام هذا الشعب في تقرير مصيره [3].

---

[1] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 37 .

[2] : عمار قليل : المصدر السابق ، ص 313 .

[3] : المصدر نفسه ، ص 313 .

لذلك جاءت موافقتها السريعة وإعلانها الاعتراف باستقلال الجزائر رغم أن الوقت لم يكن كافيا فعلا ، لفرز مجمل الأصوات التي شاركت في عملية الاستفتاء على تقرير المصير ، وبذلك حافظت فرنسا على هيبتها ، وأظهرت للعالم أنها بلد ديمقراطي ، وهذا ما كانت تريده .

ولكن الأمر بالنسبة للجزائريين مختلفا تماما ، فكل جزائري وجزائرية يعرف أن الاستقلال قد أنتزع بالدم والدموع ، وهذه الإحصائية الصغيرة تبين للعالم أجمع أن الاستقلال لم يكن هدية من فرنسا الديمقراطية ، فالثورة دامت سبع سنوات وأربعة أشهر و تسعة عشر يوما ، وفي هذه الفترة استشهد مليون ونصف مليون شهيد (**1.500.000**) ، وتشمل **2701** يوما ، ولو قسمنا عدد الشهداء على عدد الأيام لوجدنا أن كل يوم من أيام الثورة قد سقط فيه **701** شهيد في اليوم ، ولو قسمنا عدد الشهداء على مساحة الجزائر **2.341.741** كيلومتر مربع ، لوجدنا أن هناك شهيدا سقط في كل كيلومتر مربع ونصف من الأرض الجزائرية [1] .

وقد أجري الاستفتاء في خمسة عشر ولاية وهي :

الجزائر ، باتنة ، عنابة ، قسنطينة ، المدية ، مستغانم ، الواحات ، وهران ، الأصنام ، سعيدة ، الساورة ، سطيف ، تيارت ، تيزي وزو ، تلمسان . [2]

أما بالنسبة للذي أعلن نتيجة الاستفتاء فقد كان السيد **قدور صاور** ، وهو الناطق الرسمي للهيئة التنفيذية بمقر **روشي أنوار** [3] .

---

[1] : عمار قليل : المصدر السابق ، ص 314 .

[2] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 98 .

[3] : المرجع نفسه، ص 99 .

وهكذا وبعد هذا الاستفتاء المصيري استطاعت الجزائر وشعبها الحصول على أسمى طموحاتها وهو إرجاع السيادة الوطنية أي الاستقلال ، الذي لم يكن من عدم بل من تضحيات مادية وبشرية ومعنوية كان ضحيتها الجزائريون .

ان الضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير وتنظيم السلطة العمومية بالجزائر اثناء الفترة الانتقالية قد حددت باتفاق مشترك ونظرا الى ان تكوين دولة مستقلة وذات سيادة على اثر تقرير المصير يتلاءم مع الواقع الجزائري ونظرا الى ان التعاون بين فرنسا والجزائر يتجاوب في هذه الحال مع مصالح القطرين فان الحكومة الفرنسية تعتبر بالاشتراك مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ان حل استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحل الذي ينسجم مع هذا الوضع

ان الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتفقتا تبعا لذلك على تحديد هذا الحل في التصريحات التي ستعرض على موافقة الناخبين اثناء اقتراع تقرير المصير.

تنظيم السلطات العمومية اثناء الفترة وضمانات تقرير المصير :

1 ـ ستسمح الاستشارة حول تقرير المصير للناخبين بان يعلنوا هل انهم يريدون ان تكون الجزائر مستقلة وفي هذا الحال هل يريدون ان تتعاون فرنسا والجزائر في ظروف تضبطها التصريحات الحالية .

2 ـ تجرى هذه الاستشارة بعموم التراب الجزائري اي في المقاطعات الخمس عشرة التالية ـ العاصمة الجزائرية ـ باتنة ـ عنابة ـ قسنطينة ـ المدية ـ مستغانم ـ الواحات ـ وهران ـ الاصنام ـ سعيدة ساورة ـ سطيف ـ تيارت ـ تيزي وزو ـ تلمسان ـ

3 ـ تكون حرية الاستشارة وصدقها مضمونين وفقا للقانون الذي يضبط ظروف استشارة تقرير المصير.

4 ـ يكون تنظيم السلطات العمومية حتى انجاز تقرير المصير مقاما ووفقا للقانون المرفق للتصريح الحالي تحدث سلطة تنفيذية مؤقتة ومحكمة للنظام العمومي ويمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر مندوب سام وتنتصب هذه

المؤسسات وخاصة السلطة التنفيذية المؤقتة فور دخول وقف اطلاق النار حيز التنفيذ.

5- يكون المندوب السامي الممثل لسلط الجمهورية الفرنسية سيما في ميدان الدفاع والامن وحفظ النظام بوصفه صاحب الكلمة عند الضرورة القصوى - اي عندما تطلب منه ذلك الهيئة التنفيذية -

6- تكلف السلطة التنفيذية المؤقتة خاصة :

- بالتصرف في الشؤون العامة التي تهم الجزائر وتسهر على تسيير ادارة الجزائر وترجع لها مهمة ادخال الجزائريين الى الوظيفة في مختلف فروع هذه الادارة.

- وبحفظ الامن العام وتكون لها لهذه الغاية مصالح شرطة وقوة امن توضع تحت تصرفها.

- وباعداد تقرير المصير وتنفيذه.

7- تتألف محكمة النظام العام من عدد متساو من حكام أوروبيين وحكام مسلمين.

8- تعاد في اقرب الاجال ممارسة الحريات الفردية والحريات العامة بصفة مطلقة.

9- تعتبر جبهة التحرير الوطني تشكيلة سياسية ذات طابع شرعي.

10- يفرج عن المعتقلين سواء بفرنسا او بالجزائر في اجل اقصاه عشرون يوما ابتداء من وقف اطلاق النار.

11- يعلن فورا عن العفو ويفرج عن الاشخاص المعتقلين.

12- الاشخاص اللاجئون بالخارج يمكنهم ان يعودوا الى الجزائر وستتولى لجان تنتصب في المغرب وتونس تسهيل هذه العودة للأشخاص الذين وقع جمعهم، يمكنهم ان يعودوا الى مكان سكناهم الاعتيادي.

السلطة التنفيذية المؤقتة تتخذ التدابير الاجتماعية والاقتصادية وغيرها الرامية الى ضمان عودة هؤلاء السكان الى الحياة العادية .

13 ـ الاقتراع على تقرير المصير يجرى في اجل ادناه ثلاثة اشهر واقصاه ستة اشهر وسيضبط التاريخ باقتراح من السلطة التّنفيذية المؤقتة في بحر الشهرين الموالين لانتصابها .

الاستقلال و التعاون :

اذا وقع اختيار حل الاستقلال والتعاون فان فحوى التصريحات التالية يكون ملزما للدولة الجزائرية .

استقلال الجزائر :

ـ الدولة الجزائرية تمارس سيادتها المطلقة والتامة في الداخل والخارج .

وتمارس هذه السيادة في كل الميادين سيما في الدفاع الوطني والشؤون الخارجية .

تتخذ الدولة الجزائرية لنفسها بكامل الحرية مؤسساتها الخاصة بها وتختار النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه الاكثر ملاءمة لمصالحها وفي الميدان الدولي تختار وتنفذ بكامل السيادة السياسية التي تختارها .

تصادق الدولة الجزائرية بدون تحفظ على التصريح العالمي لحقوق الانسان وتقيم مؤسساتها على مبادىء ديمقراطية وعلى التساوي في الحقوق السياسية بين كل المواطنين دون ميز في الجنس او الاصل او الدين وتطبق خاصة الضمانات المعترف بها للمواطنين من ذوي الحالة المدنية الفرنسية .

1ـ حقوق الاشخاص وحرياتهم وضماناتها .

2 ـ تراتيب مشتركة لا يمكن ان يستهدف اي شخص لتدابير الشرطة او العدالة او عقوبات زجرية او اي تمييز مهما كان بسبب افكار عبر عنها بمناسبة

الحوادث التي جرت بالجزائر او اعمال ارتكبها بمناسبة هذه الحوادث نفسها قبل يوم الاعلان عن وقف القتال .

لا يسكن لاي جزائري ان يجبر على مبارحة التراب الجزائري او ان يمنع من الخروج منه .

احكام تخص المواطنين الفرنسيين ذوي النظام المدني من الحق العام :

1 ـ نظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين ذوي النظام المدني للحق العام في نطاق التشريع الجزائري الخاص بالجنسية الجزائرية حسب ـ طوال مدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ تقرير المصير يستطيع المواطنون الفرنسيون ذوو النظام المدني للحق العام المبادىء التالية :

ـ إذا كانوا مولودين بالجزائر ومقيمين بها منذ عشر سنوات إقامة عادية منتظمة حتى يوم تقرير المصير .

ـ واذا كانوا مقيمين بالجزائر منذ عشر سنوات اقامة عادية منتظمة حتى يوم تقرير المصير وكان احد والديهم مولودا بالجزائر ومتمتعا او في استطاعته التمتع بالشروط المطلوبة لممارسة حقوق المواطنة .

ـ او كانوا مقيمين بالجزائر منذ عشرين سنة اقامة عادية ومنتظمة حتى يوم تقرير المصير.

يستطيع هؤلاء التمتع بالحق الكامل في حقوق المواطنة الجزائرية ويعتبرون بذلك رعايا فرنسيين ممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية .

وان التابعين الفرنسيين الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية لا يمكنهم في الوقت نفسه ممارسة حقوق المواطنة الفرنسية .

وبانتهاء اجل السنوات الثلاث المشار إليه يحصلون على الجنسية الجزائرية بواسطة مطلب تسجيل او مطلب تأكيد لتسجيلهم في القائمات الانتخابية ، وفي حالة عدم تقديمهم هذا المطلب يقبل تمتعهم باتفاقية الأستيطان .

2 ـ حفظا وضمانا لحماية الاشخاص والاملاك والمشاركة النظامية في حياة الجزائر خلال السنوات الثلاث بالنسبة للتابعين الفرنسيين الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية وبالنسبة للجزائريين ذوي النظام المدني الفرنسي بعد انقضاء هذا الاجل تقررت التدابير التالية :

ـ تتاح لهم مساهمة عادلة وحقيقية في الشؤون العامة فيكون تمثيلهم في المجالس مناسبا لقيمتهم العددية الفعلية وتضمن لهم مشاركة عادلة في مختلف فروع الوظيفة العمومية . وتضبط مساهمتهم في الحياة البلدية بمدينتي الجزائر ووهران في احكام خاصة . وتحترم حقوق ملكيتهم فلا تتخذ اي اجراءات انتزاع ملكية ضدهم بدون تقديم التعويض العادل الذي يتم تحديده مسبقا .

ـ يتلقون الضمانات الملائمة لميزانيتهم الثقافية واللغوية والدينية ويحافظون على نظام حالتهم الشخصية الذي يحترم وينفذ من قبل المجالس العدلية الجزائرية المشتملة على قضاة منتسبين لنفس النظام . ويستعملون اللغة الفرنسية داخل المجالس وفي علاقتهم مع السلطات العمومية وستساهم جمعية صيانة حقوقهم في حماية هذه الحقوق المضمونة لهم وستقوم محكمة الضمانات وهي مؤسسة من مشمولات القانون الجزائري الداخلي بالسهر على احترام هذه الحقوق .

العلاقات بين فرنسا والجزائر :

العلاقات بين البلدين تقوم على الاحترام المتبادل لاستقلالهما وعلى تبادل المصالح والمزايا بين الجانبين فالجزائر تضمن مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة فيما يتعلق بالشخصيات المادية والمعنوية حسب الشروط المحددة في هذه البيانات وفي مقابل هذا تمنح فرنسا للجزائر اعانتها الفنية والثقافية وتقدم اعانة مالية ممتازة لفائدة تطورها الاقتصادي والاجتماعي .

1 ـ الاعانة الفرنسية محددة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وسيحدد مبلغها حسب ظروف وحسب مستوى يماثل مستوى المشاريع الجارية .

وسيحدد البلدان في نطاق احترام الاستقلال التجاري والجمركي للجزائر مختلف الميادين التي تتمتع فيها المبادلات التجارية بنظام امتيازي .

وستكون الجزائر داخلة في منطقة الفرنك وستكون لها عملتها الخاصة وخزينة العملة الصعبة الخاصة بها وستكون بين الجزائر وفرنسا حرية تحويل الاموال حسب شروط تتلاءم مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

2 ـ في مقاطعتي الواحات والصاورا يتم استثمار ثروات ما تحت الارض حسب المبادىء التالية :

1 ـ التعاون الفرنسي الجزائري يضمن جهاز فني للتعاون الصحراوي هذا الجهاز يمثل فيه الجانبان بنسبة متساوية، ودور هذا الجهاز على الاخص هو تطوير الشبكات اللازمة لاستثمار ما تحت الارض وابداء رأيه في مشاريع القوانين والتنظيمات ذات الصبغة الخاصة المنجمية ودراسة المطالب المتعلقة باعطاء رخصة تنقيب لكن الدولة الجزائرية هي التي تمنح رخص التنقيب وهي التي تملي وتحدد التشريع المنجمي في نطاق السيادة الكاملة . .

2 ـ المصالح الفرنسية ، تكون مضمونة على الاخص بواسطة :

1 ـ ممارسة الحقوق المتعلقة بالرخص المنجمية التي منحتها فرنسا حسب قوانين التشريع البترولي الصحراوي كما يوجد حاليا . ,

ـ في حالة ما اذا كانت العروض متساوية ستعطى الاولوية للشركات الفرنسية فيما يتعلق باعطاء الرخص الجديدة حسب الاجراءات التي ينص عليها التشريع المنجمي الجزائري .

ـ الدفع يقع بالفرنك الفرنسي فيما يخص الوقود الصحراوي المعين لسد حاجات الاستهلاك الداخلي الفرنسي والبلدان الاخرى التي تنتمي لمنطقة الفرنك .

3- إعلان الاستقلال :

بعد النتائج المذهلة التي أفرزها استفتاء **01 جويلية 1962** م ، بعث الرئيس **شارل ديغول** رسالة الى السيد **عبد الرحمان فارس** رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي كان مقرها **بروشي نوار** تحتمل الاعتراف باستقلال الجزائر [1] .

وهذا نصها : " **إن فرنسا نظرا لنتائج استفتاء تقرير المصير المؤرخ في 01 جويلية 1962 م ، وبسريان تصريحات 19 مارس 1962 م ، قد إعترفت باستقلال الجزائر ، نتيجة لذلك فإن الصلاحيات المتعلقة بالسيادة على إقليم المقاطعات الفرنسية ، السابقة بالجزائر واعتبارا من اليوم ، فقد حولت الى السلطة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية** "[2] .

وبهذا فقد اعترفت الحكومة الفرنسية بصفة رسمية عن استقلال الجزائر في **03 جويلية 1962** م ، وقامت بتعيين **جان مرسل جينيني** " jean-Marcel Jeanneney " كأول سفير لها بالجزائر [3] ، أما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فقد أعلنت عن الاستقلال رسميا في يوم **05 جويلية 1962** م ، وهو الذكرى المشؤومة ، ليوم **05 جويلية 1830** م يوم احتلال فرنسا الاستعمارية لمدينة الجزائر . ومحى الله بذلك ظلمات استعمار

---

[1] : عمار عمورة : المرجع السابق ، ص 347 .

[2] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 99 .

[3] : عبد المجيد عمراني : جون بول سارتر والثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 99.

فكانت فرحة الشعب الجزائري عظيمة لا يضاهيها إلا انتصاره [1] ، يوم 132 سنة بأنوار الاستقلال الساطعة وشمس الحرية الحمراء [2] .

وانتصرت بذلك الجزائر وافتكت حريتها واستعادت سيادتها بعد هذا الكفاح الطويل ، وبهذه التضحيات الغالية والجسيمة صار أملا كان يراود النفوس بالأمس حقيقة ، وأصبح ما كان خيالا يداعب أفكار الشعب واقعا مجسما ، وارتفع العلم الجزائري يوم **05 جويلية 1962 م** في مختلف أنحاء الوطن يعلن انتهاء الظلم والاستعمار وبداية الحرية والاستقلال ، بعد قرن وثلث القرن من الاحتلال [3] .

وفي هذا الجو المفعم بالإحساس الغامر بالسعادة والحماس الممزوج بالأمل قام الشعب الجزائري بالاحتفالات ونور الحرية ينبثق من وجود أفراده وشعاع الايمان ينبعث من القلوب الطاهرة والمواطنون يهتفون بالحرية والاستقلال رافعين راية الجزائر ، ويعلنون نهاية استعمار ، والكل يردد قول الرسول صلى الله عليه وسلم : " **وجعلنا من الجهاد الأصغر الجهاد الأكبر** " [4] .

بعد الإعلان عن الاستقلال أمرت قيادة الأركان العامة المتمركزة بغار الدماء على الحدود التونسية المتكونة من العقيد **بومدين** ، والرائدين **قائد أحمد** ، **وعلي منجلي** ، وحدات جيش التحرير الوطني متمركزة على طول الخطوط التونسية والمغربية وعددهم 25000 مجاهد للتحرك والدخول إلى الجزائر مع قيادتها المتكونة كما يلي :

1- قيادة الشمال الشرقية بقيادة : **بن سالم عبد الرحمان** ، **وعبد الغني** ، **والشادلي بن جديد** ، **وعبد القادر شابو** في اتجاه سوق ، عنابة الولاية الثانية .

---

[1] : ادريس خضير : المرجع السابق ، ص 407 .

[2] : أحمد توفيق المدني : المصدر السابق ، ص 558 .

[3] : محمد الصالح الصديق : أيام خالدة في حياة الجزائر ، موقع للنشر ، الجزائر ، 2009 ، ص 297

[4] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 100 .

2- قيادة الجنوب الشرقية بقيادة : **الصالح السوفي** ، **السعيد أعبيد** ، **محمد علاق** ، في اتجاه تبسة الولاية الأولى ، أما **أجغابة محمد** ، **ومحمد غنتار** عن طريق نقطة واد سوف الولاية السادسة .

3- دخلت الجزائر قيادة الولاية الخامسة المتكونة من العقيد **عثمان** ، والرواد **مختار** ، **وبوعزيم** ، **وعقان** .

4- توجيهات قيادة الحدود الغربية المتكونة من الرائد : **رشيد المستغانمي واليكاي أحمد** وغيرهما مع الوحدات إلى تلمسان ووهران وبلعباس وسعيدة .[1]

5- أما الجبهة الجنوبية فقد دخلت قيادتها المتكونة من الرواد : **عبد الله بولهويشات** ، **وأدرية أحمد ومساعدية محمد الشريف** ، التي كونت الجهة الجنوبية بمالي والنيجر تحت قيادة **بوتفليقة عبد العزيز** ، فتوجه عبد بولهويشات ، وأدرية أحمد الى تمنراست ومساعدية محمد الشريف الى أدرار ومعه جماعة من المجاهدين .

ثم تلتها عملية دخول أعضاء قيادة الأركان العامة ، فتوجه الرائد **سليمان قائد أحمد** إلى الولاية لرابعة ثم الولاية الثانية أما العقيد **بومدين** فقد دخل على تبسة ثم باتنة ، حيث استقبلته قيادة الولاية الأولى العقيد **أزبيري الطاهر** ، والرواد **محمد الصالح يحياوي وعمار ملاح** ، **محفوظ اسماعيل** ، وألقى أول خطاب له داخل الجزائر بباتنة ، أمام المجاهدين والشعب ، في المسرح البلدي ثم انتقل الى مدينة سطيف حيث ألقى خطابا أيضا أمام المجاهدين والشعب بحضور العقيد **أزبيري** [2]

كما شرع اللاجئون كذلك في العودة إلى أرض الوطن من المغرب وتونس [3] ، وقد كان عددهم تقريبا نصف مليون نسمة ، اتخذ جيش التحرير الوطني ، والصليب الأحمر الدولي بمشاركة الصليب الأحمر الجزائري عدة تدابير لإرجاعهم من بينها :

---

[1] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 100 .

[2] : المرجع نفسه ، ص 101 .

[3] : إدريس خضير : المرجع السابق ، ص 407 .

- تكوين لجان مكلفة بمراقبة الحالة المدنية للاجئين في كل مركز من مراكز المرور .
- تكوين لجان من الأطباء جزائريين الذين يعملون في صفوف الثورة للفحص الطبي .
- تعيين بيطريين للكشف عن وضعية الحيوانات من غنم وبقر وبغال وغيرها .....
- إعداد 10000 خيمة توزع على مراكز الحدود .
- تحضير كمية من المؤونة تكفي لمدة شهر توضع تحت تصرف اللاجئين .
- تحضير صهاريج المياه الصالحة للشرب تحملها شاحنات النقل .
- تحضير 220 ألف غطاء .
- الترحيل من نقاط التجمع يكون بواسطة السيارات والشاحنات والقطارات .
- أماكن المرور بالنسبة للجهة الشرقية هي : القالة ، سوق أهراس ، تبسة ، وهي الأماكن الرئيسية ، وهناك أماكن أخرى هي : لاكروا بابوش ، غار الدماء ، ساقية سيدي يوسف ، تالة ، حيدرة ، بير العاتر ، لكويف .
- أماكن المرور بالنسبة للجهة الغربية هي : مغنية ، برقنت ، تلمسان ، سبدو ، لعريشة ، فيقيق ، بني ونيف ، جاطو ، أحفيرة ، الرظا ، بشار ، طريق السكة الحديدة التي تربط "زوج فاقو" [1] .

[1] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 105 .

وقد حددت الهيئة التنفيذية المطارات والموانئ التي تستقبل الإعانات التي الصليب الأحمر الدولي لهذه العملية وهي بالنسبة للمطارات : مطار الجزائر ، والمطار العسكري بتبسة وسوق أهراس ، ولإنجاز عملية الترحيل أعد لها مليارات من الفرنكات آنذاك .

أما في الجزائر فقد قامت قيادة النواحي والمناطق بتكوين لجان الاستقبال ومراكز الإيواء والإطعام ووسائل النقل والمساعدات المختلفة في حلهم وترحالهم وقد نزح الأغالبية من الريف إلى المدينة بحثا عن السكن والعمل والتعليم [1] .

وإثر عودة اللاجئين إلى أرض الوطن قام المستعمرون بالخروج من الجزائر فارين من الأعمال الإجرامية التي ارتكبوها في حق الشعب الجزائري [2] ففي اتفاقيات إيفيان منحت امتيازات للجالية الفرنسية التي تريد الإقامة في الجزائر خاصة فيما يتعلق بحماية ممتلكاتهم وأموالهم ووظائفهم ، لكن بعد الاستفتاء وإعلان الاستقلال ، تضاعفت الجموع المهاجرة المتكونة من الأوروبيون واليهود بقوة نتيجة الضغط النفسي الذي كانت تعاني منه هذه الجالية لعدم هضمها فكرة استقلال الجزائر كذلك الأسباب التالية :

- تخوفهم الوهمي من الانتقام لمشاركة غالبيتهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجرائم أثناء الثورة .
- مشاركتهم ومساعدتهم لليد الحمراء من ناحية اختطاف وتعذيب وقتل الجزائريين
- نهب أملاك الجزائريين إضراب الثمانية أيام [3].
- تحطيم وتخريب دكاكين وأماكن الجزائريين أثناء المظاهرات المختلفة مع القوات الفرنسية في **13 ماي 1958** ، و **10 ديسمبر 1962** .
- هلعهم من انتقام الجزائريين منهم بسبب أعمال منظمة الجيش السري وهم منها .

---

[1] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص104 105 .

[2] : إدريس خضير : المرجع السابق ، ص 107 .

[3] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 102.

لهذا اندفع هؤلاء النازحون إلى الموانئ الجزائرية (الجزائر ، وهران ، سكيكدة ، عنابة) ، والمطارات حيث جندت الحكومة الفرنسية عددا هائلا من البواخر والطائرات لنقلهم وهم يجرون معهم حقائب بحلق مفقودة باتجاه مجهول حاملين أموالهم من البنوك والبريد تاركين منازلهم وهم منهكوا القوى ، وفي يأس قاتل [1] . وقد قام معظمهم بتخريب المؤسسات الاجتماعية والإدارية والمساكن ، وأتلفوا الثروات الطبيعية حيث لا يستغلها الجزائريون [2] .

أما بالنسبة للقوات الفرنسية فبعد إعلان الاستقلال بدأت الوحدات العسكرية في التحرك للتمركز في أماكن معينة درست وحددت أثناء المفاوضات الرسمية ، وبعض الأماكن درست مع الهيئة التنفيذية ، وفعلا تجمعت الوحدات الصغيرة مع الوحدات المتواجدة في المدن حاملة عتادها وبالأخص قرب الموانئ لتغادر الجزائر .

ومما ورد في اتفاقيات إيفيان المادة السابعة وفي الفصل الثالث النظام الخاص بالشؤون الحربية ، باب المسائل العسكرية " يكون عدد الجنود في مدة اثني عشر تحسبا من يوم تقرير المصير 80000 جندي بالجزائر ، ويتم ترحيل هؤلاء الجنود إلى وطنهم بعد المدة الثانية وهي أربع وعشرين شهرا " [3].

وفي هذه الأثناء أخذ جيش التحرير الوطني في الدخول إلى الجزائر من المغرب وتونس ، والجيش الفرنسي يخرج منها [4] .

فقد استلم ضباط جيش التحرير الوطني من ضباط الجيش الفرنسي الثكنات الفارغة والغير مدمرة ، والمطارات العسكرية ، ومقرات الدرك والحرس المتنقل ، وكل المواقع ،

---

[1] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 102.

[2] : إدريس خضير : المرجع السابق ، ص 407 .

[3] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 101.

[4] : إدريس خضير : المرجع السابق ، ص 407 .

والبنايات التابعة للجيش الفرنسي ، وهكذا استمرت العملية حتى خرج آخر جندي فرنسي الجزائر [1]

رغم حصول الجزائر على استقلالها إلا أنها وقعت في وحل من المشاكل التي تركتها فرنسا وراءها من بينها :

- **المشاكل الاجتماعية :**

نستهل بها لإبراز حجم التقابات الديمغرافية و الكارثة الإنسانية ، التي أصابت الجزائر جراء الحرب الاستعمارية الفرنسية كما قدرها ميثاق الجزائر 1964 ، وهو مجموعة النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني ، ومصادر أخرى :

- أكثر من مليون و نصف مليون شهيد.
- 300.000 يتيم منهم 30.000 من جهة الأبوين .
- 400.000 من المعتقلين المفرج عنهم .
- نحو 3000.000 خارج من المحتشدات
- 300.000 لاجئ معظمهم في تونس والمغرب
- 700.000 نازح من الأرياف نحو المدن خاصة .
- مئات الألوف من المعطوبين والأرامل والمشوهين .
- انتشار الأمية وقلة المدرسين .
- تدهور أوضاع الصحة النفسية والبدنية لكثير من الجزائريين .
- انخفاض مستويات المعيشة .

[1] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 102.

- انتشار البطالة التي مست 70% من الفئات النشطة .
- 300.000 مكافح حاربوا في الجبال .[1]

وأمام هذه المشاكل الاجتماعية الخطيرة قامت الحكومة الجزائرية في بداية الاستقلال بإعداد مشروع ثقافي يضمن التماسك الاجتماعي ويحميه من الخلخلة ، كما قامت بإعداد مشروع حضاري ، يضمن وحدة المظاهر العمرانية ، ويدعم نظام التواصل الاجتماعية [2] ، أما جبهة التحرير وجيش التحرير فقد استعدوا لسد الفراغ الموجود في الحالة الاجتماعية ، حيث قاموا بتسيير المستشفيات ، وأشرفوا على الدخول المدرسي ، كما استمر التعليم القرآني في أداء واجبه تحت إشراف جيش التحرير [3].

[1] : رابح لونيسي وآخرون : تاريخ الجزائر المعاصر (من 1830- 1989) ، ج2 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2010 ، ص 54 .

[2] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 208.

[3] : المرجع نفسه ، ص 18 .

- **المشاكل السياسية :**

من بين المشاكل السياسية التي ظهرت إبان الاستقلال بالجزائر ما يلي :

- الانقسامات والصراعات بين القادة .
- القيود التي تضمنتها اتفاقية إيفيان .
- مشاكل الحدود مع المغرب [1] .

كلف منبعث من جيش التحرير الوطني لتكوين هياكل لحزب جبهة التحرير الوطني ، بما يناسب الوضع الجديد ، لأنه اتفق في مؤتمر طرابلس على تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب واحد يشرف على تسيير البلاد ، على غرار تحويل اسم جيش التحرير الوطني إلى اسم " الجيش الوطني الشعبي " ، بعد إدماج جيش الحدود في الخارج بجيش الداخل في الولايات [2] ، وأصبح تعداده تقريبا يفوق اثني عشر ألف جندي.

[1] : رابح لونيسي وآخرون : المرجع السابق ، ص 54 .

[2] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 8 .

- **مشاكل اقتصادية:**

- تخريب الكثير من المؤسسات الاقتصادية والصحية والتربوية وتعطل معظمها بسبب الظروف نحو 200000 من الكفاءات الأوروبية . منهم 100000اطار وموظف متوسطا . 15000 اطارا سام . 35000 عامل متخصص.23000 مقاول.
- دمار 8000 قرية . وتشرد سكانها. [1]
- نهب و اهلاك 4 ملايين رأس من الماشية من اصل7 ملايين
- احتراق وتلف مئات ألاف الهكتارات من الغابات و الأشجار المثمرة.
- تدمير منضمة الجيش السري (O.A.S) للكثير من المرافق والمنشآت في المدن ، كمحتويات المكتبة الوطنية و المدارس ، و عتاد مستشفيات .
- ضعف القاعدة الصناعية ، واعتمادها على الصناعة الإستخراجية وتحويل المحاصيل الزراعية .
- طغيان الزراعة التجارية ، خاصة زراعة الأعشاب المخصصة لإنتاج الخمور ، وقد غطت مساحة 370.000 هكتار ، مما أضعف الزراعات الغذائية ، وجعل الجزائر واحدة من البلاد المنتجة 15 مليون هكتوليتر ومصدره فوق 12 مليون هكتولتر الرئيسية للخمور في العالم .
- التبعية الاقتصادية لفرنسا حيث كانت تتم معها نسبة 80% من تجارة البلاد الخارجية على سبيل المثال .
- قيام الأوروبيين المنسحبين بتخريب معتمد الكثير من التجهيزات .[2]

[1] : رابح لونيسي وأخرون :المرجع السابق صفحة 54 .

[2] : المرجع نفسه ، ص 55 .

- تهريب الأوروبيين الفارين مقادير كبيرة من الأموال والذهب الموجود بالخزينة ، قدرت بـ 100 مليار فرنك ، وتركهم ديونا كثيرة غير مسددة .
- خراب طرق المواصلات [1]

بعد رحيل الأوروبيين استغل جيش وجبهة التحرير الوطني الضيعات التي تركها الأوروبيون المعمرون ، وقاموا بتسييرها ووضع حراس على الغابات ، كما أصدرت أوامر من طرف قيادة جيش التحرير الوطني بتكوين لجن من العمال القائمين بالمزارع لمواصلة العمل الفلاحي والمحافظة على العتاد والقيام بموسم الحصاد وتخزين الحبوب ، وبعد تكوين الحكومة أطلق على هذه اللجان اسم لجان التسيير الذاتي ، كما عينت قيادة الولاية السادسة وحدات من جيش التحرير لحراسة منابع البترول وأنابيبه ، وأسندت مهمة الإنتاج والصيانة إلى عمال فنيين جزائريين [2].

ورغم كل المشاكل التي خلفها استعمار فرنسا للجزائر إلا انه في الأخير أخذ كل واحد مكانه في وطنه الحقيقي ، وهنا انتهت الحرب المدمرة التي دامت سبع سنوات ونصف ، وحل محلها السلام [3].

وقد يبدو للبعض أن شهر جويلية هو شهر الفرحة والنصر في الجزائر فقط ولكنه في الحقيقة هو شهر البؤس والشقاء والمحن والدموع أيضا أي أنه نقطة الانطلاق من الصفر لمعركة البناء والتشييد ومسح دموع اليتامى وأرامل الشهداء وتعويضهم بالروح الوطنية والأمل في بناء جزائر مستقلة [4]

إن الكثير من الشعوب المستعمرة قد استطاعت أن تفتك حريتها بعد كفاح طويل أو قصير ، ولكن القليل منها هي التي استطاعت أن تستمر في كفاحها وتجعل حريتها وسيلة إلى أهداف وطنية كبرى لا غاية يقف عندها العمل والنضال ، فلتكن أحلامنا على قدر كفاحنا ، وليكن عملنا على قدر عظمة الجزائر وتضحياتها في سبيل الحرية والاستقلال

[1] : رابح لونيسي واخرون : المرجع السابق ، ص 55 .

[2] : عمار ملاح : المرجع السابق ، ص 107 .

[3] : إدريس خضير : المرجع السابق ، ص 407 .

[4] : عبد المجيد عمراني : جون بول سارتر والثورة الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 138 .

ولتكن غاية كل جزائري وجزائرية العمل لايجاد غد مضيء ومشرف ، تشيع فيه الرفاهية والرخاء ، ويسوده الأمن والسلام [1].

[1] : محمد الصالح الصديق : المرجع السابق ، ص 300 .

الفصل الرابع :

الصراع على السلطة

1- جذور وخلفيات أزمة صيف 1962

2- إنفجار الازمة وتطورها

3- الحكومة الجزائرية الأولى

1-جذور وخلفيات أزمة صيف 1962:

إن أزمة صيف 1962 لم تكن عسكرية بين الإخوة الأعداء بل كانت سياسية ، والأخطر من ذلك أنها كانت من أجل الحكم [1] ، ولقد وقع الصراع الأول على السلطة في **20 أوت 1956** حينما عقدت جماعة الداخل مؤتمر الصومام في غياب جماعة الخارج ، وانبثق عن هذا المؤتمر قيادة جديدة للثورة المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ ، والمجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وعندما وصل الخبر الى جماعة الخارج جن جنونهم وأعلنوا عن رفضهم وعدم إعترافهم بما جرى بمؤتمر الصومام [2]

وفي **20 أوت 1957** عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ إجتماعا بالقاهرة ، تقرر فيه توسيع اللجنة ، حيث أصبحت تضم 09 أعضاء هم :

كريم بلقاسم ، **عبان رمضان** ، احتفظا بمركزهما ، وأدرج 07 أعضاء جدد : أربعة مسؤولون عسكريون هم : **بن طوبال** ، **بوصوف** ، **أوعمران** ، **محمود الشريف** ، و ثلاثة مسؤولون سياسيون هم : **عباس** ، **عبد الحميد مهري** ، **الأمين دباغين** ، وهذه التركيبة يميزها التناقض في توجهات أعضائها ، مما أدى الى بعض الصدمات بينهم ، كادت أن تحدث حربا أهلية [3].

ولقد كانت القيادة بيد عبان رمضان مما أدى الى قلق الاخرين فى النهاية قرر التخلص منه ، وفعلا إتفق كل من **كريم بقاسم** ، **وعبد الحفيظ بوصوف** ، **و لخضر بن طوبال** واغتالوه ، ونظرا لتهافتهم على الزعامة لم يرضى أحد منهم بالأخر ، وبقيت القيادة بدون قائد لمدة 09 أشهر ، الى أن تقرر تشكيل حكومة مؤقته للدولة الجزائرية ، وعيين فرحات عباس المحايد رئيسا لها ،ولكن كريم بالقاسم الذي كان يرى في نفسه أحق من أي

---

[1] :محمد بالعباس: الوجيز في تاريخ الجزائر ،دار المعاصرة للنشر والتوزيع،الجزائر،2009،ص278.

[2] :ادريس خضير:المرجع السابق،ص410.

[3]: محمد بالعباس: المرجع السابق،ص278.

شخص اخر لانه كان يشغل منصب نائب لرئيس الحكومة ووزير الحرب أخذ يخلق المشاكل[1].

ولقد كان تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في **19مارس1958** مفاجأة للجميع خاصة بتعيين فرحات عباس رئيسا وهو أحد الزعماء التقليديين الذين وقفوا دائما ضد الكفاح المسلح ، والتحرر الكامل عن فرنسا ثم عدل وانضم الى جبهة التحرير الوطني سنة 1956، وقد ادى هذا الى تمزق الخلاف ،خاصة لان تشكيل الحكومة كان مفاجئة بالنسبه الى قادة الولايات في الداخل ، فلم يستشاروا بشأن ذلك رغم أنهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة ، بل كانت قيادة الخارج تبعث لهم ببرقيات متكررة ومحتواها: "انتضروا حدثا هاما يوم 19 سبتمبر"[2]

فقد اعتبر قادة الداخل أن تشكيل الحكومة لم يتم بالطريقة القانونية ،لان المجلس الوطني للثورة لم يجتمع ويقرر ذلك، فهو الهية العليا للثور التي تلعب دورين أساسيين هما:

1- دور اللجنة المركزية (دور حزبي).
2- دور تشريعي (البرلمان) [3].

كما أنه لم يتم استشارة قادة الولايات ، رغم أن الاتصالات كانت قائمة يوميا عن طريق اللاسلكي ، ثم أن أغلبية أعضاء المجلس الوطني للثورة كانت في الداخل.

وقد انفجرت الخلافات داخل الحكومة المؤقتة بعد ستة اشهر من تاسيسها ، عندما قدم الامين دباغين استقالته كوزير للخارجية في **15 مارس 1959**، في الوقت الذي كانت فيه

---

[1]: ادريس خضير :المرجع السابق ،ص411.

[2]: محمد بالعباس:المرجع السابق، ص 279.

[3]: المرجع نفسه: ص 279.

وضعية الجزائريين في تونس وخاصة اللاجئين مأساوية ، وفي هذه الظروف قامت قيادة الخارج بالدعوة الى اجتماع بتونس في شهر أفريل بين جميع قادة الولايات ،للتحكيم في الخلافات الخطيرة التي جرت داخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وقد ضم الاجتماع كلا من :

كريم بالقاسم، بوصوف ، بن طوبال ، بحضور هيئة أركان الحرب ، بالاضافة الى قادة الولايات[1].

وقد طرح أعضاء الحكومة في هذا الاجتماع تدابير الازمة قائلين :

"اننا نضع المشكلة بين ايديكم ، قرروا ما تشاؤون ونحن معكم ."

وبعد ذلك قال : علي كافي قائد الولاية الثانية لبومدين ما يلي :

" باسمي وباسم ولايتي لا أقبل هذه المسؤولية التي هي من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية وحده ، إنها ليست أزمتنا .... ، شكلوا الحكومة دون استشارة المجلس الوطني للثورة ، وتأزمت وضعيتهم دون إحضارنا في الوقت المناسب ، لذا أرى أن مثل هذه القضية الخطيرة يجب أن تعرض على مجلس الثورة ، ثم يقدم كل عضو رأيه ويوضح موقفه ، فليس من صلاحياتنا كقادة حل هذه الأزمة ...." [2]

وفي **جويلية 1959** عقد إجتماع العقداء العشرة الذي تواصل أربعة و تسعون يوما ، وهم : **كريم بالقاسم ، لخضر بن طوبال ، عبد الحميد بوصوف** ، عن الحكومة ،و من أركان الحرب العقيد **محمدي السعيد** عن القيادة الشرقية و هواري بومدين عن القيادة الغربية ، وقادة الولايات : **الحاج لخضر** عن الولاية الاولى ، **وعلي كافي** عن الولاية الثانية ،و **السعيد يزوران** عن الثالثة ، **والصادق دهليس** عن الرابعة ، **ولطفي** عن الخامسة ، وقد كانت الثورة خلال

[1] :محمد بالعباس: المرجع السابق،ص280.

[2] :المرجع نفسه ،ص281.

هذه الفترة بدون قيادة ، وطول الفترة دلالة على الخلاف ، وكان الهدف من هذا الاجتماع ، تعيين مجلس وطني جديد للثورة .

وبعد هذا الاجتماع قام العقداء العشرة بالتحضير لمؤتمر طرابلس ، ولتفادي السلبيات وإنقاذ مسيرة الثورة ، ألحو إشراك جميع الاطارات الكفأة معها مثل :

الحقوقيين ، و السياسيين ، و غيرهم لاعداد وثيقة عمل ، والحقيقة أن هذا الاجتماع كان منعرجا خطيرا و موضوعيا في نفس الوقت تخللته إنقطاعات[1]

وقبل انعقاد الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس ما بين **16 ديسمبر 1960 الى 18 جانفي 1961** ، كانت الوضعية في الداخل والخارج مقلقة ومخيفة ، فجيش التحرير معزول ومهمل في الداخل والمسؤولون تنهشهم الطموحات الشخصية ، والتحالفات العبرة هي شغلهم الشاغل [2].

إنعقد الاجتماع وكان صاخبا مثلما كان منتظرا ، فقد إنتقد قادة الجيش لاسيما الثلاثي :

بومدين ، و سليمان ، ومنجلي ، بشدة تصرفات الحكومة المؤقتة بصفة عارمة ، ورئيسها بصفة خاصة ، وقد صادق المؤتمر على مجموعة من القرارات الهامة ، منها :

1- هيكلة الجيش ودعمه ماديا و معنويا .

2- ادخال الاموال الى الداخل مع تكوين لجنة المراقبة والمحاسبة المالية .

3- التسيير السليم للميزانية مع التقشف و تقليص عدد الموظفين في البعثات الخارجية .

---

[1] :محمد بالعباس:المرجع نفسه،ص281.

[2] :المرجع نفسه،ص 282.

4- دخول قيادة الثورة وقادة الولايات الى الجزائر [1].

ومن القرارات الاخرى تثبيت **فرحات عباس** على راس الحكومة المؤقتة وإنشاء هيئة الاركان العامة للجيش ، و إلغاء وزار ة القوات المسلحة ، و تعويضها بلجنة وزارية للحرب ، تتكون من :

كريم بالقاسم ، و عبد الحفيظ بو صوف ، و الاخضر بن طوبال ، أما هيئة الاركان فأسندت مهمة قيادتها **لهواري بومدين** وتتكون من :

علي منجلي ، و قايد أحمد و عزالدين زراري ،وشرعت الهيئة في ممارسة مهامها إبتداءا من **23 فيفري 1960** ، وكان الاعتقاد الراسخ عند الذين قاموا بهذا العمل هو توحيد جيش التحرير الوطني وجعله يعمل تحت قيادة موحدة [2].

وبالتالي سيصبح أكثر انسجاما وفعالية سواء في الداخل أو في الخارج بعد أن كان موزعا بين قيادتين ، إحداهما في الشرق متمركزة في غر الدماء على الحدود التونسية الجزائرية ، والأخرى غربية متمركزة في الناظور على الحدود المغربية الجزائرية [3].

وقد ظلت هيئة أركان الجيش بعد اكتمالها تنتظر تطبيق قرارات مؤتمر طرابلس السالفة الذكر ، لا سيما المتعلقة بدعم الجيش ماديا وبشريا ، لكن دون جدوى فقد تجاهلت الحكومة المؤقته هذه القرارات ، حتى قال علي منجلي : **" لم يكن هناك أي مشكل بيننا وبين الحكومة المؤقته في البداية سوى هذه القرارات . "**

نفذ صبر بومدين ومساعديه ، فلم ينتظر الحكومة المؤقته وشرعوا في تطبيق بعض التوصيات المتعلقة بالجيش كتجنيد الطلبة واللاجئين ، مما زاد الطين بلة ان الحكومة المؤقته رفظت دعوة مجلس الثورة للإجتماع في الوقت المحدد أي في جانفي

---

[1] :محمد بالعباس: المرجع السابق،ص282.

[2] :ابراهيم الونيسي:الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس احمد بن بلة، دار هومة، الجزائر،2007،ص10.

[3]: المرجع نفسه ،ص203

1961 على أبعد تقدير ، وكانت هيئة الأركان تترقب هذه الفرصة بفارغ الصبر لاثارة مسألة القرارات التي أقسم المشاركون على تطبيقها لكنها مع ذلك ظلت حبرا على الورق [1].

ولقد كان من المفروض أن تكون هيئة قيادة الأركان تحت سلطة اللجنة الوزارية للحرب ، ولكن حسب شهادة بن **يوسف بن خدة** فإن هذه اللجنة لم تمارس هذه السلطة ، ربما لإنشغال أعضائها بمشاكل أخرى ، وكان من الطبيعي أن تستغل هيئة قيادة الأركان هذه الوضعية لتدعم نفسها [2]

حيث تمكنت من تشكيل قوة عسكرية نشيطة على الحدود ، وتمكنت من التحكم في جميع الولايات المتاخمة للحدود ، كما وضعت كل إمكانيات الحرب تحت تصرف هذه الهيئة ، التي لم تكن تهتم بالحرب الا قليلا ، حيث تمكنت من تحويل جهاز كامل عن مهمته الحقيقية ألا وهي الحرب ، نحو الاهتمام بالسباق للفوز بالسلطة بعد إسترجاع السيادة الوطنية [3].

و بعد مرور فترة من الزمن ظهرت الكثير من الخلافات بين اللجنة الوزارية ، وهيئة قيادة الاركان ، وتسببت هذه الخلافات في أزمة سلطة بين العسكريين القدامى وهم العقداء : **كريم بالقاسم ، وبن طوبال ، وبو صوف** ، و عسكريين جدد وهم أعضاء هيئة قيادة الاركان ، فبمجرد أن شعر القدامى أن العسكريين الجدد شرعوا في سحب البساط من تحتهم ، أخذوا يضغطون على رئيس الحكومة لاعطاء أوامره لهيئة قيادة الأركان بضرورة الدخول الى الجزائر في أجل أقصاه **31 مارس 1961.**

ويؤكد **هواري بو مدين** أن تصرفات اللجنة لم تكن الا لتحقيق رغبة أعضائها في الاحتفاظ بالسلطة مهما كان الثمن ، وقد كان هؤلاء الاعضاء يعتقدون أن دخول قيادة الاركان الى الجزائر ، سيؤدي الى إلغاء ها عمليا ، لهذا لم تقم قيادة الاركان بتطبيق أوامر اللجنة.

---

[1] : بلاحاس: المرجع السابق، ص283.

[2] :ابراهيم لونيسي: المرجع السابق،ص20.

[3] :المرجع نفسه، ص21..

والملاحظ ان هذا الصراع كان علنيا ، حيث صرح **لخضر بن طوبال** في **5 فيفري 1961** في محاضرة للاطارات بتونس : **"الذين يريدون السلطة فما عليهم الا حمل البندقية لافتكاكها من ايدينا [1]."**

ولقد تازمت الامور اكثر فاكثر بين هيئة قيادة الاركان ، والحكومة المؤقتة ، بعد **"حادثة الطائرة الفرنسية ف 84 "** التي أسقطت في **جوان 1961** ، وتم أسر طيارها في التراب التونسي ، وطلبت الحكومة المؤقتة إثر هذا وبعد الحاح من الحكومة التونسية اعادة الطيار الى السلطات الفرنسية بدون قيد ولاشرط ، فثارت ثائرة بومدين ومساعديه لذلك رفضوا الامتثال لامر الحكومة المؤقتة .

وبعد تازم الوضع بسبب الرفض جاء **بن طوبال** ، و **بوصوف** فتحدثا مع **بومدين و منجلي** مطولا بمقر القطاع ، وكانت حجتها ان الثورة في خطر و أن الاشقاء التونسيين سيعلنون في وسائل الاعلام عن تمرد الاركان العامة على الحكومة المؤقتة ، و عند خروج الاثنين رافقهما بومدين بمفرده ليعود بعد قايل والدموع في عينيه وهو **يقول "لقد قدمت استقالتي "** وبهذا فاستقالة **بو مدين** هي استقالة جماعية لهيئة الاركان العامة [2].

والهدف الاساسي من وراء هذه الاستقالة هو وضع رئيس الحكومة المؤقتة امام الامر الواقع ، وذلك بترك الجيش بدون قيادة و في الوقت ذاته السعي الى تخليص قيادة الاركان من سلطة الحكومة المؤقتة عليها [3].

ولقد رافقت الاستقالة رسالة مطولة الى رئيس الحكومة المؤقتة ، تشرح اسباب الاستقالة وتدين بعض الاخطاء التي حدثت بسم الثورة و بلغت درجة من الخطورة لم يعد بوسع هيئة الاركان وتزكيتها .

---

[1]: ابراهيم التونيسي ،المرجع السابق، ص21.

[2] :محمد بالعباس : المرجع السابق ، ص283.

[3] :ابراهيم التونيسي: المرجع السابق ،ص283.

ومن التهم الموجهة الى الحكومة المؤقتة ، الانحرافية وعدم تطبيق قرارات طرابلس ، ولقد ذهب بومدين و الرائدان علي منجلي و سليمان الى المانيا حيث التقوا ببوداود احد العناصر البارزة في اتحادية الجبهة بفرنسا ، و كتبوا السجناء الخمسة على الوضع القائم ، ثم دخلوا المغرب الاقصى[1] .

و عندما جاء بن يوسف بن خدة خلفا لفرحات عباس الذي رفض الاستقالة ، حاول تشكيل لجنة مؤقتة على راس قيادة الاركان العامة ، فرفض ضباط جيش الحدود هذه اللجنة ، لأن بو مدين كان قد خطط لذلك من قبل وضمن ولاء الجميع له ، فوقع هؤلاء الضباط وثيقة تطالب بعودة بومدين على راس هيئة قيادة الاركان العامة للجيش ، فاستغل بومدين هذه المطالبة كذريعة للاستقلال عن الحكومة المؤقتة ، فاصبح بذلك مسؤولا امام الضباط وليس امام الحكومة المؤقتة ، وحول بذلك جيش الحدود الى قوة مستقلة لها وزنها وكلمتها [2].

وكان بالامكان تفادي الكثير من المشاكل التي عرفتها الجزائر بعد هذه الازمة لو ان بن يوسف بن خدة قبل الاستقالة ، ولقد قدم السيد عبد السلام بلعيد الذي التحق بديوان رئيس الحكومة اقتراحا تمثل في ضرورة استغلال الاستقالة لالغاء هذه الهيئة ، حتى ولو اقتضى الامر الى ايجاد منصب في الحكومة لرجل مثل هواري بومدين لتولي الشؤون العسكرية [3]، و كان من شان هذا الحل لو تحقق ان يتم خنق أي تمرد على الحكومة المؤقتة في المهد ، ولكن بن خدة تردد في الاخذ به ، مما ادى الى ازدياد نفوذ هيئة اركان الجيش ، حتى وصل بها الامر الى ان تطالب من بن خدة القيام بتصفية الباءات الثلاث ، لانهم يقفون امام رغبتهم في الوصول الى هرم السلطة ، كما قامت هيئة الاركان بوضع برنامج سياسي اقتصادي للجزائر بعد استعادة السيادة الوطنية ، يقوم على حملة من المحاور ابرز ها :

---

[1] :محمد دالعباس : المرجع السابق ،ص283.

[2] :ابراهيم الونيسي: المرجع السابق ،ص74.

[3] :المرجع نفسه، ص75.

1- الاصلاح الزراعي.

2- تصنيع البلاد.

3- التوزيع العادل للانتاج والثروات [1].

ادت هذه العملية الى زعزعة مكانة الحكومة المؤقتة في عملية صنع القرار خلال الثورة ، حيث اصبح بن خدة متخوفا من دخول أي مفاوضات مع فرنسا و الوصول الى اتفاقيات لا تحترمها هيئة قيادة الاركان ، و لم يتمكن بن خدة من التحرر من هذا التخوف الا بعد ان بشر اه برمدين الامر ، عندما قال له ذات يوم : " **اذا وجدت الفرصة المواتية للتفاوض فلا نتردد ، ولحن لسنا اطفالا ، فاذا توصلتم الى اتفاق من المحتمل ان ننفذ بعض بنوده لكن هذا لايعني اننا نرفضه** "

وبهذا الشكل شرعت الحكومة المؤقتة في التحضير للمفاوضات بين الطرفين الفرنسي والجزائري ، و التي انتهت بتوقيع اتفاقيات ايفيان في 18 مارس 1962 ، وفي هذا الوقت كانت قيادة الاركان تخطط الى كيفية الوصول الى السلطة لانها كانت شبه متاكدة ان فرنسا ستعترف باستقلال الجزائر في اقرب الاجال [2].

[1] ابراهيم الونيسي: المرجع السابق ،ص23.

[2] المرجع نفسه،ص24.

2-انفجار الأزمة و تطورها

كان من المفروض أن تمر المرحلة الانتقالية في ظل تحكم شديد من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، في كافة المؤسسات والأوضاع باعتباره أعلى سلطة لجبهة التحرير والدولة الجزائرية .

غير أن الذي حدث أن أزمة 1962 م كانت انفجارا حقيقيا لجبهة التحرير الوطني وهيئته العليا ، المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ولقد بدأت الأزمة في الاجتماع السادس والأخير لهذا المجلس بطرابلس من 27 ماي إلى 07 جوان 1962 ، وتضمن جدول أعماله نقطتين هما :

1- المصادقة على مهام السلطة السياسية بعد الاستقلال ، الشيء الذي تضمنه برنامج طرابلس

2- تعيين قيادة سياسية طبقا لتوجيهات البرنامج [1] .

ولقد صودق على البرنامج بالإجماع ، رغم ذلك انتهت الجلسة في جو تسوده الفوضى [2] ، فلقد بدأت الأزمة بخصوص النقطة الثانية ، خاصة حول الرجال الذين تتكون منهم تلك القيادة ، وهل يجب أن تكون القيادة موسعة أو مضيقة ، وسار الاتجاه نحو إنشاء قيادة مضيقة في شكل "مكتب سياسي" يتكون من سبعة أشخاص وهم المساجين الخمسة وعضوين آخرين هما : الحاج بن علة ومجمدي السعيد وكانا مقربين من بن بلة [3] .

[1] : الأمين شريط : التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919-1962) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1998 ، ص 116 .

[2] : محفوظ اليزيدي ، مذكرات النقيب محمد صايكي "شهادات ثائر من قلب الجزائر" ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010 ، ص 304 .

[3] : الأمين شريط : المرجع السابق ، ص115 .

اعتبرت الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بن خدة تشكيل المكتب السياسي على هذا النحو بمثابة هزيمة سياسية كاملة لها ، وسحبا للثقة منها ، فعمد أعضاؤها إلى الانسحاب من المجلس قبل انتهاء اجتماعه ، وتضامن معهم محمد بوضياف [1] ، فعادت قيادة الحكومة المؤقتة إلى تونس مع مؤيديها من أعضاء المجلس الوطني للثورة ، وذلك في ليلة 06 و 07 جوان ، ومنهم من اتجه داخل الوطن ، وآخرون نحو فرنسا [2] ، وفي يوم 08 جوان غادر رئيس المجلس محمد الصديق بن يحي إلى تونس ، ولم يعد المجلس بعدها إلى الاجتماع [3] . ومن خلال هذا الصراع تكونت جماعتان ، جماعة بن بلة وهيئة أركان الحرب ، وجماعة الحكومة المؤقتة الجزائرية .

أولا : جماعة بن بلة وهيئة أركان الحرب التي تضم :

- الولاية الأولى : بقيادة الطاهر الزبيري .
- الولاية الخامسة : بقيادة عثمان .
- الولاية السادسة : بقيادة شعباني .

ثانيا : جماعة الحكومة المؤقتة والتي تضم :

- الولاية الثانية : بقيادة صالح بوبنيدر ، والتابعة لابن طوبال .
- الولاية الثالثة : بقيادة محند ولحاج ، والتابعة لكريم بلقاسم .

أما فرنسا فكانت تتقاسم مع الولاية الرابعة نفس المنظور بقيادة العقيد حسن ، ولم تخضع لأي تأثير ، ولم تنحز لأي فريق [4] .

---

[1] : لطفي الخولي : عن الثورة في الثورة وبالثورة : حوار مع بومدين ، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي ، الجزائر ، 1975 ، ص 36 .

[2] : محمد بلعباس : المرجع السابق ، ص 77 .

[3] : ابراهيم لونيسي ، المرجع السابق ، ص 27 .

[4] : محفوظ البزيدي: المرجع السابق ، ص 309 .

ولقد برر بن يوسف بن خدة أسباب انسحابه ، بعجز المجلس عن اتخاذ أي قرار ، حيث لم يكتمل نصاب الأغلبية المقدر بالثلثين للموافقة على المكتب السياسي ، وتجنبا للفراغ السياسي ، وخوفا من قيام بعض المجازفين المتصارعين على السلطة بالإستيلاء عليها واعتبر أن أي مساس باستقرار الحكومة المؤقتة من شأنه أن يهدد مستقبل الاستقلال . فانسحابه كان بهدف الحفاظ على تواجد الحكومة المؤقتة .

إن الطرف الأقوى في هذا الصراع هو الطرف الذي يقوده أحمد بن بلة ، بحكم وجود الجيش إلى جانبه ، حيث قام بن بلة وبومدين بجمع الأعضاء المتبقين إثر اجتماع طرابلس ، وصوتوا قبل أن يتفرقوا على محضر يتحدث عن عجز الحكومة المؤقتة [1] ، كما قاموا بإعداد محضر غياب للمنسحبين عن الحضور في يوم 09 جوان 1962 [2] .

ويقول **علي كافي** عن مؤتمر طرابلس 1962 " **إنه مؤتمر الانفجار ، ونهاية الشرعية ، وانتصار المغامرة** " [3]

ولقد سعت الحكومة المؤقتة إلى نقل الصراع على السلطة من الخارج إلى الداخل ، سعيا منها إلى تحقيق التفوق لصالحها ضد ما يعرف بأعضاء المكتب السياسي المدعم من قيادة الأركان ، وهدف الحكومة المؤقتة هو كسب الداخل إلى جانبها ، ولقد قام كل من بوضياف وكريم بلقاسم بالدخول إلى الجزائر خفية في 19 جوان بالاتفاق مع رئيس الحكومة المؤقتة بهدف حمل الولايات على تنسيق حركتها وتكوين هيئة موحدة لمواجهة قيادة الأركان العامة ، وخاصة ، وأن بعض الولايات أدركت أن هذه الهيئة هي السبب في تعفن الوضع ، وهذه الولايات هي الثانية والثالثة والرابعة [4] .

---

[1] : ابراهيم لونيسي ، المرجع السابق ، ص 29 .

[2] : محفوظ لزيدي: المرجع السابق ، ص 304 .

[3] : محمد بلعباس : المرجع السابق ، ص 287 .

[4] : ابراهيم لونيسي ، المرجع السابق ، ص32 .

وقد أجريت عدة اتصالات ولقاءات خلال شهر جوان لعقد اجتماع تنسيقي فيما بينهم ، لمواجهة أنصار بن بلة ، فعقد اجتماع في زموري بالولاية الثالثة دام يومين في تاريخ 24 و 25 جوان وشارك فيه كل من ممثلي الولاية الثانية والثالثة والرابعة ومنطقة العاصمة واتحادية أوروبا ، وبعد مداولات حول المسائل المطروحة على الساحة الوطنية أدركوا أن الحكومة المؤقتة فقدت هيبتها ، باتسحاب بعض أعضائها ، واستقالة البعض الأخر ، وكذلك تمرد قيادة الأركان العامة [1] .

وقد توصلوا في نهاية الاجتماع إلى الاتفاق على جملة من القرارات منها :

1- قيام اللجنة بتحضير قوائم المترشحين للمجلس التأسيسي .
2- ضبط شروط التسيير والمشاركة في مؤتمر وطني .
3- تنظيم عملية إدماج وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة على الحدود في الولايات ، وإدخال الأسلحة المتكدسة في الخارج .
4- إعلان حالة الطوارئ في مجموع التراب الوطني ؛ بهدف مواجهة دسائس القيادة العامة للجيش ، واستمرار حالة الطوارئ إلى غاية تشكيل جميع المؤسسات النهائية للوطن [2].

5-دعوة الولايات الأولى والخامسة والسادسة للالتحاق باللجنة ، حتى يشكلوا سدا منيعا أمام انتقال الخصومات والنزاعات إلى الداخل .

كما أعلنت اللجنة في رسالة نها إلى الولايات التي لم تحضر الاجتماع بأن اللجنة سوف يكون موقفها حياديا تجاه أعضاء الحكومة المؤقتة ، ويرفضون أن يعززوا جهة ضد أخرى ، أو يتخذوا أي موقف مع أو ضد أي وزير من وزراء الحكومة [3].

---

[1] : إدريس خضير ، المرجع نفسه ، ص 414 .

[2] : ابراهيم لونيسي ، المرجع السابق ، ص 33 .

[3] : المرجع نفسه، ص34.

وقد توجه وفد عن هذه اللجنة إلى تونس في 27 جوان ، واستقبل من طرف أربعة وزراء من بينهم محمد خيضر وأحمد بن بلة الذين ثارا على القرارات التي اتخذتها اللجنة ، وكرد فعل كل منهما انسحبا من الاجتماع ، والأكثر من ذلك فإن محمد خيضر أعلن عن استقالته من الحكومة المؤقتة [1] .

فلقد طلبت هذه اللجنة من الحكومة المؤقتة تنحية كل من العقيد هواري بومدين من منصبه كقائد للأركان ومساعديه الرائدين علي منجلي و قايد أحمد ومطالبة كل الضباط والجنود إلى عدم الامتثال لقراراتهم ، واحترام قرارات وتوجيهات الحكومة المؤقتة [2] .

وبعد انسحاب محمد خيضر وبن بلة من الاجتماع ، توجه الأول إلى الرباط ، أما الثاني إلى القاهرة أما السيد يوسف بن خدة فإنه دخل إلى الجزائر مع بعض أعضاء الحكومة المؤقتة في 03 جويلية 1962 ، ودخل أحمد بن بلة ومناصريه في 11 جويلية وبدأت الأزمة تتحول شيئا فشيئا إلى حرب أهلية [3] .

دخلت الحكومة المؤقتة إلى الجزائر العاصمة لتتولى السلطة فيها على أمل أن تتجاوز بهذا التصرف كافة التناقضات ووضع الجميع أمام الأمر الواقع ، ويبدوا أن الاستقبال الشعبي الكبير الذي حضيت به في الجزائر ، عزز لديها هذا الشعور ، ودفعت برئيسها إلى التصريح :" أن الإرادة الشعبية ستشكل سدا منيعا في وجه الدكتاتورية العسكرية التي يحلم بها البعض ، ضد الحكم الفردي وضد الطماعين والمغامرين " [4].

ولقد استقر بن بلة وقيادة الأركان وأعضاء المجلس الموالين لهم في تلمسان حيث أنشئت "مجموعة تلمسان"[5] وقد كان ذلك يوم 11جويلية 1962 ، حيث قام

---

[1] : ابراهيم التونسي ،المرجع السابق ، ص 34 .

[2] : محمد بادينس : المرجع السابق ، ص 89 .

[3] : ابراهيم لونيسي ، المرجع السابق ، ص34 .

[4] : المرجع نفسه ،المرجع السابق،ص 35 .

[5] : : الأمين شريط ، المرجع السابق ، ص172 .

باستقباله أحمد فرنسيس ، الذي سيلعب دورا فيما بعد في إقناع صديقه فرحات عباس للانضمام إلى جانب أحمد بن بلة ، وبمجرد وصوله إلى تلمسان أعلن في خطاب له :" بأن جيش التحرير الوطني لا يريد إقامة دكتاتورية ، ولكن به سنحقق الأهداف الحقيقية للديمقراطية ، ولقد حاربنا عبادة الشخصية وتقديسها ، وأعيد التأكيد بأن هدفنا هو الدفاع عن القيادة الجماعية " .

ولم يتوان بن بلة منذ دخوله إلى تلمسان عن الحديث عن الشرعية التي ركز عليها ، في جل أحاديثه وتصريحاته ، وحاول من خلال ذلك حصر هذه الشرعية في المجلي الوطني للثورة فقط ، وهذا حتى يقصي الحكومة المؤقتة التي لا تمثل أي شرعية حسب اعتقاده ، إذ أعلن بأن المجلس الوطني للثورة هو الهيكل الوحيد الذي يعبر عن الشرعية [1] .

والانطلاقة الجيدة للوطن حسب اعتقاد "بن بلة" هو الاعتراف بشرعية المكتب السياسي ، التي سعى إلى اكتسابها منذ دخوله إلى تلمسان خاصة وأنه يمتلك القوة العسكرية ، إلا أنها لم تكن كافية لوحدها ، فأخذ يبحث لها عن القوة السياسية التي تمكن من تحقيقها من خلال جمع عدد كبير من المسؤولين الممثلين فعلا لتوجيهات مختلفة من حوله ، وكانوا كلهم متفقون على إسقاط الحكومة المؤقتة ، وتجاوز المجلس الوطني للثورة ، ومن أبرز هؤلاء بعض الذين شاركوا في اجتماع الـ 22 والذين شعروا بأن الحكومة المؤقتة أهمتهم وهمشتهم مثل : الزبير بوعاج ، وأحمد بوشعيب ، ومحمد مرزوقي ، وعثمان بلوزداد ، إلى جانب الإطارات القيادية للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري مثل : أحمد فرنسيس ، وأحمد بومنجل ، وقايد أحمد [2] .

وفي **17 جويلية 1962** ، اجتمع بن بلة بقادة الولايات المعارضة في الشاف وحاول أن يصل معهم إلى حل يرضي جميع الأطراف ، ثم إن الولاية الثالثة أعطت موافقتها على

---

[1] : ابراهيم لونيسي : المرجع السابق ، ص 39 .

[2] : المرجع نفسه ، ص39 .

شرط استبدال محمدي السعيد بكريم بلقاسم ، والولاية الرابعة اقترحت تكوين المكتب السياسي مؤقتا من قادة الولايات [1] ، وحصر مهمته في الدعوة الى مؤتمر وطني ، والتحضير له ، ليقوم هذا المؤتمر بعدها بانتخاب الهيئات والمؤسسات الوطنية ، أما الولاية الأولى والخامسة والسادسة فطلبت مهلة للتشاور مع مساعديهم على أن [2] يعودوا بعدها للاتفاق نهائيا معه ، وقد وافق أحمد بن بلة على إعطائهم هذه المهلة ، إلا أنه لم يف بالوعد الذي قطعه لقادة الولايات [3] ، حيث أعلن في 22 جويلية 1962 بتلمسان عن قيام المكتب السياسي بأعضائه السبعة الحائزين على ثقة المجلس ، كسلطة وطنية شرعية في الجزائر الجديدة [4] .

حيث أعلن المكتب السياسي أهليته لقيادة البلاد وإعادة تنظيم جبهة التحرير الوطني ، وجيش التحرير الوطني ، وبناء الحزب والدولة ، والتحضير لمؤتمر الحزب في أواخر 1962 ، وبهذه الكيفية انتقلت كافة السلطات إلى المكتب السياسي ، ماعدا التمثيل الخارجي الذي بقي بحوزة الحكومة المؤقتة [5] .

كما قام المكتب السياسي منذ الإعلان عن تنصيبه بتوزيع المهام بين أعضائه ، توزيعا حكوميا وحزبيا في آن واحد على النحو التالي :

- محمد خيضر الأمين العام للمكتب السياسي مكلف بالمالية والإعلام .
- أحمد بن بلة مكلف بالتنسيق الداخلي مع الهيئة التنفيذية المؤقتة ، التي شكلت مباشرة بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان .
- رابح بيطاط مكلف بتنظيم الحزب والمنظمات الوطنية .

---

[1] : إدريس خضير ، المرجع نفسه ، ص 416 .

[2] : ابراهيم لونيسي ، المرجع السابق ، ص41.

[3] : رابح لونيسي و اخرون، المرجع السبق ، ص 41 .

[4] : أطلي الخواني : المرجع السابق ، ص 37 .

[5] : الأمين شريط : المرجع السابق ، ص 127.

- حاج بن علا مكلف بالشؤون العسكرية .
- محمدي السعيد مكلف بالصحة العامة والتربية .
- محمد بوضياف مكلف بالتوجيه والعلاقات الخارجية .
- أما بالنسبة لحسين آيت احمد فإنه استقال من كافة هيئات الثورة منذ 27 جويلية 1962 [1]

وأمام هذه المجموعة تشكلت مجموعة أخرى عرفت "بمجموعة تيزي وزو" من طرف كريم بلقاسم ، وبوضياف وآيت احمد الذين رفضا الاشتراك السياسي بدعم من " محمد أولحاج " قائد ولاية القبائل الكبرى [2].

وبعد تشكيل المكتب السياسي أصدر أمر لقادة الولايات المؤيدة لهيئة الاركان العامة للجيش وجيش الدود للمنطقتين الشرقية و الغربية بالتوجه نحو العاصمة ووقتها كانت قوات الولاية الرابعة متمركزة في العاصمة ، و أشهرت كل فئة سلاحها في وجه الاخرى[3].

وفي 28 جويلية 1962 أصدر رئيس الحكومة المؤقتة بن يوسف بن خدة تصريحا يؤكد فيه قبول الحكومة المؤقتة في اجتماعها المنعقد يوم 23 جويلية 1962 بالمكتب السياسي ، وذلك حرصا منها على ان لاتحدث مواجهات دموية بين الجزائريين [4]، و في 02 أوت 1962 عقد إجتماع في إحدى قاعات ولاية الجزائر حضره :

---

[1] : رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 42 .

[2]: الامين شريط: المرجع السابق،ص127.

[3]:محمد العيد مطمر :العقيد محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرية الكبرى ،دار الهدى،الجزائر،1999،ص122.

[4]:رابح لونيسي،المرجع السابق،ص43.

كريم بالقاسم ، و محمد بوضيلف ، و محمد أولحاج ، و أحمد بن بله ، و رابح بيطاط ،[1]

و قد نصت إتفاقية 02 أوت 1962 على مايلي :

1- الاعتراف بالمكتب السياسي لمدة لاتتجاوز الشهر الواحد ، و ذلك بصفة مؤقتة .
2- انتخابات المجلس الوطني التأسيسي تجرى خلال شهر أوت ، حيث حدد لها تاريخ 07 أوت كتاريخ أولي .
3- المجلس الوطني للثورة يجب عليه الاجتماع بعد أسبوع واحد من الانتخابات لاعادة النظر في تشكيلة المكتب السياسي .

ومباشرة بعد هذا الاتفاق دخل المكتب السياسي الى الجزائر العاصمة في 03 أوت 1962 ، و لكن أحمد بن بلة و محمد خيضر سرعان ماتنكرا لاتفاقية 02 أوت ، حيث تصرفا بشكل دكتاتوري داخل المكتب السياسي [2]، و في زحم الفوضى التي أحاطت بأزمة صيف 1962، فغن الكثير من الناس لم يكن يدرك أن مجموعة تلمسان كانت تريد فقط الاستيلاء على السلطة ، ولكن الوصول الى السلطة في ظروف مثل هذه لم يكن يسمح لاحد من ان يكون قادرا على حل المشاكل المعقدة التي كانت مطروحة على البلاد في ذلك الوقت [3].

---

[1]: محمد العيد مظمر:المرجع السابق،ص183.

[2]:رابح التونيسي: المرجع السابق،ص45.

[3]:محمدبوضياف:ثورتنا "الجزائر الى أين "،ترجمة:محمد بن زغيبة ويحي الزغدودي،مجموعة حواركم للصحافة والنشر والاشهار،الجزائر،1992،ص15.

3- الحكومة الجزائرية الأولى:

تبعا لما تم الاتفاق عليه في اتفاقيات ايفيان ، فإنه كان من المفروض أن يتم إجراء الانتخابات الخاصة بتشكيل المجلس التأسيسي ، بعد ثلاثة أسابيع من ظهور نتائج الاستفتاء على الاستقلال ، و الذي تحقق فعلا في 03 جويلية 1962 ، و لكن هذا لايعني أن فكرة المجلس التأسيسي هي وليدة إتفاقيات إيفيان ، بل هي إحدى المطالب الاساسية للتشكيلات السياسية الجزائرية قبل 1954 ، خاصة التيار الاستقلالي[1].

و لكن هذه الانتخابات لم تجرى في الوقت المحدد لها بفعل الازمة الخانقة التي عاشتها الجزائر منذ جوان 1962 ، فقد قام رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة " عبد الرحمن فارس " بالتحضير للانتخابات ، و التي أعلن عن قيامها في 12 أوت 1962 ، كما حدد صلاحيات المجلس ومدته ، و أن تكون عملية الانتخاب خاضعة لمبدأ الاغلبية ، مما يعني تقديم عدة قوائم إنتخابية ، و يتم من خلالها الانتخاب على 126 نائب، من بينهم 16 نائبا فرنسيا ، الا ان التطورات التي حدثت داخل الجزائر ، و خاصة الاعلان الرسمي عن تشكيل المكتب السياسي يوم 22 جويلية 1962 ، أدت الى الغاء بن بله لهذا التاريخ ، و تعويضه بتاريخ آخر ، وذلك بمقتضى 02 أوت ، حيث تم تحديده ب 27 أوت و لكن أجلت الانتخابات مرة أخرى الى يوم 02 سبتمبر ، وبعد إستقالة محمد بوضياف من المكتب السياسي ، أجل التاريخ مرة أخرى ، و في ظل كل هذه الظروف تم رفع عدد النواب الى 196 نائبا ، و تم تحديد التاريخ النهائي للانتخابات بالتفاق بين الهيئة التنفيذية المؤقتة و المكتب السياسي و هو 20سبتمبر 1962 [2].

---

[1]:ابراهيم لونيسي:المرجع السابق،ص55.

[2]:المرجع نفسه،ص57.

و لقد قام بن بله إثر هذا الاتفاق بالتحضير للانتخابات ، حيث حرص على أن تشارك كل الولايات في تشكيل البرلمان[1] ، و لكن مع إقتراب الانتخابات قام أحمد بن بله و محمد خيضر بشطب الكثير من الأسماء التي لعبت أدوارا أساسية خلال الثورة من القائمة الانتخابية ، و الاسماء المحذوفة هي التي وقفت ضد المكتب السياسي من أبرزها : بن يوسف بن خدة ، و صالح بو بنيدر ، و علي كافي ، و لخضربن طوبال .

و لقد كانت القائمة الانتخابية الموضوعة من طرف المكتب السياسي تحتوي على 72 مرشحا من الحبش ، و هو ما يؤكد سيطرة المدين على هذا المكتب ، و هؤلاء موزعين على النحو التالي : 07 عقداء ، و 25 رائدا ، و 25 نقيبا ، و 12 ملازما ، و 03 جنود[2]، كما ان المكتب السياسي قدم قائمة وحيدة باسم جبهة التحرير الوطني ، و كانت تلك هي الخطوة العملية الاولى لإرساء مبدأ الحزب الواحد في الجزائر [3].

أجريت الانتخابات فعليا بتاريخ 20 سبتمبر 1962 ، و دعي الشعب الى صناديق الاقتراع و زكى القوائم المعروضة عليه [4]، و قام المجلس بعدها بعقد أولى جلساته بتاريخ 25 سبتمبر 1962 ، و فيها تم إنتخاب فرحات عباس رئيسا له ،و في الجلسة نفسها قام عبد الرحمن فارس بتسليم المهام الى رئيس الجلس ، و هذا على حسب ما تنص عليه إتفاقيات [5].

---

[1]:أحمد المنصور :الرئيس أحمد بن بله يكشف عن اسرار ثورة الجزائر ،ط1،دار الاصالة للنشر والتوزيع،الجزائر ،2009،ص227.

[2]:ابراهيم لونيسي:المرجع السابق،ص57.

[3]:الامين شريط:المرجع السابق،ص127.

[4]:ادريس خضير:المرجع السابق،ص417.

[5]:ابراهيم لونيسي:المرجع السابق،ص58.

بالنسبة لمهام المجلس الوطني التأسيسي فلقد كانت كما يلي :

1- تعيين الحكومة .

2- التشريع باسم الشعب الجزائري .

3- وضع دستور للجزائر و التصويت عليه [1].

والتزم الجميع بتنفيذ هذه الصلاحيات فيما يخص النقطة الاولى و الثانية ، حيث أنهما لم تثيرا اية إختلافات ، على عكس النقطة الثالثة التي ستثير صخبة حادة و عنيفة بين رئيس المجلس و رئيس الحكومة[2].

بالنسبة لمهمة المجلس التأسيسي الاولى و هي تعيين الحكومة فقد تمت في هدوء تام ، بعد مصادقة المجلس في جلسته ليوم 26 سبتمبر 1962 ، على اللائحة المحددة لكيفيات تعيين الحكومة ، و على أساس هذه اللائحة تم ترشيح أحمد بن بله رئيس للحكومة ، و الذي تحصل على أغلبية الاصوات في عملية التصويت ، و بذلك يصبح أول رئيس للحكومة الجزائرية بعد إسترجاع السيادة الوطنية ، و قام بتقديم أعضاء حكومته للمجلس بتاريخ 28 سبتمبر 1962 ، و التي كانت تتكون من 19 و زيرا [3].

حيث تولى هواري بومدين وزارة الدفاع ، و الطاهر الزبيري قائد للأركان [4].

---

[1]:الامين شريط:المرجع السابق،ص127.

[2]:ابراهيم لونيسي: المرجع السابق،ص58.

[3]:المرجع نفسه،ص59.

[4]:محمد بلعباس:المرجع نفسه،ص291.

و من أهم ما يمكن ملاحظته على التشكيلة الحكومية هذه هو عدم وجود أي عنصر قيادي من حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية فيها ، أو حتى من مجموعة ال 22 التي فجرت الثورة أو لجنة الستة ، باستثناء رابح بيطاط على العكس ما هو الشأن مع عناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المتواجدة بقوة ، حيث سلمت لها وزارتين و هما ، المالية و وزارة الاشغال العمومية الى جانب رئيس المجلس التأسيسي فرحات عباس الذي هو زعيم الحركة .

و الملاحظ كذلك الحضور القوي للجيش فيها ، والممثل بخمسة مناصب وزارية و جلهم من الموالين لهواري بومدين ، كما ان الولاية الثانية و الثالثة و الرابعة غير ممثلة في هذه الحكومة على عكس الولايات الاخرى ، وهذا معناه أن احمد بن بله لم يكتفي باقصاء الولايات من تواجدها في المجلس التأسيسي بل أقصاها أيضا من السلطة التنفيذية[1] ، باستثناء تواجد محمد السعيد الذي إستعمله أحمد بن بله خلال الازمة كواجهة لتحييد كريم بالقاسم ، ونلاحظ أيضا عدم وجود إنسجام داخل هذه الحكومة التي جاءت تشكيلتها عبارة عن خليط من تيارات سياسية يستحيل توحيدها ، و لا يمكن أن ينتظر منها تطبيق ميثاق طرابلس الذي كان يتناقض تماما مع إيديولوجيات معظم أعضاءها [2].

إضافة الى قائمة وزراء الحكومة فقد قدم بن باه برنامج حكومته و الذي ينقسم الى قسمين :

1- قسم خاص بالتنظيم الداخلي .

2- و قسم أخر يرسم القواعد الاخرى التي تقوم عليها السياسة الخارجية [3].

---

[1]: ابراهيم تونيسي: المرجع السابق،ص59.

[2]: المرجع نفسه،ص60.

[3]: مصطفى طلاس: المرجع السابق،ص679.

*و فيما يتعلق **بالتنظيم الداخلي** ، تضمن البرنامج المسائل التالية :

1- المساواة بين جميع المواطنين .

2- التعاون مع فرنسا كما حدده اتفاق ايفيان ، و لا يحول دون تطبيق النظم الاجتماعية التي تؤدي الى رفع مستوى المعيشة أو التقدم الاقتصادي [1] .

3- تأكيد النزعة الاشتراكية باعتبارها هدف الشعوب الاساسي و بخاصة الشعوب التي تخلصت من السيطرة الاجنبية .

4 تضم الجزائر مصادر هامة للطاقة مما يجعل في امكانها البدء بالتصنيع .

5- اعتبار الاسكان و التعمير من أهم مشروعات الحكومة ، و خاصة في مناطق الريف و التصنيع .

6- الاهتمام بالتعليم و الصحة .

*أما **السياسة الخارجية** فتقوم على المبادئ التالية :

1- ارتباط الجزائر بالوطن العربي من الناحيتين الثقافية والتاريخية .

2-الجزائر جزء لا يتجزء من المغرب العربي ،الذي هو وحدة تاريخية و جغرافية و سياسية واقتصادية و يجب العمل لتحقيق هذه الوحدة .

3- على الجزائر أن تنهض بدورها في إطار المجموعات الافريقية .

4- إتباع سياسة عدم الانحياز و رفض سياسة المواثيق و التكتلات العسكرية .

5- التمسك بميثاق هيئة الامم المتحدة و سياسة السلام العالمي و تضامن الشعوب .

ولقد تعرض برنامج الحكومة هذا الى مناقشات حامية زادت من تأكيد الخلافات القائمة [2] .

---

[1]:مصطفى طلاس،المرجع السابق،ص679.

[2]:المرجع نفسه،ص680.

وبعد تعيين الحكومة ووزراءها و وضع برنامجها ، كلف محمد خيضر و رابح بيطاط بالعمل على تحويل جبهة التحرير الى حزب طليعي [1]، حيث و زعت المهام فيه على النحو التالي :

" محمد خيضر" أمين عام لجبهة التحرير الوطني ، "محمد بوضياف" مكلف بالعلاقات الخارجية ، "محمدي السعيد" بالتربية الوطنية، "رابح بيطاط" رئيس الجبهة ، و "الحاج بن علة " مكلف بالجيش الوطني الشعبي ، "أحمد بن بله" مكلف بمراقبة الهيئة التنفيذية المؤقتة ، أما " حسين آيت حمد" فرفض الإلتحاق بالمكتب السياسي ، و قبل العضوية بالمجلس التأسيسي [2]،و قد إصطدمت عملية تحويل جبهة التحرير الى حزب ثوري بالتناقضات التي ظهرت بشكل حاد بين المكتب السياسي و خصومه من جهة ، و في داخل المكتب السياسي من جهو أخرى ، وأمام هذا الوضع أعلن بوضياف ، إنسحابه نهائيا من المكتب السياسي ، أما خصومة إقتسام السلطة بين السجناء الخمسة ما لبثت أن ضربت النواة الاساسية المكتب السياسي [3]، و المشكلة بين الثلاثي : بن بله ، و خيضر ، و بيطاط ، فحسب الاتفاق الأول ، أن بن بله يتولى رئاسة الحكومة فيما يتولى خيضر و بيطاط منصبي الأمانة العامة و التنظيم بالحزب ، و معنى ذلك أن عملية تحويل الجبهة الى حزب من إختصاص الثنائي خيضر و بيطاط أساسا ، لكن بمجرد إنطلاق العملية اصطدمت بحاجزين هما :

1- نزعة بن بله الى احتكار السلطة لأنه يطمح الى إقامة علاقة مباشرة مع الجماهير التي تجعله في غنى وسائط المؤسسات ، و يكشف محمد خيضر عن جانب من هذه الحقيقة المتشبعة بقوله :" بن بله لم يكن يحترم أية قاعدة عمل داخل المكتب السياسي و كان يتعامل مع مكتب سياسي موازٍ يتمثل في "جماعة وجدة "[4].

---

[1] محمد بلعباس،المرجع السابق،ص291.

[2] الزبير خضير ،المرجع السابق،ص418.

[3] محمد بلعباس،المرجع السابق،ص291.

[4] المرجع نفسه،ص292.

2- ضغوط جماعة وجدة الرافضة لقيام أية مؤسسات يمكن أن تنافس الجيش في مقدمتها الحزب ، وكان في مقدمتهم العقيد "هواري بومدين" الذي يقول "أنه من الممكن الاستغناء عن الحزب" [1].

و بالنسبة للمهمة الثالثة للمجلس الوطني التأسيسي المتمثلة في وضع دستور للجزائر و التصويت عليه ، و هذا طبقا للامر الصادر في 08 سبتمبر 1962 ، المكمل للامر الصادر في 17 جويلية 1962 والذي ينص على أن " المؤسسة التشريعية تتولى مهمة التشريع باسم الشعب الجزائري كما أنها تقوم باعداد الدستور " [2]، فقد تم على هذا الاساس إنشاء لجنة دستورية خاصة لوضع الدستور بعيدا عن الحكومة التي إلتزم رئيسها عند عرض برنامجه بعدم تدخلها في ذلك حيث صرح : "فيما يخص الدستور ، فان مجلسكم يتمتع بسيادة كاملة في وضعه ، فعليه أن يعطي للبلد الدستور الذي يراه مستجيبا لطموحات الشعب ، و ستقف الحكومة موقفا حياديا و صارما سواء بخصوص مضمونه أو إجراءات المصادقة عليه و تطبيقه "[3].

لكن الذي حدث فعلا هو عكس ذلك تماما ، حيث شكل رئيس الحكومة لجنة قامت بوضع مشروع الدستور باعتباره أمينا عاما للمكتب السياسي ، ثم نوقش المشروع في إطار الحزب على مستويات جهوية ، ثم في ندوة وطنية لاطارات الدولة و الحزب و صادقت عليه في 03 جويلية 1962 باعتباره المشروع الرسمي للدستور ، هذا الاجراء أدى الى احتجاج رئيس المجلس " فرحات عباس" حيث قام إستقالته من المجلس في 12 أوت1963،لاعتباره أن المجلس هو صاحب السيادة التامة و أن الحكومة خالفت ذلك[4].

---

[1] محمد العباس:المرجع السابق،ص292.

[2] ابراهيم لونيسي:المرجع السابق،ص67.

[3] الامين شريط:المرجع السابق،ص132.

[4] المرجع نفسه،ص133.

و في 15 سبتمبر 1963 أجري استفتاء أسفر عن انتخاب "أحمد بن بله" كأول رئيس للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، و حدد الدستور السلطات الثلاثة في الدولة على النحو التالي :

1- السلطة التنفيذية وعلى رأسها "رئيس الجمهورية" و ينتخب بالاقتراع العام المباشر ، بعد أن يقوم الحزب بترشيحه ،بعد أن يقوم الحزب بترشيحه ، و بهذا أخذت الجزائر بالنظام الرئاسي [1].

2-السلطة التشريعية و يتولاها "المجلس الوطني" .

3-السلطة القضائية : و نص الدستور على أن العدالة تؤدي باسم الشعب ووفقا للقانون الجزائري ، ولايخضع القضاة في أداءهم لمهامهم لغير القانون و مصالح الثورة الاشتراكية ، كما يضمن القانون إستقلالهم بمقتضى وجود المجلس الاعلى للقضاة[2] .

و هنا يمكن القول أن هذه المرحلة من الصراع حول السلطة قد انتهت بتوطد أركان المكتب السياسي و أجهزة الحكومة ، و البرلمان و الجيش في البلاد ، كما أدت الى سد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها الاستعمار الفرنسي أو المستوطنون من القضاة على الاستقلال[3] .

[1] مصطفى طلاس: المرجع السابق،ص680.

[2] المرجع نفسه،ص 681.

[3] لطفي الخولي:المرجع السابق،ص39.

الخاتمة

الخاتمـــــــــــة:

إن استعادة السيادة الوطنية و استقلال الجزائر لم يكن بالأمر الهين ، حيث مر ذلك بعدة مراحل بدءا بالحركة الوطنية مرورا بالكفاح المسلح ، الذي تطلب تدابير و تنظيمات عديدة منها : احتياجه لمؤسسة هامة لإعادة بعث الدولة الجزائرية الحديثة ، حتى تواجه من خلالها الدولة الفرنسية و تتعامل معها الند للند ، و كانت هذه المؤسسة هي إنشاء الحكومة المؤقتة الجزائرية ، التي أجبرت فرنسا على الدخول في مفاوضات وقف إطلاق النار ، و الاعتراف بجبهة التحرير الوطني على أنها الممثل الوحيد للشعب الجزائري ، و فعلا استطاعت الدبلوماسية الجزائرية بقيادة الحكومة المؤقتة الحصول على ترخيص إيقاف القتال في 19 مارس 1962 ، ويعود الفضل في هذا إلى مرونة و فعالية هذه المؤسسة .

و دخلت الجزائر إذن فترة انتقالية أمل الجزائريون خلالها استرجاع حريتهم و بناء دولتهم من جديد ، لكن عواقب كثيرة واجهتهم من بينها المنظمة السرية المسلحة ، و التي كانت ضد ديغول و مفاوضاته مع الجزائر و كذلك ضد ما اتفق عليه في ايفيان الثانية ، حيث عملت هذه المنظمة بكل الوسائل على إفشال هذه الاتفاقية ، من خلال استفزاز جبهة التحرير الوطني للقتال من جديد ، لكن خططها فشلت و نقيت حذفها من قبل الطرفين الفرنسي و الجزائري اللذين كانا ضدها .

كما عقد خلال الفترة الانتقالية اجتماع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ، و ضعت خلاله الخطوط العريضة التي ستقوم عليها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال ،

وكذلك انتخاب قيادة جديدة هذا البند الذي أثار توترا كبيرا بين الأعضاء المشاركين في المؤتمر نظرا لاختلاف آراءهم و بقي هذا التوتر إلى غاية قيام الحكومة الجزائرية الأولى.

أجري بعد مؤتمر طرابلس استفتاء تقرير المصير في 01 جويلية 1962 ، و كانت النتيجة حسب كل التوقعات نعم للاستقلال و استرجاع السيادة الوطنية ، و أعلن بعدها ديغول استقلال الجزائر بعد 130 عاما من الاستعمار المتوحش .

الكل فرح للاستقلال و لكن التوتر سرعان ما عاد و هذا بسبب الإخوة الأعداء و صراعهم على السلطة الذي كاد أن يعيد حربا جديدة إلى الجزائر ، و هي الحرب الأهلية ، فالجلوس على مقعد القمة كان طموح كل السياسيين و العسكريين الذين عايشوا الثورة ، حيث بدأت أطماعهم تظهر منذ انعقاد آخر مجلس لقيادة الثورة بطرابلس ، و ذلك من خلال انتخاب أعضاء المكتب السياسي ، و لكن هذا الصراع الطويل الذي دام طيلة صيفية 1962 ، انتهى بتكوين المجلس التأسيسي الجزائري و قيام أول حكومة جزائرية برئاسة احمد بن بله ، و هذا يعد انتصارا للمكتب السياسي و هيئة أركان الجيش .

أرادت بلادي أن تفرح لكن استعمارها منعها ، أرادت أن تتمنى لكن أبناءها خذلوها ، فالاستعمار الفرنسي منع مرور أي لحظة فرحة على شعبي الذي عانى و عان الكثير من ويلاته ، و في الأخير و بعد ضغط من رجال صامدين و محبين لوطنهم منحت فرنسا حق استفتاء لتقرير المصير ، و كانت تتأمل و لو ل 1% أن يرفض الجزائريون الاستقلال عنها و لكنهم قالوا نعم للاستقلال و لا للظلم و البطش من جديد فلقد تعبنا و نريد العيش بكرامة لا كالعبيد ، نعم استرجعنا استقلالنا و حريتنا و شرفنا ، و لكن كفى يا أبناء الوطن لا نريد الغوص في المعانات من جديد لقد تعبنا ، و جفت دموعنا و لانريد البكاء من جديد ، فهل

من سامع لنا ، أنتم إخوة فلماذا أنتم أعداء ، الوطن لا يستحق من يخذله مرة أخرى الوطن يستحق البناء و التعمير ، و لكنكم بأعمالكم هذه أردتم استرجاع الحرب من جديد و لكنها حرب دون مستعمر و بيد إخوة كانوا من قبل متحدين ، فاتحدوا لبناء وطننا الجزائر الخضراء العامرة بأبنائها إنشاء الله.

الملاحق

المحور الأول

الملحق الرابع

التصويت على لائحة وقف اطلاق النار من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية اثناء اجتماعه من 22 الى 27 فيفري 1962 .

حساب تفصيلي للأصوات :

العدد الرسمي ..... 71 عضوا

شارك في التصويت ..... 49 عضوا

الحاضرون ..... 33 عضوا

أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :

بن يوسف بن خدة ، الاخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوالصوف ، سعد دحلب ، بلقاسم كريم ، السعيد محمدي ، امحمد يزيد ..... 7 اعضاء

أعضاء قيادة الأركان :

هواري بومدين ، احمد قائد ، علي منجلي ..... 3 أعضاء

ولاية الأوراس النمامشة (1) :

مصطفى بن النوى ..... 1 عضو واحد

ولاية وهران (5) :

مختار بويزم (لمدعو ناصر) ، بن حدو بوحجار (المدعو عثمان) ..... 2 عضوان

اتحادية فرنسا (ولاية رقم 7) :

عمار عدلاني ، رابح بوعزيز ، محمد بوداود (المدعو عمر) محمد علي هرون ، عبد الكريم السويسي ..... 5 اعضاء

بن يوسف بن خدة: (اتفاقيات ايفيان) ، المصدر السابق ، ص 56.

الاعضاء الآخرون في المجلس الوطني للثورة الجزائرية :
فرحات عباس ، بن مصطفى بن عودة ، محمد بن سالم ،
محمد بن يحي ، أحمد بو منجل ، سليمان دهيلس ، محمد
حماي (المدعو قاسي) ، على كافي ، محمد خير الدين ، عبيدى
حاج الاخضر ، عبد الحميد مهري ، عمار اوعمران ، عمر
اوصديق ، الطيب الثعالبي ، محمد يازوران ، (المدعو السعيد)
..... 15 عضوا

الممثلون :

صوت بالوكالة ..... 16 عضوا

الوزراء الخمسة المستقلون بأولنوا :

حسين آيت احمد ، احمد بن بلة ، رابح بيطاط ، محمد بوضياف
محمد خيضر ..... 5 اعضاء
(رسلت الوكالة الى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)

ولاية قسنطينة (2) :

رابح بلوصيف ، العربى برجم ، صالح بوبنيدر ،
الطاهر بودربالة، عبد المجيد كحل الراس ..... 5 أعضاء
(أرسلت الوكالة الى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) .

ولاية القبائل (3) :

احمد فدال (المدعو سى حميمى) ، احسن محيوز ، محمد
وعلي ، آكلي محمد ولحاج ، الطيب الصديقى ..... 5 أعضاء
(أرسلت الوكالة الى محمد يازوران) .

ولاية الأوراس النمامشة (1) :

الطاهر الزبيري ..... 1 عضو
(ارسلت الوكالة الى الاخضر بن طوبال) .

الغائبون : ..... 22 عض

ولاية الأوراس النمامشة (1) :

اسماعيل محفوظ مصطفى، عمار ملاح، محمد الصالح يحياوي 3 أعضا

ولاية الجزائر (4) :

يوسف بوخروف ، لخضر بورقعة ، محمد بوسماحة ، حسان خطيب (بعد فيفري 1962 سيكون عمار رمضاني هو العضو الخامس) ..... 5 أعضا

ولاية وهران (5) :

احمد بوجنان (المدعو عباس) ، عبد الوهاب مولاي ابراهيم ، بوبكر قاضي ..... 3 أعضا

ولاية الصحراء (6) :

لم يتكون مجلس الولاية السادسة الا بعد 19 مارس 1962 ..... 5 أعض
محمد حاج بن علا ، احمد بن الشريف (مسجونان) ..... 2 أعض
رابح الزراري (المدعو عز الدين) (فى الجبل) 1 عض
احمد فرانسيس ، حسين قديري ، مصطفى الاشرف (غائبون) ...3 أعض

ملاحظة : «يقرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقف اطلاق النار بأغلبية (5/4) اربعة اخماس من أصوات الاعضاء الحاضرين أو الممثلين» المادة 12 من الفصل الثاني من القوانين الاساسية المؤقتة للجمهورية الجزائرية الصادرة عن دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة في طرابلس (ليبيا) (ديسمبر 1959/جانفي 1960) .

مجموع الاعضاء الحاضرين أو الممثلين : ..... 49 عضوا

أغلبية (5/4) هي : ..... 40 صوتا

نتيجة التصويت :

المصوتون بنعم : ..... 45 عضوا

المصوتون بلا : ..... 04 أصوات .

لقد أعيد حساب الاصوات اعتمادا على محضر دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة فيما بين 22-27 فيفري 1962 بطرابلس .

الملحق الثاني

الملحق الأول

بيان وفد التفاوض[1]

- الفترة الانتقالية تتراوح بين 3 و 6 اشهر.
- الانتخابات لتعيين المجلس الوطني الجزائري تبدأ في ظرف ثلاثة اسابيع بعد الاستفتاء.
- فرنسا تعترف باستقلال الجزائر فور المصادقة الشعبية على حل الاستقلال والتعاون.

الفترة الانتقالية التي تبتدىء من اليوم اي من وقت ايقاف القتال ستمتد على مدة تتراوح بين ثلاثة اشهر على اقل تقدير، وستة اشهر على اكثر تقدير، وبعد هذه المدة يقع استفتاء تقرير المصير للمصادقة على حل الاستقلال والتعاون، والى القارىء فيما يلي محتوى الاتفاقات التي وقع ضبطها بين الجانب الجزائري والجانب الفرنسي، والتي ستصبح نافذة المفعول بعد الاستقلال.

نشرت الليلة البارحة الحكومة الجزائرية نص الاتفاقات التي أبرمت بينها وبين الحكومة الفرنسية وهذا هو النص كما أوردته الوكالة الجزائرية للانباء:

« ان المحادثات التي جرت بـ «ايفيان» من 7 الى 18 مارس 1962 بين حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ـ انتهت الى النتيجة التالية:

ابرم اتفاق لوقف القتال وسيوضع حد للعمليات العسكرية وللكفاح المسلح في مجموع التراب الجزائري يوم 19 مارس 1962 في منتصف النهار.

---

(1) المجاهد ـ 20 ـ 3 ـ 1962.

يوسف بن خدة: شهادات ومواقف، المصدر السابق، ص 279.

3 ـ فرنسا والجزائر ستطوران علاقاتها الثقافية. كل بلد يستطيع ان ينشىء فوق تراب الاخر ديوانا جامعيا وثقافيا يكون مفتوحا للجميع.

وستقدم فرنسا اعانتها لتكوين الفنيين الجزائريين. وسيوضع الفرنسيون وخصوصا المعلمون والفنيون تحت تصرف الحكومة الجزائرية بواسطة اتفاق بين البلدين.

تسوية المسائل العسكرية :

فيما اذا تمت المصادقة على حل استقلال الجزائر والتعاون بين الجزائر وفرنسا ستسوى المسائل العسكرية حسب المبادىء الاتية :

ـ القوات الفرنسية التي سيخفض عددها تدريجيا ابتداء من ايقاف القتال ستنسحب من الحدود الجزائرية في وقت ممارسة تقرير المصير وسينخفض عددها الى ثمانين الف جندي في ظرف اثنى عشر شهرا ابتداء من تقرير المصير، وعودة هذه القوات الى وطنها يجب ان يتم في ظرف اجل ثان يمتد على 24 شهرا. وسيقع الجلاء عن المنشآت العسكرية بنفس التدريج.

ـ الجزائر تسوغ لفرنسا استعمال قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 عاما قابلة للتجديد باتفاق بين البلدين.

ـ كما ستسوغ الجزائر لفرنسا استعمال بعض المطارات والميادين والمنشآت العسكرية التي هي ضرورية لها.

تسوية الخلافات :

فرنسا والجزائر تسويان مختلف الخلافات التي تنجم بينهما بوسائل التسوية السلمية وسيلجئان إلى وسائل التسوية السلمية سواء بواسطة التصالح او التحكيم وفيما اذا لم يتم الاتفاق على هذه الاجراءات يستطيع كل من الطرفين ان يتوجه مباشرة الى محكمة العدل الدولية.

عواقب تقرير المصير :

بمجرد الاعلان الرسمي المنصوص في المادة 27 من قانون تقرير المصير يبدأ تنفيذ الاعمال المنصوص عليها .

ـ وفيما اذا تمت المصادقة على حل الاستقلال والتعاون :

ـ استقلال الجزائر يقع الاعتراف به حينا من طرف فرنسا .

ـ تحويل الصلاحيات يتم في الحين .

ـ القوانين المنصوص عليها في التصريح العام والتصريحات التي ستلحق بها تصبح نافذة المفعول في نفس الوقت .

ـ الهيئة التنفيذية المؤقتة تنظم في ظرف ثلاثة اسابيع بعد الاستفتاء انتخابات لتعيين المجلس الوطني الجزائري الذي ستحول له سلطاتها .

الملحق ثالث

الملحق رقم 13

الهيئة التنفيذية المؤقتة

ان مهمة الهيئة التنفيذية المؤقتة ، هي تسيير الشؤون العامة في الجزائر فيما بين توقف اطلاق النار والاستقلال ، وهي تعمل بالتنسيق مع المحافظ السامي الفرنسي في الجزائر . تتولى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، والحكومة الفرنسية باتفاق بينهما ، تعيين اعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة :

- الرئيس : عبد الرحمان فارس .
- نائب الرئيس : روجي روت .
- مندوب للشؤون العامة : الدكتور شوقي مصطفاي (رئيس مجموعة الجبهة) .
- مندوب للشؤون الاقتصادية : بلعيد عبد السلام .
- مندوب للزراعة : امحمد الشيخ .
- مندوب للشؤون المالية : جان منوني .
- مندوب للشؤون الادارية : عبد الرزاق شنتوف .
- مندوب للأمن العام : عبد القادر الحصار .
- مندوب للشؤون الاجتماعية : بومدين حميدو .
- مندوب للأشغال العامة : شارل كونيق .
- مندوب للشؤون الثقافية : الشيخ ابراهيم بيوض .
- مندوب للبريد : محمد بن تفتيفة .

س يوسف بن خدة : اتفاقات ايفيان ، المصدر السابق ، ص 129 .

الملحق الرابع

إعلان إيقاف الحرب 19/ مارس/ 1962 (*)

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب الجزائري، بعد عدة شهور من المفاوضات الصعبة الشاقة تحقق اتفاق عام في ندوة إيفيان بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، وهذا نصر عظيم للشعب الجزائري الذي أصبح حقه في الاستقلال مضمونا، ونتيجة لذلك، باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية فإني أعلن وقف إطلاق النار في كامل أنحاء الوطن الجزائري ابتداء من يوم الإثنين 19/03/1962 على الساعة الثانية عشر بالضبط، وإنني باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أصدر الأمر إلى جميع قوات جيش التحرير الوطني المحاربة بالتوقف عن العمليات العسكرية والنشاط المسلح في مجموع التراب الجزائري.

أيها الجزائريون والجزائريات، مرّ الآن سبع سنوات ونصف منذ أن حمل الشعب الجزائري السلاح ليفتكّ حريته واستقلاله وسيادته الوطنية، فالمجد للشعب الجزائري الذي سجل بهذه الملحمة الكبرى أروع صفحة من تاريخه ورحم الله كل ضحايا الكفاح وجميع الشهداء الذين سقطوا في ميدان الشرف ليحيا الوطن الجزائري والمُجد لجرحانا الذين لا حصر لهم والذين واجهوا قوى الاستعمار المتكالبة وعرّضوا حياتهم للخطر والمجد للمناضلين في جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، الذين كانوا في طليعة المعركة والمجد للسجناء والمنفوسين في المحتشدات الذين تألموا في سجون الاستعمار. إليكم جميعا تعلن

(*) نص الخطاب الكامل الذي ألقاه الرئيس بن يوسف بن خدّة الذي أعلن فيه وقف إطلاق النار.

بن يوسف بن خدة : شهادات ومواقف، الملحمة السابقة، ص 29.

الأمة اعترافها الأبدي وتتخذ منكم الأجيال القادمة مثلا أعلى وتجعل منكم ذكرى خالدة، فبفضلكم وبفضل إخلاصكم وتضحياتكم التي لا حدّ لها تحققت انتصارات ضخمة في طريق التحرر واليوم وفي هذا الظرف التاريخي أحيي باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الشعب الجزائري البطل الذي دفع ثمنا غاليا في هذه الحرب وبذل من شجاعته وأبدى من إخلاصه ما استرجع به الوطن السليب وأعاد إليه كرامته.

أيها الجزائريون والجزائريات، منذ سبع سنوات ونصف من الحرب القاسية وقف الشعب الجزائري أمام إحدى القوات العظمى العالمية في عصرنا، لقد تجنّد أكثر من مليون جندي فرنسي لقهر شعبنا واستعملوا في سبيل ذلك كل أسلحتهم العصرية من طائرات ومدافع ودبابات وسفن حربية، وبلغ بفرنسا أن أنفقت ثلاثة مليارات فرنك في اليوم في هذه الحرب وكانت مع ذلك تستفيد من الإعانات الضخمة التي يمدّها بها الحلف الأطلسي في جميع الميادين العسكرية والمالية والسياسية والمعنوية وحاول الاستعمار الفرنسي بواسطة قسم كبير من المستوطنين الأوروبيين في الجزائر أن يتشبث بالجزائر الفرنسية، كل هذه القوة بماذا قابلها الشعب الجزائري؟ قابلها أولا بإيمانه بعدالة قضيته وبثقته بنفسه ومستقبله وقابلها بإرادته التي لا تتزعزع وعزمه على فك أغلال الاستعمار وقابلها أخيرا وبالخصوص بوحدة صفوفه في الكفاح. إن الجزائريين، رجالا ونساءً شيوخا وشبابا من الجزائر العاصمة إلى تامنراست ومن تبسة إلى مغنية وقفوا كلهم وقفة رجل واحد في مواجهة التحديات. فلا محاولات التفريق ولا أعداء الثورة ولا المستفزون لم يكن لأي واحد من أولئك أن يمس إيمانهم أو وحدتهم القوية. لقد شعر الجزائريون أنهم كالجسد الواحد في هذه المعركة الهائلة وكانت جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني في طليعة

هذه المعركة من أجل الشعب وبفضل كفاحهم المتواصل استطاعوا أن يسددوا ضربات قاسية للعدو. إن الثورة الجزائرية قد انتزعت إعجاب الجميع وهي اليوم تتمتع بسمعة عالمية وبتأييد عدد كبير من الأصدقاء في العالم فإلى إخواننا العرب في المغرب والمشرق وإلى جميع الإفريقيين وإلى الأقطار الاشتراكية وإلى شعوب العالم الثالث وإلى الديمقراطيين في فرنسا وأوربا. إلى كل أولئك نحن مدينون بالشكر والاعتراف بالجميل عما وجدنا من طرفهم من مساندة وتأييد.

إن الشعوب التي لا تزال تحت نير الاستعمار قد استخلصت من كفاحنا عبرة ودرسا ثمينا في نضالها. إن هذه المعركة قد أزالت الخرافة القائلة بأن الاستعمار لا يغلب وإنها قد ساهمت في تحرير القارة الإفريقية وبرهنت من ناحية أخرى بأن أي شعب مهما كان صغيرا ومهما كانت وسائل كفاحه متواضعة يستطيع أن يقف ويصمد وينتصر على الاستعمار مهما كانت قوته.

إن الكفاح البطولي الذي قام به الشعب الجزائري والمساندة الدولية قد أجبرت العدو على أن يتخلى عن مواقفه8 القديمة وعن حلمه "بالجزائر الفرنسية" وأن يعترف بحتمية استقلال الجزائر. إن الاستعمار بالرغم من الوسائل التي استعملها قد انتهى به الأمر بعد سنوات طويلة من المعارك إلى التخلي عن حلمه بالانتصار العسكري ووجد نفسه مضطرا للدخول في المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وإننا إذا اعتبرنا المواقف الفرنسية التي كانت تشترط وقف القتال قبل أي تفاوض فإننا نجد أن الشعب الجزائري قد حقق في هذا الميدان نصرا عظيما، وهذا النصر يتمثل في الاستقلال الذي سيكون هو النتيجة الحتمية لتقرير المصير. إن نهاية المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية هي عبارة عن مرحلة جديدة

في تاريخ البلاد وإن قرار وقف العمليات العسكرية فوق مجموع التراب الوطني هو نتيجة لاتفاقيات أبرمت على أساس ضمانات تتعلق بتقرير المصير وبمستقبل البلاد. إن محتوى هذه الاتفاقيات يتمشى مع مبادئنا الثورية التي أعلناها أكثر من مرة وهي:

- أولا: الوحدة الترابية للجزائر في حدودها الحالية وهذا ما يقضي على كل محاولة مكشوفة أو متسترة لتجزئة الجزائر في الشمال أو لفصلها عن صحرائها؛
- ثانيا: استقلال الجزائر، إن الدولة الجزائرية ستتمتع بجميع مقومات السيادة بما في ذلك الدفاع الوطني والسياسة الخارجية واتجاهها الخاص في الداخل والخارج؛
- ثالثا: وحدة الشعب الجزائري التي اعترفت بها فرنسا، وبهذا تخلت عن فكرتها الاستعمارية في تجزئة الشعب الجزائري إلى فئات وطوائف. إن الوحدة الوطنية للشعب الجزائري تدعم حضارته العربية الإسلامية التي انصهرت في المعركة من أجل الاستقلال؛
- رابعا: الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها المفاوض الوحيد والممثل الحقيقي للشعب الجزائري، إن هذا الاعتراف قد فرضه الواقع.

وهكذا فإن المفاوضات التي دارت أول الأمر حول ضمانات تقرير المصير قد تطورت بشكل حاسم نحو مفاوضات عامة تشمل كل مستقبل الجزائر وإن الدولة الجزائرية ستختار بكل حرية مؤسساتها الخاصة وتسطر نظامها السياسي والاجتماعي الذي يلائم مع ما تحول، وفي ميدان السياسة الخارجية فإن الجزائر ستخط سياستها التي تختارها بكل حرية وبسيادة تامة، إن هذه الدولة ستكون دولة ديمقراطية، إنها ستوقع بدون أي تحفظ على ميثاق حقوق الإنسان وإنها ستقيم

مؤسساتها على المبادئ الديمقراطية والمساواة في الحقوق السياسية بين جميع المواطنين بدون تمييز في الجنس أو الدين، وفيما يتعلق بالأوروبيين في الجزائر فإننا سوينا هذا المشكل في إطار سيادة الدولة الجزائرية وبمقتضى وضعيتهم الخاصة في بلادنا إننا رفضنا نظام المجموعة للأوروبيين في الجزائر كما رفضنا مبدأ الجنسية المزدوجة التي تمس بوحدة الدولة الجزائرية وتعرقل تطورها وتوصلنا إلى اتفاق يسمح للأوروبيين بممارسة الحقوق المدنية الجزائرية لمدة معينة ابتداءا من تقرير المصير وبعد هذه الفترة من الوقت يمنح للأوروبيين في الجزائر حق الاختيار في الجنسية الجزائرية التي يطلبونها بصفة فردية وبين البقاء على جنسيتهم وعندئذ يعاملون بمقتضى الاتفاقية الخاصة بالرعايا الفرنسيين، أما الذين يختارون منهم الجنسية الجزائرية فستحفظ لهم ثقافتهم ولغتهم ودينهم وسيكون لهم تمثيل عادل في الشؤون العامة وخاصة في المجالس، ومما يميز الوطنية الجزائرية أنها سوّت مشكلة الأوروبيين بروح ديمقراطية وإنسانية. منذ أول نوفمبر 1954 ونحن نكرر بأننا لا نحقد على الأوروبيين في الجزائر وبالرغم من أعمال العنف والجرائم التي تسلّط تسلطا أعمى على الأبرياء فإن شعورنا نحوهم لم يتغير. إننا نفرق بين العصابات الفاشية من المغامرين وبين بقية الأوروبيين وإنني أدعو الأوروبيين الذين يدركون واقع عصرنا والذين يفكرون في مستقبلهم إني أدعوهم أن يبتعدوا عن العنصريين وعن غلاة المستعمرين الرجعيين، إن الأوروبيين الذين يريدون أن يعيشوا في الجزائر المستقلة ويبنوا في أمن وسلام في إطار التعاون المثمر، إن هؤلاء قد أعطيناهم الضمانات الضرورية العادلة، أما فيما يخص المسائل العسكرية فقد سويت على أساس جلاء القوات الفرنسية المسلحة، وإن هذه القوات بعددها الكبير وعتادها الهائل سيتم جلاؤها حسب توقيت

مضبوط وبالرغم من وجود قاعدة مرسى الكبير في الجزائر فإننا سنبقى أوفياء لسياسة الحياد وعدم الانحياز التي سطرت أخيرا في مؤتمر بلغراد وإن الأمثلة التي في البلدان المحايدة التي توجد فيها قواعد عسكرية أجنبية ليست قليلة في العالم. إن الجزائرالمستقلة لن تشارك في أي حلف عسكري وستنظم دفاعها الخاص بسيادة مطلقة وإن إقامة التوقيت المحدد لجلاء القوات الفرنسية عن الجزائر التي عانت تحت الاحتلال الأجنبي أكثر من قرن يعتبر نصرا مبينا. أما فيما يخص التعاون الذي ستقيمه الدولة الجزائرية مع فرنسا فإنه سيقام على أساس المساواة والاحترام لسيادة كلا البلدين وعلى المصالح المتبادلة ويشمل هذا التعاون الميادين الاقتصادية والفنية والمالية والثقافية وكذلك استثمار ثروات الصحراء. ويمكن قبول بلدان أخرى مجاورة ضمن هذه المؤسسة أما بالنسبة للإصلاح الزراعي فإن المقرر أن فرنسا ستساهم بدفع تعويضات للمعمرين وبالنسبة للفترة الانتقالية فلكي تتهيأ الجزائر لممارسة الاستقلال ولتتوفر الشروط السياسية والإدارية لتقرير المصير بحرية حصلت اتفاقيات ترمي خصوصا إلى تشكيل هيأة تنفيذية مؤقتة وقوة محلية وتعيين مندوب سامي لفرنسا بالجزائر يقوم مقام الوالي العام وإطلاق سراح المعتقلين والمساجين وإزالة المحتشدات ومراكز التجمع ورجوع اللاجئين والذين أبعدوا عن ديارهم. وفي هذه الفترة الانتقالية سيمتنع الجيش الفرنسي عن العمليات العسكرية وعن كل نشاط يعرقل التعبير الحر عن إرادة الشعب الجزائري ويبقى جيش التحرير الوطني على حاله من تماسك بنظامه وبسلاحه وبإطاراته في المناطق التي يوجد فيها الآن. إن الفترة الانتقالية تتطلب تيقظا كبيرا وإن وقف إطلاق النار ليس هو السلم والخطر الكبير لا يزال ماثلا في منظمة العصابات العنصرية الفاشية التي تحاول أن تغمر بلادنا في موجة من

الدماء بعد أن يئست من إبقاء الجزائر فرنسية، وإن السلطات الفرنسية المدنية والعسكرية كانت لحد الآن تتواطأ قليلا أو كثيرا مع هذه المنظمة، وإن من المصلحة العليا للسلم والتعاون بين البلدين أن يوضع حد لهذا التواطؤ. إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من ناحيتها عازمة على الوفاء بعهودها والحكومة المؤقتة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المؤتمنة على السيادة الجزائرية والمتكلمة باسم الشعب الجزائري ستواصل تحمّل مسؤولياتها إلى أن تتكوّن حكومة نهائية منبثقة عن المجلس الوطني الجزائري الذي سينتخب بعد مدة قصيرة من يوم الاستفتاء.

أيها الشعب الجزائري، يجب أن نستعد لتحقيق الاستقلال. إن الاستقلال ليس غاية في ذاته وإنما هو وسيلة فقط تمكّننا من تغيير وضعية شعبنا. إنه سيتيح لنا الانتقال من حالة التعفن الاستعماري إلى طور التحرّر والاندفاع في معركة البناء الاقتصادي والتحرر الاجتماعي. إن عدة مهمات تنتظرنا وفي مقدمتها تشييد ما تهدّم طيلة سبع سنوات من الحرب وتضميد الجراح ومقاومة البطالة والتخلّف. وإن من مهماتها أن نبني مجتمعا جديدا يكون صورة لوجه الجزائر الفتيّة الجديدة الحرّة، الجزائر التي يجب أن يساهم في تشييدها كل مواطن. وكل هذه المهمات تتطلب منا منذ الآن مجهودات أكثر من ذي قبل وتجنيد كل طاقاتنا ووحدتنا وانسجامنا جميعا حول الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتتطلب اليقظة والامتثال لإحباط مناورات الاستفزازيين والديماغوجيين والمفرّقين. إن كل الجزائريين يجب أن يعتبروا أنفسهم في حالة طوارئ. إن تنظيم الجماهير في الجزائر سيتعزز وينقوى. إن المحالفات السياسية والديبلوماسية التي تحصلنا عليها طيلة سبع سنوات من الكفاح ستتعزز وتتسع.

الملحق خامس

الملحق الأول

ملحق خاص بموضوع منظمة الجيش السري O.A.S

بعد فشل التمرد الذي وقع في 22 أفريل 1961 قام العقيدان رودل صالان [illegible] Salan وايدو جوهو Edmond Jouhaud بتنظيم هياكل منظمة الجيش السري وذلك الأشخاص عبر الوطن وتحديد مهامهم.

- الضابط كارد (Gardes) يتولى تنظيم الجماهير.
- الضابط قودار (Godard) نائب قادري (Gadry) مكلف بالعلاقات البحرية والتجنيد.
- جون جاك سوزيني (Jean - Jaques Susini) مكلف بالنشاط السياسي والسيكولوجي.
- بيري (Pery) مكلف بالإستعلامات وضبط العمليات.
- روجي دوكيلدر Roger Degueldre مكلف بمكتب العمليات والإنسداد.

أفواج الكوماندو (دلتا Delta)

أنقل محتوى الواعي = منظمة الجيش السري
المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس
إلى سبتمبر 1962 - إنتاج جهوية أول نوفمبر
منشورات المتحف الوطني للمجاهد - بالتنسيق الجزائر
1993

الملحق سادس

الملحق الثاني

برنامج المنظمة السرية

هذا هو نص برنامج المنظمة السرية ، كما ظهر في النسخ التي عثر عليها البوليس الفرنسي أثناء التفتيشات التي أجريت في الجزائر ضد عناصر المنظمة السرية .

من أجل : "

— تجنب الحرب الأهلية التي تقودنا اليها السياسة الديغولية وانقاذ فرنسا من خطر الثورة الشيوعية .

— ومن أجل انقاذ وحدة التراب الوطني المهدد بالانقسام .

واعادة الوحدة المعنوية للأمة الفرنسية .

— وضمان مستقبل الجيل الجديد .

— وتحقيق المطالب العادلة للعمال .

من أجل ذلك كله ، ونظراً للظرف الراهن الذي توجد فيه فرنسا يجب ، اجراء عملية جراحية حقيقية تستأصل نهائياً عوامل الانهيار . وهذه العملية لا يستطيع أن يقوم بها على الوجه الأكمل الا الوطنيون الفرنسيون للأسباب الآتية :

— الحل الذي يقدمونه حل جديد .

— لم يشتركوا أبداً في الأنظمة الانهيار .

— الوقائع مستقت أقوالهم باستمرار .

— النظام الديغولي يعلق عليهم الشر ويرى فيهم أعداءه الألداء .

— يقترحون اطارات سياسية جديدة تطبق عليها سنوات الكفاح والدراسة والتفكير العميق .

— هم منبثقون مباشرة من شعب فرنسا .

— تخلى الأحزاب والرجال السياسيون فشلوا .

— فرنسا وأوروبا لا يمكن أن تختارا أنصاف الحلول .

— لا يوجد من الآن فصاعداً الا حلان فقط : الوطني أو الشيوعية .

إنظر محمد مبارك الميلي : الشاشية العالمية (...
دار النهضة ، الأداب ، بيروت 1963 .

المحو سابع

أول منشور لمنظمة الجيش السري

1- أول منشور لمنظمة الجيش السري O.A.S

شعار منظمة الجيش السري

أيها الفرنسيون من جميع الأسرل ..

إن الساعة الأخيرة لفرنسا بالجزائر هي آخر ساعة لفرنسا في العالم
وآخر ساعة للغرب.
اليوم كل شيء جاهز كي يضيع أو يعود ، نحن مرهونون بارتقاء و
بالجيش الوطني.
نحن ندرك أن المعركة الفاصلة قريبة ونعرف أن الانتصار في
معركتنا هذه يتطلب الوحدة الشاملة والانضباط التام.
وكذلك قررت كل الحركات الوطنية السرية وتنظيماتها المقاومة
لمنع قوامهم ومجهوداتهم في حركة مقاومة واحدة هي:
منظمة الجيش السري "O.A.S"
أيها الجزائريون بجميع أصولكم.
بكفاحكم من أجل الجزائر فرنسية، إنكم تكافحون من أجل حياتكم
وشرفكم ومستقبل أبنائكم ، تشتركون في الحركة الكبرى للتحرير
الوطني.
وفي هذا الكفاح، ستقيمون لواء منظمة الجيش السري فقط.
تأكدوا أننا سنخوض معركتنا جميعا ، ضد النظلي من الجزائر وأن
الانتصار مضمون إذا حرقنا كيف كان في الوضوء والثقة، كلنا
واثقون جاهزون، كلنا موحدون .

تحيا فرنسا...

منظمة الجيش السري OAS

File:///C:/Users/Admin/Desktop/P48-Affiche منشور

الملحق الثامن

الملحق الثالث

سالان وجه استعماري لا ينسى

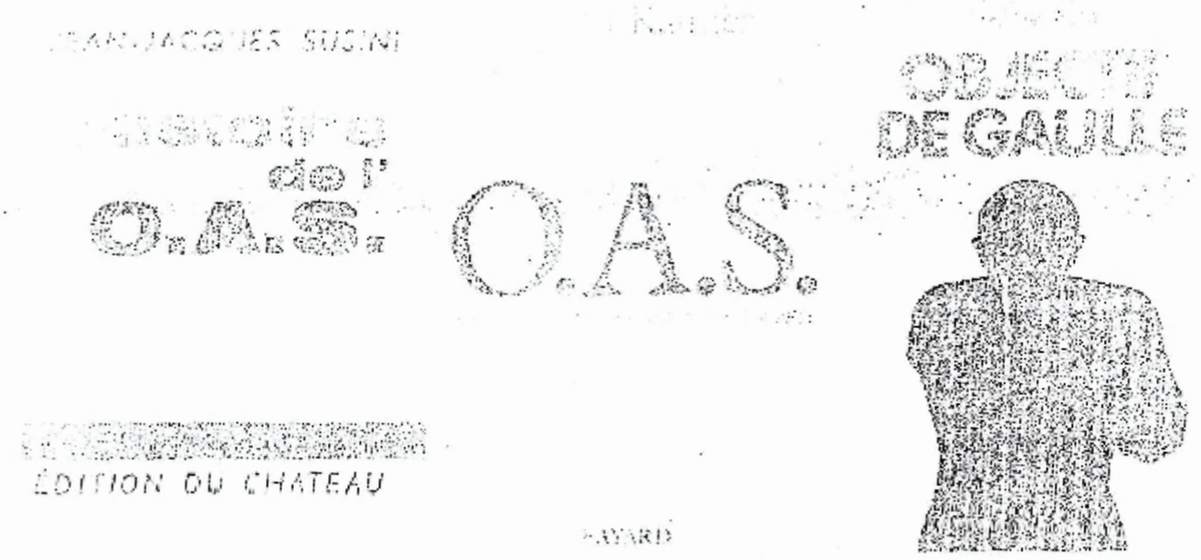
JEAN-JACQUES SUSINI
Histoire de l'
O.A.S.
O.A.S.
OBJECTIF DE GAULLE
ÉDITION DU CHATEAU
"OAS PARLE"

OAS

AU NOM DE
OAS
OBJECTIF POMPIDOU
Gilles BUSCIA

HISTOIRE DE L'ORGANISATION DE L'ARMÉE SECRÈTE

La bataille de l'O.A.S.

الملحق تاسع

● صورة تاريخية قديمة لاستفتاء الاستقلال – يوليو ١٩٦٢ ●

هارفيل : المصدر السابق، ص309.

الملحق عاشر

المجلس الشعبي الجزائري المؤقت
EXECUTIF PROVISOIRE ALGERIEN

الناخبون المؤهلون للتصويت بالوكالة
ELECTEURS ADMIS A VOTER PAR PROCURATION

التصويت بالوكالة
VOTE PAR PROCURATION

ورقة خاصة تسمح بالتصويت بالوكالة
CARTE SPECIALE permettant de voter par PROCURATION

الاسم الذي يحرره من طرف البلدية
Case à remplir par la Mairie
الولاية : Département
الناحية : Canton
مكان الاقتراع : Lieu de vote
صالح للانتخاب كذا بـ
VALABLE POUR LE SCRUTIN DU

الاسم الذي يملأه الوكيل
من طرف البلدية
Cadre à remplir par le Mandataire par la Mairie

مرت في الانتخاب كذا
A voté au scrutin du

الجزء الذي تحتفظ به البلدية
Volet à conserver par la Mairie

المجلس الشعبي الجزائري المؤقت
EXECUTIF PROVISOIRE ALGERIEN

الناخبون المؤهلون للتصويت بالوكالة
ELECTEURS ADMIS A VOTER PAR PROCURATION

التصويت بالوكالة
VOTE PAR PROCURATION

هذه الوكالة صالحة لانتخاب
La présente procuration est valable pour le scrutin du

الجزء الذي يحتفظ به الوكيل
Volet à conserver par le mandataire

المجلس الشعبي الجزائري المؤقت
EXECUTIF PROVISOIRE ALGERIEN

الناخبون المؤهلون للتصويت بالوكالة
ELECTEURS ADMIS A VOTER PAR PROCURATION

التصويت بالوكالة
VOTE PAR PROCURATION

الاسم الذي يحرره من طرف البلدية
Case à remplir par la Mairie
الولاية : Département
الناحية : Canton
مكان الاقتراع : Lieu de vote
صالح للانتخاب كذا بـ
VALABLE POUR LE SCRUTIN DU

الاسم الذي يملأه الوكيل
من طرف البلدية
Cadre à remplir par le Mandataire par la Mairie

مرت في الانتخاب كذا
A voté au scrutin du

الجزء الذي تحتفظ به البلدية
Volet à conserver par la Mairie

المجلس الشعبي الجزائري المؤقت
EXECUTIF PROVISOIRE ALGERIEN

الناخبون المؤهلون للتصويت بالوكالة
ELECTEURS ADMIS A VOTER PAR PROCURATION

التصويت بالوكالة
VOTE PAR PROCURATION

هذه الوكالة صالحة لانتخاب
La présente procuration est valable pour le scrutin du

الجزء الذي يحتفظ به الوكيل
Volet à conserver par le mandataire

الملحق الثاني عشر

اعلان المجلس الوطني التاسيسي الجزائري

باسم الشعب الجزائري

نظرا لاعلان هيئة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري بتاريخ 19 سبتمبر 1958 . بتفويض من سلطة الهيئة الوطنية للثورة الجزائرية بتاريخ 27 اوت 1957 . وتشييد الدولة الجزائرية .

نظرا للاستفتاء الذي جرى في فترة جويلية 1962 والذي عبر الشعب الجزائري بواسطته عن رغبته في استقلال الجزائر الناتج بعد قرار لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 19 ديسمبر 1958 ، والقاضي بتكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

نظرا لتنقل السلطة الناتج عن التصريحات الرسمية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والهيئة التنفيذية بتاريخ 25 سبتمبر 1962 . هذه التصريحات التي تجعل حدا لسلطة هذين النظامين .

نظرا لانتخاب مجلس وطني جزائري الذي يعد له المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني الجزائري .

نظرا للنص المتعلق بالاستفتاء في نفس اليوم . هذا النص الذي يقضي بان المجلس مكلف بتهيئة دستور الدولة الجزائرية .

المجلس الوطني التاسيسي يعلن :

الجزائر جمهورية ديمقراطية وشعبية . تضمن للمواطنات والمواطنين ممارسة حرياتهم الاساسية وحقوقهم المشروعة .

يصـــــرح :

بصفته منظمة ممثلة الشعب الجزائري . فهو وحده صاحب السيادة الوطنية وحارسها في الداخل والخارج .

نتيجة لذلك يسجل المجلس :

يسجل المجلس التصريحات الرسمية لكل من الحكومة المؤقتة الجمهورية الجزائرية والهيئة التنفيذية والقاضية بجعل حد لسلطتهما .

334

تمارين تطبيقية : ملحمة الجزائر الجديدة

.334ص

الملحق رقم عشر

وعهد الرسالة لها مفعول تشريع اساسي وتدخل حيز التنفيذ بمجرد مصادقة المجلس الوطني التاسيسي عليها .

الجزائر يوم 25 سبتمبر 62

وعقب ذلك تدخل السيد محمدي السعيد مقترحا اضافة كلمة اسلامية الى الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وقد عقب السيد فرحات عباس على هذا الاقتراح قائلا بانه يقدر تماما النداء الذي دفعت بالسيد محمدي السعيد للادلاء باقتراحه ، مضيفا انه من الضروري الجزائر بلد عربي مسلم .

ثم واصل السيد فرحات عباس حديثه مبينا انه قد أبلغ بمشروع لائحة خاص بسير الحكومة المقبلة .

وهذا نص اللائحة (8) :

مشـــروع قـــــرار

نظرا للانتخاب الذي جرى يوم 20 سبتمبر 1962 ، حسب طلب المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني من أجل تكوين مجلس وطني جزائري .

نظرا لنص الاستفتاء الذي أجري في نفس اليوم والذي فضمنه تهيئة دستور الدولة الجزائرية من طرف المجلس .

ان المجلس الوطني يقـرر :

المادة الاولى : للمجلس الوطني التاسيسي :

1 ـ السلطة التاسيسية التي يمارسها باخذ القوانين التاسيسية والتشريعية .

2 ـ السلطة التشريعية التي يمارسها باقامة القوانين العادية .

المادة الثانية : يعين المجلس الوطني التاسيسي حكومة للجمهورية عقب استفتاء يوم 20 سبتمبر 1962 .

---

(8) محضر جلسة المجلس التاسيسي الاول ، 1962/9/25 .

335

عارجلل: المصدر السابق، ص 335.

والمجلس في أول الامر ان يوافق على رئيس الحكومة الذي سيؤسس قائمة الوزراء اعضاء المجلس ويقدمهم له ، فيصادق المجلس عليهم بالتصويت .

يكون رئيس الحكومة والوزراء مسؤولين أمام المجلس ، ويستطيع هذا الاخير ان يسحب ثقته من الحكومة برمتها او من وزير او اكثر . كما يستطيع المجلس ايضا أن يقبل استقالة الحكومة واستقالة وزير او اكثر .

وعلى الحكومة او الوزراء المستقيلين أن يستمروا في ممارسة وظائفهم الى أن يعين لهم خلفاء .

المادة الثالثة : ويستطيع المجلس أن يسمح للحكومة في التشريع بطريقة القرارات القانونية في المواد التي لها طابع مستعجل . وذلك في الاجل والشروط المحددة من طرف المجلس .

المادة الرابعة : يعلن رئيس الحكومة باسم الشعب الجزائري القوانين الاساسية والدستورية والقوانين العادية والقرارات القانونية وتكون قد أمضيت من طرفه ومن طرف الوزراء المعنيين بالامر والمكلفين بتطبيقها .

ويأمر رئيس الحكومة بنشر النصوص .

وتنشر القوانين وقرارات القوانين في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في شهر على الاكثر بعد التصويت . الا في حالة تحديد الاجل من طرف المجلس ، ويبدأ تنفيذها عند نشرها في الجريدة الرسمية الا اذا قرر المجلس عكس ذلك .

المادة الخامسة : السلطة القانونية تمارس باسم الشعب الجزائري من طرف العدالة الجزائرية . في نطاق اختصاصاتها المحددة بالقوانين حول النظام العدلي .

المادة السادسة : وليهذا القرار الدستوري قوة قانون اساسي . ويطبق حينما عند المصادقة عليه من طرف المجلس الوطني التأسيسي .

فصل في الجزائر يوم 25 سبتمبر 1962
الموافق ليوم 26 ربيع الثاني 1382

الملحق رقم عشر

خطـــاب وزارى

سيـــداتى ســـادتى ،

بعد انتهاء فترة سيطرة الاستعمار التى هيمنت على البلاد طيلة 132 سنة

وبعد حرب تحريرية دامت سبع سنوات ، أصبح الشعب الجزائرى

وأصبحت الامة الجزائرية حرة ، وأعلنت الجمهورية الديمقراطيه الشعبيه

فكل موتانا الذين قدموا أنفسهم فداء لحرية الاحياء ، وكل من

أرزاقه ، وكل من يحمل على جلده جروح تعذيب المستبدين ، وكل الضحايا

ابطال التحرير الوطنى ، وكل من ساعد الشعب الجزائرى على الصمود

كلهم يستحقون اليوم اعتراف الوطن الذى تمكن بفضلهم من نيل حريته

سيـــداتى ســـادتى ،

ان هذا الاعتراف بالجميل لا يمكن أن يأخذ عبرته منا الا اذا استطعنا

لنا من دروس فى كفاح شعبنا البطل ، خصوصا وأن ذلك الكفاح كان قد

بشاشر الامل الدائم ، فان جهودنا فى سبيل التحرير كانت تتسم

والحماس الخالص ، ويجب علينا اليوم أن تتم تلك الجهود بنفس تلك

لبناء الوطن وتشييده - ان هذا السبيل الوحيد يجعلنا نحترم ذكرى

ونكون أهلا للانتصار والاستقلال ، وهذا هو السبيل الوحيد الذى يجعل

فترة الاستعمار صدمة تاريخية عابرة ،

فمنذ 19 مارس 1962 ، عرفت الجزائر أياما مهولة من جراء

الارهابية السرية ، تخريبها الجنونى وتشويهها واضطراب البلاد من

صنائعها ، سيبقى طويلا فى ذاكرتنا ، حتى أصبحت تتهدد كياننا الوطنى

لولا نضج شعبنا وصموده وتيقظه أمام ردود الفعل ، ولم يذهب به

حينئذ الى الانتقام بنفس الوسائل ،

واذا ما لاحظنا مجازا عن تلك المرحلة المظلمة ، فلاننا لازلنا نشكو من مخلفات

اجرام تلك المنظمة ، فان منظمة الجيش السرى ما لبثت أن انهارت من

والتجأت تحت ستار العالم واستنكاره لها ، ويا للاسف لكانت الامة قد

من يوم الاستقلال نفسه ، ورغم كل ما كتب أو قيل عنها من طرف

السياسيين الذين هم أبعد الناس عن أن يلقنونا دروسا ، فان تلك الازمة لم يكن

اساسها تشاجر أشخاص دفعهم حب الرئاسة ، ومن فهم ذلك فانه يكون قد

برهن عن عدم معرفته للجزائريين ، حتى تؤدى به الظنون الى أن ينسب اليهم

نسبة تافهة كهذه ،

لان الازمة السياسية التى نشأت أثناء شهر جويلية ، حقيقتها أنها ترجع الى

خصائصه فى التنظيم متوقفة فى جبهة وطنية .. كان من واجبها أن تتابع كفاح

التحرير ، وأن تتصالح على أمس السلم ، وأن تباشر التحويل المستعجل لجهازها

العسكرى والسياسى ، وأن تقوم بكل ذلك رغم جو الارهاب الذى كانت ترمى

اليه المنظمة السرية ، كما أن انسحاب الموظفين الفرنسيين كان من شأنه أن يؤدى

بالجزائر الى حالة فتور ونقص فى الادارة ، وعدم الامن الذى تترتب عليه أوخم

العواقب ،

ولحسن الحظ كان الشعب الجزائرى بوعيه السياسى قد جلب الاحترام لنفسه

ولاطاراته العسكرية والسياسية ، عند وقوفهم سدا أمام كل التحديات ،

فالعالم يعرف اليوم أن فى الجزائر مجالا لكل جدال سياسى ، ويعلم أيضا أنه

لم يعد فيها أى حرب من الحرب الاهلية - (تصفيق وهتاف) - فعندما يباشر

مؤرخ المستقبل مراحل تحريرنا لا شك انه يعترف بالفضل للشعب لما قام به

أيام دسمبر 1960 المجيدة ، ويعترف له بالفضل أيضا لما قام به أيام سبتمبر

1962 ، عندما استنكر العنف والتناحر بين الاخوة ، ففى أثناء تلك الازمات

الملائة الماضية التى عشناها ، ظهرت براهين نضج شعبنا السياسى وحيويته التى

لا شك أن مجلسنا يتسم بها ، حيث أنه ناشىء عن اختيار الشعب ،

فالجزائر ورثت عن أسلافها - فى أيامها الغابرة - حب الديمقراطية ، اذ أنها

كانت أقدم ديمقراطيات العالم ، ولا زالت الى يومنا هذا موطنا للحرية (تصفيق) ،

اننا اليوم نلاحظ دلائل الاطمئنان تجعلنا نستبشر بأيام رغدة ، فالثقة قد

سبب ، كما أن الجو السياسى سيسمح الآن لكل العزائم وكل الارادات ان تلتقى

لبنية أمتنا ووطننا ،

سيداتي سادتي ،

انكم قلدتموني عبء الحكم الرهيب، فشرفتموني لان اقدم لكم هاته [illegible] حكومة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وانني لا اطيل الكلام هو ، في مقاييس الاختيار التي اعتمدنا عليها لتشكيل الحكومة . ولكننا حاولنا ان [illegible] مناصب الحكم لاخوة يمتازون بكفاءتهم وعزمهم ، حتى تتكون منهم نخبة متضامنة مؤمنة بمستقبل البلاد ، متفانية في خدمة الصالح العام .

ان همنا الدائم هو أن نجمع كل طاقات الامة بقطع النظر عن اتجاهات بعض الاشخاص . ومن ناحية أخرى انكم صادقتم على القرار الاول لهذا المجلس [illegible] علي ان اشرح لكم خطة سياسة الحكومة حتى تصوتوا عليها .

أما فيما يخص دستور الجمهورية فهو من مهام هذا المجلس الذي يتولى كامل السيادة ، وعليه أن يضع ذلك الدستور حسب مطالب الشعب ومطامحه . والحكومة لا تتدخل في مشروع وضع الدستور ، على انها ستقف موقف الحياد ازاء محتوى هذا الدستور وكيفية المصادقة عليه وتطبيقه . مع انها تبذل كامل جهدها حتى يتمكن المجلس من وضع دستور لوطننا قبل انتهاء السنة ، حتى تستقر بفضله اوضاع البلاد .

ان حياة الامة في ذلك الوقت نفسه ، مع التصرف في شؤونها ، تحتاج الى اطار من النصوص القانونية ، التي يرجع استنباطها اليكم والى الحكومة .

فالدولة الجزائرية التي اخذ صوتها في الخامس من جويلية 1830 يجب ارجاع كيانها خارج النظم الاستعمارية ، حتى يمكن لنا أن نعيش في جمهورية اساسها المساواة الحقة بين جميع المواطنين .

ان شعبنا قد تعذب كثيرا من اساليب التفرقة العنصرية ، حتى انه اليوم لا يسمح بأن يتغلب عليه الغضب والانتقام والاخذ بالثأر . فبهذه الروح قد خط برنامج طرابلس بعد ايقاف اطلاق النار ، وذلك البرنامج ـ زملائي الاعزاء ـ قد وافق عليه بالاجماع المجلس الاعلى للثورة ، وهو الآن الدستور المؤقت الى رئيس انعقاد المؤتمر القومي لجبهة التحرير الوطني (تصفيق) .

واسمحوا لي ان اذكركم بمبدا اساسي له وهو عندما ينتهي الكفاح من اجل الاستقلال ، وهو امل وسلك الانتهاء ، تخلف الثورة الديمقراطية الشعبية .

وثورتنا تبقى دائما محافظة على خطها في البقاء المحكم لوطننا ، مع مراعاة مبادئنا الاشتراكية ، وعلى أساس أن الحكم بين يدي الشعب ، و « تنمية الجزائر تنمية مستعجلة ومنتظمة وموجهة نحو سد احتياجات الشعب الاقتصادية الضرورية حسب النظرة الاشتراكية . ولا يمكن ذلك الا أن يمنح الجماعة اكبر وسائل الانتاج وبعد التصميم العمل .

ان أجل المهام التي يرمي اليها برنامج طرابلس لا يمكن لها أن تتحقق على يد طبقة اجتماعية معينة ، مهما كان تبصرها . وهذه الطبقة ـ ان تقلدت زمام الحكم ـ ما تلبث أن تمارسه في فائدتها الخاصة . والشعب بجميع طبقاته ـ والفلاحون في طليعتهم ـ هو الوحيد الذي يحقق هذه المهام » .

ان النزعة الاشتراكية هي هدف اساسي لكل الشعوب القليلة النمو ، والتي كان تأخرها واشكالها السياسية والاقتصادية رهينة الاستغلال والاستعمار .

وتلك النزعة نفسها ـ عند انتهاء سيطرة المستعمر وتصفيتها ـ تتجلى في مطامح الجماهير الشعبية التي تسعى للسير في طريقها ، وهي ـ بسبب ما كابدت من محن للحصول على استغلالها استقلالا حقيقيا ـ لا ترضى بأن تذهب ضحية سياسة استغلال متنكر ، تذكر بسياسة المستعمر القديم .

فالاستقلال معناه محو قلة أنشو والتقدم الاجتماعي والاقتصادي لمجموع الشعب ، حتى يتيقن من تحقيق مبادئ ثورته ، ولم يحرم من ثمرتها .

ان وطننا له خاصياته الجغرافية والسياسية ، وتوجب علينا حلا موافقا لمشاكله الاساسية نحو التقدم الاجتماعي .

عند عزمنا على البناء والتشييد ، لنا أن نراعي ما خلف الاستعمار من اوضاع . كما لنا أن نراعي أيضا ما تدرجه محتويات اتفاقيات ايفيان من شروط يجب على الحكومة احترامها . ولنا ان نحقق بالضبط هذه العقود حتى لا نعطل اندفاع جمهوريتنا الديمقراطية الشعبية ، ونحصل على اسس تعاونية ترتكز على المساواة بين الطرفين الممثلين لبلدين رشيدين ومستقلين . ولا يمكن بأي حال أن يكون التعاون بيننا معرقلا لاهدافنا الاقتصادية والاجتماعية ، كالاصلاح الزراعي او الرقي الاجتماعي للفلاح .

وذلك التعاون يرمي بالضرورة الى تكوين اطارات جزائرية . ولا يرمي الى الانسحاب الكلي للفنيين الفرنسيين . حتى نتمكن من تعيين من يقوم مقامهم تدريجيا ، وتسيير ادارة البلاد من دون فوضى ولا اضطراب .

ان سياسة التعاون تراعي مطامحنا الثقافية والسياسية ، والمحقق هو ان شعبنا قد حطم القيود التي كان مكبلا بها . ويراعي بكل انتباه ما يضيد له على اساس من طموحه نحو الاشتراكية . والحكومة تضع كل انتباهها في تحقيق هذه المبادئ .

زملائي الاعزاء .

لنا مهام بعيدة المدى يجب القيام بها في اطار تخطيط عمل لاعمال الحكومة . وهذه المهام تتعلق بالميدان الرئيسي للزراعة والصناعة والبناء .

ان الاصلاح الزراعي يبدو كهدف رئيسي للثورة الجزائرية . ولم يتحقق برنامج طرابلس عن ملاحظة هذه الحقيقة . وذلك أولا لان الجزائر كبلد زراعي يجب أن يخرج من الاوضاع التي أدت الى اغتصاب اراضي الفلاح لفائدة طبقة من المعمرين تشكلت تقريبا من الاوروبيين وحدهم . ثم لان الفلاحين الذين يشكلون اربعة اخماس بلادنا قد تعرضوا لاوخم العواقب الناجمة عن حرب التحرير التي ضحوا بكل شيء في سبيلها . وهؤلاء الفلاحون ينتظرون من الثورة ـ ولهم الحق في ذلك ـ أن تقدم لهم مع الاستقلال حياة كريمة يستحقونها .

ويجب الا ننسى أن البؤس الذي تعرضت له جماهير الفلاحين بصفة تدريجية او بكلية نالت شهرة كبيرة ـ ان تشردهم قد أدى الى أن الاغلبية الساحقة للشعب الجزائري لها دخل سنوي متوسط لا يزيد عن 20 الف فرنك للفرد بينما يتراوح دخل الاوروبي بين 250 الف و 300 الف .

والاصلاح الزراعي المنظم على اسس علمية والمتكيف مع الضروريات المحلية هو وحده الذي يستطيع ان يوقف بؤس الجماهير ، ويزيد ويوازن مداخيل الشعب ويضع حدا للبطالة . حيث يوجد مليونان من العاطلين .. وهناك ظاهرة لم تأخذ الاهتمام الكافي وهي وجود هذا النزوح المؤقت أو الدائم في بعض الاحيان عددا فريدا من طرف خمس الاسر الجزائرية (ما يزيد عن خمسمائة الف شخص) .

يجب أن يتمكن كل الجزائريين من البقاء والعيش في بلادهم . وستكون هذه ايضا احدى مكاسب الاستقلال .

ومن جهة اخرى فمن المؤكد ان اتفاقيات ايفيان التي نصت على تعويض مؤسسات المعمرين الكبرى تشكل عائقا لتحقيق الاصلاح الزراعي . فالحكومة تعتبر أن هذه المصاعب صغيرة يمكن ويجب ان تحل في اطار التعاون الحقيقي .

وهكذا فان اتفاقيات بروكسل الزراعية التي تجعل من اوروبا الزبون الوحيد والممتاز على حساب المغرب وافريقيا لا يجوز بأية حال أن تعوق اصلاحنا الزراعي بتجميد تصريف انتاجنا الزراعي .

ان التعاون الذي سيقوم بين بلدنا وفرنسا في كل الميادين الزراعية يمكن ان يؤدي الى تكييف الاوضاع بحيث تتماشى مع مصالح الفلاحين .

وستعمل حكومتكم في هذا الاتجاه . وفي النهاية فان الاصلاح الزراعي هو الاساس الذي يتحكم في كل بناء الدولة الجزائرية وهو ضرورة عاجلة ورئيسية يجب ان تتم في أقرب وقت ممكن .

☆ ☆ ☆

والى جانب هذا فان الجزائر تحتوي على مصادر هامة للطاقة ، وخاصة الغاز والبترول . وعلى ثروات معدنية ستمكننا من البدء في تصنيع قطاعات عديدة من انتاجها في أقرب الآجال .

وستكون للحكومة فرصة توضيح هذه النقطة بالتفصيل . وكذلك توضيح التصميمات الناجمة عنها في أجل قصير .

وعلى كل حال . فان الاصلاح الزراعي والتصنيع هما مهمتان رئيسيتان ستقوم الحكومة بتأديتهما على احسن وجه ممكن .

وهذا يسمح لنا بتشغيل العاطلين .

ومن جهة اخرى فان البناء ، بعد أن تضمد جراح الحرب . سيتعلق خاصة ببناء مساكن جديدة متكيفة مع الظروف المحلية ومع حاجات الحياة الجديدة .

انها لن يكون مثل سياسة الادارة الاستعمارية السابقة . فقد كانت همتها تهتم بإقامة منشآت حديثة مسخرة لصالح المستعمرين . اما بالنسبة لنا فان البناء

والتعمير عما قبل كل شيء مشكلة ذات طابع اجتماعي وانساني . ولن تهتم الحكومة بالمناطق المهملة في المدن فقط ، بل ستعنى أيضا بالمناطق الصناعية والريفية التي تركت حتى الآن في زاوية الاهمال .

ان الحكومة ستخوض حربا شعواء على الاكواخ والمدن القصديرية ، وستقوم بعمل واسع المدى ، عميق الاثر ، لاعادة بناء القرى الخربة .

وقد قدمت للاجهزة الادارية التي يهمها الامر أنواعا من البناء تساهم فيها المساعدة المالية والتكنيكية ، الى جانب مساهمة الجماهير العاملة المجندة لهذا الغرض . وهذه العملية من المحتمل أن تعلنها بعد حملة الدراسة وفتحها من واد الصومام .

ومثل التربية الوطنية فان البناء يجب أن يكون في اطار اتجاه شعبي ، وان يتضمن في تحقيقه العمل في نطاق حياة جماعية منظمة .

ان الاعتبارات التي سبقت تشكل الاطار العام الذي يجب أن يندرج فيه النشاط الحكومي ، وهي لا يمكن أن تنسينا الاهداف التي يجب تحقيقها في العاجل .

أن من القواعد الاساسية لحياة الامم التي ستعمل الحكومة على احترامها بدون ضعف هي مسألة الامن الشامل للاملاك والاشخاص في كل التراب الوطني .

فبهذا الشرط ، وبهذا الشرط وحده ، يمكن للانطلاق الاقتصادي ان يبدأ ويمتد الى كل القطاعات خلال كل جميع أنحاء الوطن .

وبهذا الشرط وبهذا الشرط وحده ، يمكننا أن نطلب وأن نفرض فتح المؤسسات التجارية والصناعية التي لم تفتح أبوابها بعد . وهذا ما يمكننا من أن نحارب البطالة بصورة فعالة .

ولهذا أوجه من فوق هذه المنصة نداء حاسما وأخيرا الى حكمة وامتثال كل المواطنين . ان الامن العام ضرورة ستفرض الحكومة احترامها .

وهناك مهمة أخرى عاجلة ستعمل الحكومة على تحقيقها ، وهي تتعلق بوحدة وتنظيم الجيش الوطني الشعبي في اطار تحويل النظم السياسية والعسكرية .

ان تحويل جيش التحرير الوطني سيمكن الجنود الذين يتركون الجيش من احتلال مكانهم في الحياة الادارية والسياسية للبلاد . وبعد مدة قليلة سيصبح الجيش الوطني الشعبي موحدا توحيدا كاملا .

ان جبهة التحرير الوطني كمنظمة سياسية للجماهير فانها من الناحية التاريخية لم تتجاوزها الحوادث . فسواء كان الامن يتعلق بخوض حرب تحريرية أو ببناء دولة في اطار القوى الثورية يستجيب للمطامح العميقة لشعبنا .

وفي هذه اللحظة فان من واجبنا أن نعمل من أجل أهداف سياسية ملموسة تستطيع أن تضمن الرفاهية لشعبنا .

ان الجيش الوطني الشعبي سيساهم في تحقيق المهام الشعبية والاقتصادية . ومن هذه المهام العاجلة أيضا :

سد النقص في الادارة بادخال الجزائريين في الوظيفة العامة . لقد وقعت أخطاء عند استبدال الموظفين الفرنسيين الذين غادروا بلادنا بموظفين جزائريين . وستعمل الحكومة على تصحيح هذه الاخطاء ، وتسهر على ألا يكون جهاز الادارة ثقيلا جدا . خاليا من الكفاءات . وتسهر أيضا على تحقيق تحول جذري في النظم الادارية التي يجب أن تتكيف مع مطالب مستقبل بلادنا .

ان الموسم الدراسي يضع أمامنا مشاكل خطيرة بايجاد اطارات تعليمية . وستقدم الحكومة العلاج الكافي لهذه المشاكل .

وسواء كان الامر يتعلق بتعليم الاطفال أو البنات . فان التعليم سيكون كاملا شاملا ومن المؤكد الآن أن مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي ستفتح أبوابها في الخامس عشر أكتوبر ، ومن بين 25 الف فصل كانت مقدرة لضمان التعليم لمليون طفل . فان 20.000 فصل ستفتح أبوابها بشكل عادي . وستجرى كل الامتحانات . وهي تجرى الآن في ظروف تبعث على الارتياح ، ستفتح دورات الحاق لاعضاء جيش التحرير وضحايا الاضراب المدرسي . كما أن خمسة آلاف طالب للتعليم باللغة العربية قد سجل حتى الآن . وقواتنا المسلحة تقوم باخلاء كل المؤسسات الدراسية .

وستفتح الجامعة أبوابها في الخامس عشر نوفمبر ، وتبدأ كل الكليات اعمالها . وكما ترون فان الحالة المدرسية قد عولجت بشكل قوي متين .

وحالما يبدأ الموسم الدراسي فسنبذل اقصى جهدنا لطبع كل مؤسسات التعليم بطابع ديمقراطي .

ان الحكومة ستولي عنايتها الكبيرة بالشبيبة الجامعية وبفتياتنا اللاتي كان لهن سلوك بطولي أثناء حرب التحرير . وسيوضع تحت تصرف هؤلاء وأولئك الوسائل المادية التي تمكنهم من الحصول على كل ميادين المعرفة . وخاصة الميادين التكنيكية . وستعمل الحكومة ما في وسعها لاعطاء جامعة الجزائر الاهمية التي تستحقها .

ان طموحنا هو أن نجعل منها مركزا للبحوث يسمح بدراسة الثورات التاريخية والثقافية لبلادنا .

وباتصال مع الجامعة والتربية الوطنية . فاننا سنتبع سياسة تربوية متواصلة خاصة بالشبيبة مع شبان وبنات ، وستكون الرياضة وتطويرها من المشاغل الاساسية للحكومة . وأنتم لا تجهلون ان 54 ٪ من أبناء وطننا لهم اقل من 20 سنة. وهذا مما يعرض مشاكل عديدة .

ان الحكومة ستأخذ جميع الاحتياطات حتى يمكن للفلاحين أن يقوموا بحراثة أراضيهم في فصل الخريف المقبل . فكل الآلات الساحبة اللازمة سنجمع وتوضع بين أيديهم . وأخرى ستشترى ، كما أن الحبوب الزراعية تدفع للفلاحين على يد الدولة . ان اقتضت الضرورة ذلك . كما أنه يرفع كل دين على الفلاحين الصغار .

ان المجلس التنفيذي قد حدد قرارا بعد طلبنا الخاص ينفذ في السابع اكتوبر المقبل يجعل في الامكان استغلال الاراضي الخالية ممن يقومون بها . فلاحية كانت تلك المؤسسات أو صناعية .

لقد شكلت أخيرا لجنة رسمية بعد تحديد كيفية السلوك حتى يقوم بهذه المؤسسات لجان للتصرف فيها . وذلك هو الاطار الصغير للنظام الصغير الذي نرمي اليه .

سيدتي سادتي .

زملائي الاعزاء .

ان هذا العرض الطويل لن يدهشكم اذا اضطررنا الى خوض وشرح كل المشاكل

التي تعرض علينا . فسعي الحكومة الاول هو ارجاع الطمأنينة والثقة الى النفوس التي بدونها لا يمكن بناء أي شيء ، لا في داخل البلاد ولا في الخارج .

وحل تلك المشاكل . التي نتمنى حلها قريبا . تجعلنا نضمن الانطلاق الاقتصادي داخل الدورة الاقتصادية العالمية .

ان لهذه الحكومة عبئا ثقيلا وضع على عاتقها . وتيقنوا من أننا سنحاول القيام بمسؤولياتنا بكل ايماننا الوطني الذي لن يتضعضع ابدا .

وأنتم تعلمون ، زملائي الاعزاء . أنتم جئتم من كل انحاء البلاد . ما هي الحالة التي عنيها وطننا بعد أمد الاستعمار والحروب . واننا لم نقدم أي احصاء حتى لا نزعجكم . ان طلبنا منكم أن لا تنتظروا منا الخوارق والمعجزات . ونبدي امنية واحدة وهي أن ينشأ بين الحكومة والمجلس تعاون صادق ومستمر . (تصفيق) .

ان هذه فكرة قوية من شأنها أن تزيد في نشاطنا حماسا نتركها لتخمين ونشاط شبابنا الناشطين بالغرب العربي .

وأخيرا ان الجزائر ذات طابع افريقي . ولها أن تلعب دورها في اطار المجموعات ، كما تهدف الى بناء الوحدة الافريقية .

قبل استقلال الجزائر انضمت الى مجموعة الدار البيضاء . ولكن اليوم أمام التيارات العديدة لافريقيا التي من شأنها تحديد خطوط المستقبل والاتجاه وبعد قريب سيبدأ التحقيق الملموس الواقعي .

ونهاية القول ان جهود الحكومة بصدد تسوية المطالب المغربية في نطاق عربي وافريقي . وهذا بالطبع لا يجعلنا نتناسى شأن سياسة البلدان الاخرى . وبكيفية عامة فمن شهر أوت 1961 قد انضمت الجزائر الى البلدان المحايدة والغير المنحازة . فاننا نبقى على هذه السياسة وهذا الاختيار . (تصفيق) .

ونضيف أن الحياد لتكون له نتيجة وحقيقة ، يجب أن لا يكتفي باخذ مواقف مبدئية فقط . بل يجب على كل الدول غير المنحازة أن تنظم وتنمي تعاضدها في الميدان السياسي والاقتصادي .

فالجزائر ترفض سياسة المواثيق وسياسة التكتلات العسكرية . وهي تنخرط في ميثاق الامم المتحدة وسياسة السلم العالمي . وستبقى دائما حريصة على جميع

الصداقات التي حصلت عليها أثناء حرب التحرير ، وهي دائما على سياسة التضامن بين الشعوب . تلك المهام القريبة الآجال تحتاج الى تصميم مستمر ، والحكومة ستكون لها حلا أثناء عملها الاول .

أثناء العام وفي نطاق أجله المضروب لنا حسب استفتاء 20 سبتمبر 1962 فان الاصلاح الزراعي سيطبق في قطعته الاولى على الاراضي الخالية من التصرف .

وفي نفس الوقت ستدرس الحكومة اتساع الاراضي ومساحتها المسقية والسدود وخزانات الماء في الاراضي الضعيفة .

ان جهازنا الصحي والدراسة العمومية في الارياف وجماعات المدربين الزراعيين يدرس امرهم من طرف الحكومة في القريب العاجل أيضا .

سيداتي سادتي ،

يجب علينا أن نخطط حيناً سياستنا الخارجية .

فللجزائر مناخ كثيرة تميل اليها .

تاريخيا ان أرضنا تنتمي الى الثقافة العربية الاسلامية (تصفيق حار) . ولها مكانتها في حياة الشعوب العربية . اننا بصدد حضارة وأخلاق ، وثقافة وتقاليد حياة . ومجموعة من التقاليد يتمسك بها شعبنا على جميع طبقاته . كما ان شعبنا لم ينس المؤازرة الثمينة في كل الميادين المادية والادبية التي منحها اياها شعوب الشرق والمغرب الاشقاء . من يوم أول نوفمبر 1954 . والجزائر قطعة لا تتجزأ من المغرب العربي الذي هو وحدة تاريخية جغرافية وسياسية واقتصادية . لها حقها في أن تحيا لتضامنها .

فالوحدة المغربية واعادة بنائها من المؤكدات التي يجب في الآن العربي ان البعيد ان تتحقق وتبرز . وستبنى تلك الوحدة رغم التنائي الداخلية ورغم ان الوضعيات الدولية . لان جماهيرها الشعبية تنادي وتؤمن بها (تصفيق) .

ان أول حكومة للجزائر المستقلة والتي أتشرف برئاستها ستضفي حكومة ، ال الجزائريين .

زملائي الاعزاء ،

أدعوكم الى العمل والاتحاد . فان شعبنا ينظر الينا وقد وضع فينا كل ثقته فليس لنا الحق أن نخيب آماله . (تصفيق مستمر) .

رفعت الجلسة على الساعة التاسعة وخمسين دقيقة . واستؤنفت على الساعة التاسعة وعشرين دقيقة .

رئيس مجلس الوزراء يتلو قائمة معاونيه

رئيس الحكومة	السيد أحمد بن بلة	(تصفيق)
نائب رئيس الحكومة	السيد رابح بيطاط	(تصفيق)
وزير العدل	السيد عمار بن تومي .	(تصفيق)
وزير الداخلية	السيد احمد مدغري	(تصفيق)
وزير الدفاع الوطني	السيد الكولونيل بومدين	(تصفيق)
وزير الشؤون الخارجية	السيد محمد خميستي	(تصفيق)
وزير المالية	الدكتور أحمد فرنسيس	(تصفيق)
وزير الفلاحة والاصلاح الزراعي	السيد عمار أوزقان	(تصفيق)
وزير الاقتصاد	السيد محمد خيزي	(تصفيق)
وزير التصنيع والطاقة	السيد العروسي خليفة	(تصفيق)
وزير البناء والاشغال العمومية	السيد أحمد بومنجل	(تصفيق)
وزير العمل والشؤون الاجتماعية	السيد بشير بومعزة	(تصفيق)
وزير التربية الوطنية	السيد عبد الرحمن بن حميدة	(تصفيق)
وزير الصحة	السيد محمد الصغير نقاش	(تصفيق)
وزير البريد والبرق والهاتف	السيد موسى حساني	(تصفيق)
وزير شؤون المجاهدين وضحايا الحرب	السيد محمدي السعيد	(تصفيق)
وزير الشباب والرياضة	السيد عبد العزيز بوتفليقة	(تصفيق)
وزير الاوقاف	السيد توفيق المدني	(تصفيق)
وزير الاخبار	السيد محمد حاج حمو	(تصفيق)

(تصفيق حار مستمر)

قائمة ببليوغرافية

القائمة البيبليوغرافية:

1/قائمة المصادرو المراجع باللغة العربية :

1-قائمة المصادر :

1- المدني أحمد توفيق :حياة كفاح ، ج3، ط3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر،1982.

2- بن حدة بن يوسف :إتفاقيات إيفيان، تعريب: لحسن زغدار و محل العين جباني، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2002.

3- :شهادات و مواقف، دار النعمان للطباعة و النشر ، الجزائر ،2004.

4- حربي محمد: الجزائر 1954-1962 "جبهة التحرير الوطني الاسطورة و الواقع" ، ترجمة :كميل قيصر داغر ، ط1، مؤسسة الابحاث العربية، دار الكامة للنشر ، بيروت لبنان ،1983.

5- ديغول شارل : مذكرات الامل و التجديد 1958-1962، ترجمة: ديسيموحي فوق العادة ،تحقيق: أحمد عويدات ،بيروت،1971.

6- : مذكرات رجل حكم وحرب، منشورات مكتبة الطلاب ، المكتبة العصرية.

7- فرعون مولود: يوميات معركة الجزائر، ترجمة: عبد العاطي جلال ،الهيئة العامة للتاليف والنشر، 1970.

8- قنيل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1991.

9- كافي علي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري "1954-1962"، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

2- قائمة المراجع:

1- أحمد المنصور:الرئيس أحمد بن بله يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

2- أحمد مسعود علي:التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

3- إدريس فاضلي:حزب جبهة التحرير الوطني" عنوان ثورة و دليل دولة"نوفمبر1954-2004، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2004.

4- أرغيدي محمد الأحسن:مؤتمر الصومام و تطور ثورةالتحرير الوطني 1954-1962،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1989.

5- أويحي العفي: النظام الدستوري الجزائري،ط1،الجزائر،2000.

6- الحولي لطفي: عن الثورة في الثورة و بالثورة،حوار مع بومدين، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي،الجزائر،1975.

7- الزبيري محمد العربي:تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر1954-1962،ج2، منشورات اتحاد الكتاب العربي ، سوريا،1999.

8- الصديق محمد الصالح:أيام خالدة في حياة الجزائر،موفم للنشر، الجزائر،2009.

9- الطاهر عثمان علية:الثورة الجزائرية أمجاد و بطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

10- العسكري إبراهيم:لمحات من سيرة الثورة التحريرية الجزائرية و دور القاعدة الشرقية، دار البعث، الجزائر،1995.

11- العسلي بسام:الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية،دار النفائس،لبنان،1986.

12- :أيام جزائرية خالدة، ط2: دار النفائس، لبنان، 1986

13- العقاد صلاح:الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية و العلمية، القاهرة، 1964.

14- الميلي مبارك:الفاشية العالمية الحديثة، ط1، دار النهضة للآداب، لبنان، 1963.

15- اليزيدي محفوظ:مذكرات النقيب محمد صايكي "شهادات ثائر من قلب الجزائر"، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر ،2010.

16- برنارد ليدو يدج: ديغول ماله وما عليه، ترجمة:محمد سميح السيد،ط1،دار طلاس للترجمة و النشر، لبنان،1985.

17- بلاسي نبيل أحمد:الاتجاه العربي و الاسلامي و دوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب : مصر ، 1990.

18- بلعباس محمد:الوجيز في تاريخ الجزائر،دار المعاصرة للنشر والتوزيع،الجزائر،2009.

19- بوالشعير السعيد:النظام السياسي الجزائري،ط2، دار الهدى ، الجزائر ، 1993.

20- بوالطمين جودي الأخضر:لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

21- :مسير الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها، ط1، مطابع در البعث، الجزائر، 1983.

22- بوحوش عمار:التاريخ السياسي للجزائر من عهد الفينيقيين إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، 1979.

23- بوضياف محمد:ثورتنا "الجزائر إلى أين"،ترجمة:محمد بن زغيبة ويحي الزغدودي،مجموعة حواركم للصحافة والنشر والإشهار،الجزائر ،1992.

24- جلال يحي:العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، دار المعارف، مصر، 1994.

25- جوان غيلبسي:الجزائر الثائرة، منشورات دار الطباعة ،بيروت.

26- خضير إدريس:البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962)، ج2، دار العرب للنشر و التوزيع ،الجزائر ،2006.

27- ذيب فتحي:عبد الناصر وثورة الجزائر،ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة،1984.

28- زغدودي علي:صفحات من ثورة التحرير الجزائرية

29- زهية قدوره:تاريخ العرب الحديث،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،1973.

30- شريط الامين:التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية(1919-1962)،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1998.

31- شريط عبد الله والميلي محمد مبارك:مختصر تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.

32- صديق محمد الصالح :أيام خالدة في حياة الجزائر،موفم للنشر ،الجزائر،2009.

33- طلاس مصطفى:الثورة الجزائرية،تقديم:بسام العسلي،دار طلاس،سوريا،1981.

34- عمراني عبد المجيد: النخبة الفرنسية المثقفة و الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الشهاب باتنة.

35- :جون بول سارتر و الثورة الجزائرية، دار الهدى، الجزائر،2010.

36- عمورة عمار:الجزائر بوابة التاريخ، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

37- لونيسي ابراهيم :الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس احمد بن بله،دار هومه،الجزائر،2007.

38- لونيسي رابح:الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين،دار المعرفة،الجزائر،2000.

39- لونيسي رابح و آخرون: تاريخ الجزائر المعاصر"من 1830الى 1962" ،ج2، دار المعرفة الجزائر،2010.

40- ليجوم كولين:الجامعة الإفريقية، ترجمة: أحمد محمود سليمان ،دار المصرية للتأليف، مصر،1961.

41- مظمر محمد العيد: العقيد محمد شعباني وجوانب من الثورة التحريرية الكبرى،دار الهدى،الجزائر ،1999.

42- مغنية الأزرق:نشوء الطبقات في الجزائر "دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي" ،ترجمة:سمير كرم،ط1،مؤسسة الأبحاث العربية ،لبنان ،1980.

43- ولد خليفة العربي:الثورة الجزائرية معطيات و تحديات،ط1،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر،1991.

2/ قائمة المصادر والمراجع باللغة الفرنسية :

1- Ben Youssef ben khada : l'Algérie a l'indépendance la grise de 1962 ,édition 1, d'imprimer d'ahleb , Algérie ,1997.

2- Charles Robert ageron : histoire d'Algérie contemporaire , tome 11 ;presse universitaire ,France, 1979.

3- HENRI Alleg et autres : la guerre d'Algérie , T3, édition du trentiéme anniversaire, livre club diderot , Paris 1992.

4- Marie Thérèse Lancelot : organisation armée secrète ,T1, chronologie contre étude de la vie politique Française, Paris ,1963.

5- Mohamed Youcefi : l'Algérie en marche ,T2,entre prise nationale , Algérie, 1985.

6- : l'O.A.S et la fin de la guerre d'Algérie ,1985.

7- :les otages de la liberté achevé, d'imprimer sur les presses de sera – grafic, Alger ,1993.

8- Patrick Evenou : La guerre d'Algérie, Paris,1990.

9- Pierre Pyssade : la guerre d'Algérie , culture ,Paris , 1968.

10- Ridha Malek : l'Algérie à Evion , histoire des négociations secrètes 1956-1962 ; éditions Dahleb , Alger 1991.

11- Roger le Tourneau : évolution politique de l'Algérie , de l'Afrique du nord musulman 1920-1961 , libraire Amand Colin 1962.

3/الرسائل الجامعية :

1- رمضان بورغدة :الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول (1958-1962) ،أطروحة دكتوراه ،اشراف عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري ،قسنطينة الجزائر ،2006-2007.

2- محمد شرقي :أبرز القيادات السياسية والعسكرية في الثورة الجزائرية (1954-1962) ،"دراسة تاريخية وفكرية ومقارنة" ،أطروحة دكتوراه، إشراف: عبد الكريم بوصفصاف، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر ،2005-2006.

4/ الموسوعات :

1- كيالي عبد الوهاب :الموسوعة السياسية ،ج2و3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،1990.

2- مرتاض عبد المالك: المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1983.

5/ الجرائد و المجلات :

1- الذكرى العاشرة للاستقلال :الثورة الجزائرية،الجزائر،1973.

2- الواعي محمود:منظمة الجيش السري،المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية،من19 مارس1962 إلى سبتمبر 1962، إنتاج جمعية أول نوفمبر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، باتنة الجزائر ، 1995.

3- بوعزيز يحي: محتويات اتفاقيات ايفيان، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من19 مارس1962الى سبتمبر1962، انتاج جمعية أول نوفمبر باتنة الجزائر، 1998.

4- مجلة المجاهد :العدد 06، الصادر في 09 أكتوبر 1961.

5- :العدد 107 ،الصادر في 01 نوفمبر1961.

6- جمعية الثقافة والتاريخ للمعارك الكبرى للثورة التحريرية لولاية قالمة ،(نوفمبر 1954- مارس1962)،ج1، الجزائر .

7- عمار ملاح: المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس الى سبتمبر1962 ،سجلة أول نوفمبر،الجزائر، 2005.

8- مجلة الادارة السياسية لجامعة الدول العربية: القضية الجزائرية في مرحلتها الحالية، من أفريل إلى أوت 1959.

9- محمد قنطاري: عيد النصر في ذكرى 19 مارس 1962 ، إنتاج جمعية أول نوفمبر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر، 1995.

10- منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية ، الجزائر.

11- وزارة المجاهدين :من يوميات الثورة الجزائرية ، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر،1991.

الفهارس

فهرس الملاحق :

الملحق الاول :المجلس الوطني للثورة يصوت على لائحة وقف إطلاق النار من 22 الى 27 فيفري 1962.

الملحق الثاني: بيان وفد التفاوض (نص اتفاقيات ايفيان الثانية)

الملحق الثالث: الهيئة التنفيذية المؤقتة.

الملحق الرابع: نداء إيقاف القتال 19 مارس 1962 ل" بن يوسف بن خدة" .

الملحق الخامس: ملحق خاص بموضوع منظمة الجيش السري .OAS

الملحق السادس: برنامج المنظمة السرية .

الملحق السابع: أول منشور لمنظمة الجيش السري .

الملحق الثامن: صورة ل سالان SALAN.

الملحق التاسع: صورة تاريخية قديمة لاستفتاء الاستقلال "يوليو 1962".

الملحق العاشر: صورة تخص التصويت بالوكالة .

الملحق الحادي عشر: إعلان المجلس الوطني التأسيسي باسم الشعب الجزائري.

الملحق الثاني عشر: مشروع قرار للمجلس الوطني التأسيسي .

الملحق الثالث عشر: خطاب وزاري لأحمد بن بله.

فهرس المذكرة :

المقدمة.....أ- د

الفصل التمهيدي : المفاوضات و وقف اطلاق النار.....01-30

1- الاتصالات الاولى بين فرنسا و الجزائر.....02
2- مفاوضات ايفيان الاولى من 20 ماي الى 13 جوان 1962.....11
3- مفاوضات ايفيان الثانية و وقف اطلاق النار 21

الفصل الاول: المنظمة المسلحة السرية.....31-54

1- تأسيسها و هياكلها الأساسية.....32
2- نشاطاتها قبل وبعد وقف اطلاق النار.....40
3- فشلها و موقف الرأي العام الفرنسي منها.....52

الفصل الثاني: مؤتمر طرابلس 1962.....55-83

1- دورات طرابلس الأولى 56
2- إنعقاد مؤتمر طرابلس 1962.....64
3- محتوى و تحليل برنامج طرابلس.....70

الفصل الثالث :الاستفتاء و الاستقلال 84-108

1- التحضير للاستفتاء.....85
2- الاستفتاء و نتائجه.....92
3- إعلان الاستقلال.....97

الفصل الرابع : الصراع على السلطة 135-109

1- جذور و خلفيات أزمة صيف 1962.....110

2- إنفجار الأزمة و تطورها 119

3- الحكومة الجزائرية الأولى 128

الخاتمة 139-136

الملاحق.....140

القائمة البيبليوغرافية.....194

الفهارس.....200

الملخص

الملخـــص:

الفصل التمهيدي : المفاوضات و وقف اطلاق النار

رفض المسؤولين الفرنسيين التحاور مع جبهة التحرير الوطني خاصة في السنوات الاولى من الثورة ،و لكن بعد انتخابات 1956 و تاليف حكومة برئاسة "غي موليه" ،بدات السلطات الفرنسية الاتصال مع جبهة التحرير ،و لكن هذه الاتصالات عادت كلها بالفشل و ذلك لان قادة الثورة أكدوا على مواقفهم التي حددت في بيان اول نوفمبر و ميثاق طرابلس، كما أنهم تأكدوا أن "غي موليه" يسعى لاستعمال القوة العسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية ، وقد قرر قادة شمال افريقيا بعد ذلك اجراء مؤتمر السلام المشترك بالعاصمة التونسية ،لكن فرنسا قامت باختطاف الطائرة المقلة لوفد جبهة التحرير الوطني و المكونة من :بن بله،خيضر،ايت حمد،بوضياف،مصطفى الاشرف.

و عند مجئ "ديغول " للحكم قام باجراء عدة مفاوضات مع قادة الثورة منها مفاوضات "مولان" و"لوسارن" و"ايفيان الاولى" و"لوغران" ، وقد باءت كلها بالفشل و ذلك لاختلاف وجهات النظر خاصة فيما يخص قضية فصل الصحراء ، وعادت الاتصالات مرة اخرى في ايفيان اين وقعت اتفاقية وقف اطلاق النار و الذي وضع حيز التنفيذ ابتداءا من 19مارس1962 وتدخل الجزائر في مرحلة انتقالية.

الفصل الاول :المنظمة المسلحة السرية.oas.

تعود هذه المنظمة الارهابية الى الحركات الفاشية التي عرفها العالم اوائل القرن العشرين ،حيث شكلت قبل تمرد العسكريين على ديغول في افريل 1961 ،واسسها الجنرال "سالان"و"اورتيز"و "سوزيني"و "الاغيارد"،ولقد كانت تهدف الى ابقاء الجزائر فرنسية و خلق جو سياسي بفرنسا يعارض الجنرال ديغول للاستلاء على السلطة في فرنسا والجزائر ،وعرقلة المفاوضات، حيث قامت بخلق عدة مشاكل من بينها التخريب والتدمير والنهب والاغتيال ، وتتكون هيكلة هذه المنظمة من مدنيين وعلى راسهم "سوزيني" وعسكريين وهم :"زيلر"،و"شال"، و"جوهو" ، ولقد راى الشعب الفرنسي ان هذه المنظمة هي مصدر خطر مباشر للنظام الديمقراطي الفرنسي لهذا طلب من حكومته القضاء عليها فقامت بذلك محاكمة المتمردين و القضاء على التمرد بالجزائر.

الفصل الثاني : مؤتمر طرابلس 1962

عقد المجلس الوطني للثورة ستة اجتماعات له في طرابلس بليبيا من ابرزها اخر مؤتمر و الذي انعقد في الفترة الممتدة من 27 الى 07 جوان 1962 بقصد مناقشة و اثراء مشروع طرابلس و المصادقة عليه، وتعيين قيادة جديدة ،ترأس هذا الاجتماع "محمد الصديق بن يحي" ،حيث تمت الموافقة على برنامج طرابلس بالاجماع، إما فيما يخص انتخاب قيادة جديدة فقد اختلفت فيه الاراء و ظهرت عدة انشقاقات بين قادة الثورة.